



دكتور محمد الرعن البيرضاني

نائب رئيس الجمهورية
اليمنية السابق

مازقا اليمن
فمن صلالة العطلت!

مأزق اليمن في صراع الخليج!

دكتور عبد الرحمن البرضاني

نائب رئيس الجمهورية
اليمنية السابق

الطبعة الأولى
يناير عام ١٩٩١

● مازق اليمن في صراع الخليج !

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
صمم الغلاف الفنان : محمد إبراهيم

الطبعة الاولى
يناير عام ١٩٩١

طبع بمطابع دار المعارف بالقاهرة

□ مراسلات المؤلف :

ت : ٣٥٠٢٧٨٨

فاكس : ٣٥١٥٥٤٤

صندوق بريد (٥٧١) المعادى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى شعب اليمن :

لا تحزن إن الله معنا ..
انك لن تضل ولن تشقى ..

وإلى شعب الكويت :

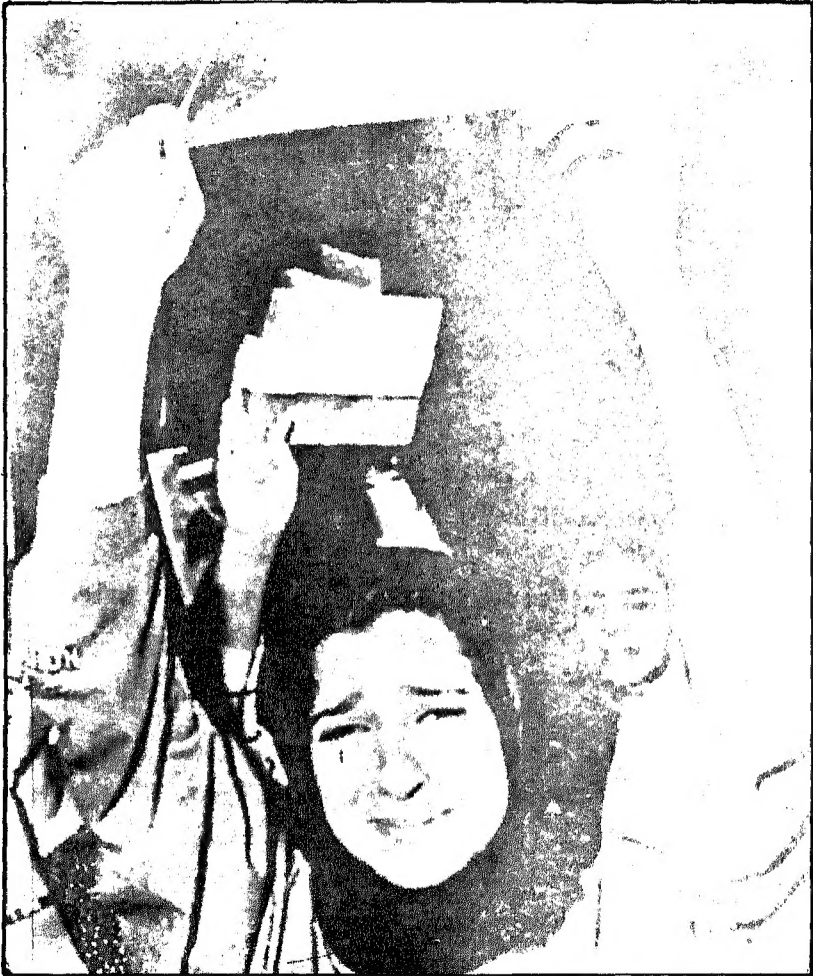
لقد بدأت بدفع الثمن ..
وجاء بعدك شعب اليمن ..

هذا الكتاب ..

إعتذار لك ..
إنذار لنا ..

عبد الرحمن البيضاوي

٧ يناير عام ١٩٩١



■ دموع على الوطن المسلوب ..

مازق اليمن في صراع الخليج ..

مقدمة

■ ■ يتفق المؤرخون ويختلفون حول الكثير من الأحداث التاريخية ، عندما تختلط عندهم أسبابها بنتائجها ، وتتوارى عن أنظارهم دوافعها الخفية خلف مبرراتها المعلنة ، فتتوه لديهم الحقيقة المؤكدة التي يفسرها كل مؤرخ على نحو ما يتساقط بين يديه من وقائع متاحة ، وما يتلاحق أمام ناظريه من أطراف عن قصص واساطير متواترة .

وإذا كان ذلك حال المؤرخين ، حيال الكثير من الأحداث التاريخية ، فإن أحداث الخليج لن يختلف عليها مؤرخ ، ولن يتوه وسط زحامها منصف .

فالحقيقة الواضحة ، الكاملة والمؤكدة ، أن بغداد عاصمة الرشيد وقلعة الفتوحات العباسية رضيت بأن تكون قاعدة لمؤامرة نسجت خيوطها في الظلام ، وتمخضت عن تقويض مستقبل الشعب العراقي باسم الحقوق التاريخية ، والاطاحة بالتضامن العربي بشعار العروبة، والمساس بالكيان الإسلامي براءة الإسلام .

ومما يعتصر قلوبنا أن نراها تربط في ذيلها الهزيل قيادة صنعاء ، وتعلق على مصيرها المتردى عرش الأردن ، وكأنها تنقل تل أبيب إلى عمان ، وتوقظ عرفات من أحلام القدس .

ولن تغيب عن المؤرخين المنصفين مواعيد محفورة في ذاكرة التاريخ العربي . من بينها يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٨ عندما أصرت بغداد بقيادة الرئيس صدام حسين على إبعاد مصر ، ثلث الأمة العربية ، عن جامعة الدول العربية ، وهي الذراع العربي الذي حاصر التوسع الصهيوني ، وقوتها الضاربة التي صانت الحد الأقصى المتاح من التضامن العربي الممكن .

ثم يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٩٠ عندما علقت بغداد فاحتضنت مؤتمر القمة العربي ، وامتشق الرئيس صدام سيف الشعور وامطر الزعماء العرب بقصائد الغزل في العروبة ، وأشجاهم بأنغام الالتزام بتعاليم الإسلام .

حينئذ أحيى الرئيس صدام بموقفه العربي الفاضل موات الأمل في مستقبل قومي أفضل ، وعادت أحلام العروبة تحلق في سماء العرب ، كل العرب ، واستيقظت الأمة العربية على شمس مشرقة ظهر فجرها فجأة من بغداد ، حيث كان الموقف الفاضل للرئيس صدام ، في عيون الأمة العربية ، بمثابة قميص يوسف حين القاه البشير على وجه يعقوب فارتد بصيرا .

تشامت هامة العرب .. وتطلعوا بأبصارهم إلى منتهى أمرهم . ويخلق ما لا تعلمون ..

ثم اتانا حديث الغاشية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي تنكر للتقاليد العربية والقيم الإسلامية ، حين داهمت قوات من العراق شعب الكويت المسلم ، في طريقها إلى الشعب السعودي المسالم ، وجرى ما جرى في الكويت مما طفحت به الذاكرة ، ثم تعفف عن ذكره القلم .

وكان من بين الأسباب المعلنة للعدوان العراقي الذي باركته

صنعاء وسوقته عمان أن أموال المملكة العربية السعودية والكويت تستخدم في غير صالح الأمة العربية . وهذا قول باطل يراد به باطل . وسوف يسجل المؤرخون أن الذين لفقوا هذه الأسباب قد أثبتوا أنهم يتجاهلون القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وهذا ما عرضناه في الفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب .

ولن ينتزع الملفقون من سجلات التاريخ ما سجلته جريدة الأهرام يوم أول مارس سنة ١٩٧٤ على لسان الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات حيث نشرت ما نصه :

« إن فيصل هو بطل معركة العبور وسيحتل الصفحات الأولى في تاريخ جهاد العرب وتحولهم من الجمود إلى الحركة . ومن الإنتظار إلى الهجوم . وهو صاحب الفضل الأول في معركة الزيت . وهو الذى تقدم الصفوف وأصر على استعمال هذا السلاح الخطير . وفتح خزائن بلاده لمصر لتأخذ منها ما تشاء للصرف على معركة العبور . بل لقد أصدر امره إلى ثلاثة من أكبر بنوك العالم بأن من حق مصر أن تسحب ما تشاء وبلا حدود كل ما تحتاجه من أموال للمعركة » .

هذا ما أعلنه البطل الراحل الرئيس السادات بطل العبور الذى أبى أن يستأثر لنفسه بالبطولة التى يستحقها ، وهو فى أوج مجده ، ونسبها إلى جلالته المغفور له الملك فيصل اعترافا بالفضل الذى هو أهله .

ثم ماذا نقول ، فى اليمن ، للخطوط الجوية اليمنية والمساعدات الاقتصادية والمالية التى كانت تقدمها المملكة العربية السعودية للجمهورية اليمنية ؟.. وهل أبتلعت أرض العراق المستشفيات والطرق والمعاهد التى أقامتها الكويت ودولة الإمارات فى اليمن ؟..

وإلى أى اتجاه نتطلع ونتضرع ونحن ندير ظهورنا لجامعة صنعاء ومستشفى الكويت بصنعاء اللتين كانت الكويت تمولهما ؟ .. وعشرات الألوف من الطلبة اليمنيين الذى كانوا يدرسون فى المعاهد والجامعات على حساب المنح السعودية والخليجية ؟ .. وأين نذهب بعشرات الألوف من الخريجين الذين توقفت فرص تشغيلهم .

ثم أين جوابنا على صرخات سد مارب وهو يسألنا عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذى بناه فأحياء فى عصرنا ، بعد أن هدمه سيل العرم منذ ألفين من السنين ، وكنا عن بنائه عاجزين ؟ .

وكيف نسترحمرة الخجل من وجوهنا أمام الرئيس محمد حسنى مبارك ومصر التى روت بدماء شهاداتها شجرة الجمهورية التى تربعت على عرشها القيادة اليمنية ؟ .. ثم خضعت للبعث العراقى فالتزمت له ، وتنكرت للمعروف المصرى فانقلبت عليه ؟ ..

وهى تدرى انها أوقعت الشعب اليمنى فى المازق الاخلاقى الأخطر اثرا من المازق الاقتصادى والسياسى .. وهذا ما نعرض له فى الثلاثة فصول السادس والسابع والثامن من هذا الكتاب .

ذلك أن الكارثة الاقتصادية التى حلت بشعب اليمن ، نتيجة لاشتراك القيادة اليمنية فى صراع الخليج ، هى التى دفعتنا إلى كتابة سلسلة من المقالات نشرتها مجلة (أكتوبر) المصرية ، وجريدة (السياسية) الكويتية ، وجريدة (الشرق) القطرية ، كما نشرت بعضها جريدة (٢٦ سبتمبر) اليمنية .

وقد اضعنا إلى هذا الكتاب اضافات ضاقت بها مساحات النشر فى المجلات والصحف ، رأينا اضافتها استكمالا للعرض ..

كما اضعنا فصلا تاسعا بعنوان : (صراع الشعارات) لارتباط

موضوعه بالصراع الدموى في الخليج ..

ثم ختمنا الكتاب بتحديد موقفنا العلمي من الشعار المضلل الذي رفعه البعث العراقي ، مبشرا بإغراء توزيع الثروة العربية ، حتى يستدرج الشعب اليمني والشعوب العربية الأخرى ، التي تعاني من أزمات اقتصادية ، فتسائده في صراع الخليج ، بينما لا تسفر في محصلة هذا الشعار إلا عن هدم قواعد التكامل الاقتصادي العربي ..

أعلننا موقفنا لأننا لا نقر القيادة اليمنية التي تطالب القوى الوطنية اليمنية بأن تؤيد موقفها في صراع الخليج المناقض لمصالح الشعب اليمني . ولا ندري كيف تطلب منا أن نستسيغ الاشتراك في إثارة الحقد في نفوس يمنية على القيادات السعودية والخليجية التي زفت الخير الكثير لشعب اليمن ، بينما لم يقدم إليه بعث العراق سوى الكوادر الحزبية ، التي امتلأت خزائنها بأموال الشعب العراقي^{١٩}.. وكل مؤهلاتها تنحصر في الالتزام بتنفيذ القرارات التي تصدر في بغداد ولا تقبل المناقشة في صنعاء .

كما لم تشرح لنا القيادة اليمنية أين مصلحة الشعب اليمني حين تطالبنا بأن نمشي جميعا معها في جنازة العلاقات اليمنية السعودية الخليجية التي تحمل هذه القيادة نعشها ؟ .

بينما الذي نعرفه أنه يجب علينا جميعا أن نتعاون على تصحيح الموقف اليمني لعلنا نفتح بابا لعودة هذه العلاقات إلى أفضل مما كانت عليه . وهي تكون كذلك إذا عدنا إلى طبيعتنا اليمنية ، فيشهد سلوكنا أننا صادقون في الحديث ، أوفياء بالعهد ، ولا نخون الأمانة .

ونعرف أيضا ، ومقدما ، إننا حين ندافع عن مصالح الشعب

اليمنى فإننا نقف موقفا مناقضا لقيادته ، كما نعرف أنها سوف
تربص بنا وتقلب ضدنا ، وتحمل علينا اصرا كما حملته على
الذين من قبلنا .

وهذا لا ينال من عزيمتنا الوطنية ، ولا يجعلنا نخشى الجهر بما
نعتقد انه في صالح الشعب اليمنى والأمة العربية . ولقد تعودنا
خلال أربعين عاما من نضالنا اليمنى في الساحة اليمنية ، والعربية
والدولية ، ان نسمع اتهامات لا تدخل تحت حصر ، تستحق مرات
فتكتفى بوصفنا بالعملاء ، وفي مرات أخرى تخلع ستائر الحياء
فتتهما بالخيانة . ثم تتوالى احداث التاريخ فتثبت أننا كنا على
صواب لا تنقصه الشجاعة ، وأننا في التزامنا بالمصالح الوطنية
اليمنية والعربية لا نخشى التضحية .

وهذا قدرنا الذى لانستطيع أن نهرب منه ، ولانريد ان نهرب منه ،
كذلك قدرنا ان نصفق لهذه القيادة في العلن حين تصيب ، ونعلن
صيحتنا في الأفاق حين تخطئ ، وهذا أيضا قدرنا الذى لا نستطيع
أن نهرب منه ، ولا نريد أن نهرب منه .

ولقد صفقنا لها فعلا حين انضمت إلى مجلس التعاون العربى فلنا
منا انها فكرت فاصابت ، ثم صفقنا لها مرات أخرى ، أكثر وأكثر ،
حين اعلنت الوحدة اليمنية تصورا منا انها أخلصت فازدادات
صوابا .

ثم لم تلبث حتى فاجأتنا باشتراكها في صراع الخليج . فاكدت لنا
انها وظفت انضمامها لمجلس التعاون العربى والوحدة اليمنية
لتمكين المخطط البعثى العراقى في باب المندب اليمنى الذى يتصدر
الأهمية الاستراتيجية العراقية من الوحدة اليمنية .. ثم صدمتنا
حين مزقت روابط الإخاء اليمنى السعودى والخليجى ، التى كانت
اليمن تعتمد عليه في تدبير احتياجاتها الاقتصادية إلى جانب اقدام

القيادة اليمنية على اهدار الامتيازات اليمنية التي كان مليونان من اليمنيين يتمتعون بها في المملكة العربية السعودية ، شأنهم في هذه الامتيازات شأن سائر السعوديين ، سواء بسواء .

لذلك أصدرنا هذا الكتاب ، فيه عزاء للشعب اليمني في مصابه ، وإعتذار لكافة الشعوب العربية التي قدمت للشعب اليمني أياديها العربية البيضاء في وضح النهار ، فطعننا القيادة اليمنية بسهامها العراقية الحمراء في ظلمات الليل . دون أن تجنى لشعب اليمني شيئاً .

أصدرنا هذا الكتاب تحية للشهداء المصريين الأوفياء ، وإجلالا لدمائهم الزكية ، وتكريما للخبراء المصريين الذين شقوا الطريق ، مع شعب اليمن ، إلى معجزة الحضارة الحديثة .

وشرحنا في هذا الكتاب كيف لن تكون لشعب اليمن أية مصلحة من اشتراك قيادته في صراع الخليج ، سواء انتهى هذا الصراع سلماً ، وهذا خير نتمناه ، أو انتهى حرباً ، وهو كره نتحاشاه ، وسواء بقي الرئيس صدام في السلطة أو اختفى منها وبقيت العراق كما كانت قبل ٢ اغسطس سنة ١٩٩٠ ، أو ظهرت عراق جديدة إختلفت فيها الآراء حول حدودها الجديدة .

لن تستفيد اليمن من أى مصير تنتهى إليه العراق في نهاية يوم ١٥ يناير سنة ١٩٩١ أوبعد ذلك بكثير ، وهذا ممكن ، أو قبل ذلك بقليل ، وهذا ليس بمستحيل .

فقد خسرت اليمن مصالحها العربية في جميع الأحوال ، كما خسرت معها المؤازرة الدولية ذات العلاقة بهذه المصالح العربية . علاوة على تنكر القيادة اليمنية لأصالة الشعب اليمني التقليدية .

أوضحنا في هذا الكتاب الحقائق التي يعيشها الآن شعب اليمن ،
والحلول التي يستعيد بها مصالحه الوطنية ومكافته العربية
والدولية .

وفي مقدمة هذه الحلول إجراء إنتخابات حرة تحت إشراف عربي
ودولي ، لاختيار المجلس النيابي الشرعي الذي يتولى تصحيح
الدستور المختلف عليه ، وتطهير اليمن من مخلفات الشعارات
وقوانين الاشتراكية العلمية التي أهدرت طاقات الجنوب اليمني ،
وتسعى الآن إلى إحتواء شماله .

وعندما يختار الشعب اليمني ممثليه الشرعيين في هذا المجلس
النيابي فإن هؤلاء هم المؤهلون لاختيار القيادة التي تعبر عن
حقيقة الشخصية اليمنية وخصائصها التاريخية ، فتستوعب
الطموحات الوطنية في لقاءها مع المعطيات الدولية .

لقد أصبحت الانتخابات الحرة في اليمن ، وتحت الإشراف العربي
والدولي ، كما فعلت الباكستان ، هي الطريق السلمي الوحيد
لتحقيق الاستقرار ثم صيانتة في جنوب الجزيرة العربية ، حيث
الشعب المسلح والتضاريس المقاتلة .

وإذا كان الاستقرار في الجزيرة العربية ضرورة عربية ودولية ،
إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب ، فإن الاستقرار في اليمن إذا لم
يبدأ بالانتخابات الحرة .. فإنه لن يبدأ أبداً ..

عبد الرحمن البيهاني

١٩٩١/١/٧

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



**أوقفوا الكارثة ..
يا حکماء العرب**



■ ■ من قلب حزين عايش أحداث أربعين عاما مع أزمة الأمة العربية ، اصرخ مستغيثا بحكماء العرب كي يهبوا بأفكارهم والسنتهم وأقلامهم حتى يشعلوا شموعهم وسط الظلام الدامس الذي داهم الأمة العربية فساقتها معصوبة الأعين مغلولة الأيدي مغسولة العقل ، ودفع بها إلى كارثة قومية محققة بدا مشهدها الأول بان اختلطت ذكريات التاريخ بخرائط الجغرافيا لتتصادم الاطماع العراقية بالحقوق الكويتية ، فتعرض مقادير الأمة العربية لشهية المصالح الأجنبية .

قبل سبع سنوات كتبت عن أزمة الأمة العربية ، التي كنت اظنها أزمة فإذا بها كارثة ، ظاهرها أن شقيقا عربيا لنا تشابكت لديه الطموحات الشخصية بالمصالح القومية ، فاقتحم علينا بلدا عربيا من بلادنا معتقدا أن في وسعه الحفاظ على أمنه الإقليمي في غياب أمننا القومي ، فواجه العرب جميعا ، حكومات وشعوبا ، هذا الموقف برفضه وعدم الاعتراف بشرعيته .

لكننا لم يكن في وسعنا حسم النزاع المتصاعد بين الحقوق المتصارع عليها ، كما لم يكن في مقدورنا إعادة الطمأنينة إلى قلوب اشقائنا الآخرين الذين لهم العذر في أن يتوقعوا لأنفسهم نفس الأحداث والأسباب وذات المبررات والظروف الموضوعية التي جعلتنا عاجزين عربيا عن إقرار السلام العربي ثم الحفاظ عليه .

فاضطر هؤلاء الأشقاء إلى طلب النجدة العربية والأجنبية التي وافق بعضنا (منطلقيا) على مبدأ طلبها ، وعارض بعضنا الآخر (قويا) في مجرد التفكير فيها ، مع رفضه المبدئي لقرار العراق

واعترافه القانونى بحقوق الكويت ، وحرص الفريقين على أمن العراق ، الذى هو الرصيد الحاضر للعرب ، والشريك الهام فى منظومة الأمن القومى ، الذى هو الدرع الحامية لمستقبلهم .

وحيث لا جدوى من مناقشة منطقية طلب القوات الأجنبية ، إلى جانب القوات العربية ، وقومية رفضها ، فإن الأجدر بنا أن نسارع إلى البحث عن المخارج التى تباعد بين أمتنا العربية والكارثة القومية المدمرة التى فتحت ذراعيها لنا جميعا ، نحن العرب ، سواء من كان منا من أصحاب الأسباب المنطقية الذين وافقوا على طلب القوات الأجنبية ، أو كان من أصحاب الدوافع القومية الذين رفضوها .

□ جوهر الكارثة □

أقدم الرئيس العراقى صدام حسين على تعليق مصير الأمة العربية بخيوط المتغيرات الدولية التى فاجأت العالم بانهيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أوروبا الشرقية ، وانتهى المطاف بالاتحاد السوفيتى الشرقى إلى احضان الاقتصاد الغربى وما فرضه عليه من شروط سياسية ، فتضاءلت الحاجة إلى الأعداد الهائلة لجيوش حلف الأطلنطى وحلف وارسو ، وخزائن المعدات والأسلحة ، إلى جانب اشتياق الاستثمارات الغربية إلى الفرص الاقتصادية الشرقية ، وحتمية تحويل أنماط الإنتاج فى المصانع الحربية الشرقية والغربية ، الأمر الذى لا يتحقق بالسرعة اللازمة للاحتفاظ بمستوى العمالة فى هذه المصانع مع استيعاب المسرحين من هذه الجيوش .

حدث ذلك فى وقت معاصر لتوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وهدوء الأنشطة العسكرية الأفغانية ، والصراعات الأيديولوجية والإقليمية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ولم يكن فى العالم بأسره

منطقة (غنية) مؤهلة للصراع (الغنى) البديل للصراع العراقي
الايرواني الذي اهدى الاقتصاد العالمي ، الشرقي والغربي ، مئات
المليارات من الدولارات العربية التي ضاعفت الحيوية في شرايين
الاستثمارات الأجنبية ، التي كانت تنتج لكل من العراق وإيران
المدافع ، إلى جانب الاستثمارات الأخرى التي كانت تنتج لهما
المصانع التي تنسفها المدافع .

اما الدماء والاشلاء والأرواح العراقية والإيرانية فكانت من
المنتجات الهامشية الجانبية التي اهدتها العراق وإيران للعالم
الغربي والشرقي مجانا وبغير حساب .

وبالرغم من توافر الأسباب المؤهلة للحرب بين الهند وباكستان ،
فإن كليهما لا تكاد تسد رمق المئات من الملايين من سكانهما ، كذلك
لم يكن من المفيد اقتصاديا قيام حروب في أفريقيا الفقيرة ماليا ، ولا
في أمريكا اللاتينية التي يشكو معظمها من شروط صندوق النقد
الدولي ، حتى أن بعض دولها قد أعلن امتناعه عن تسديد ديونه .

بقيت أوروبا المتحضرة المثقفة لكنها قد صقلتها دروس الحرب
فتاهلت لاقتناص فرص السلام .

□ الخليج هو البديل □

وكما كان الرئيس صدام حسين هو البطل العربي ، الذي اشعل
الصراع العراقي الايرواني (الغنى) الذي استنزف الاموال العربية
والطاقات العراقية ، كان هو نفس البطل الذي اشعل الصراع
الخليجي ليقدم البديل (الغنى) للصراع (الغنى) بين العراق
وإيران ، فهو المؤهل لاستنزاف مئات أخرى من مليارات الدولارات
العربية تلبية للاحتياجات الطارئة التي فرضتها المتغيرات الدولية
الطارئة ، كما انه المؤهل الوحيد لإجهاض القوة الاقتصادية

والعسكرية العراقية التي أصبحت بعد هذه المتغيرات الدولية
إفرازاً شاذاً لا ينسجم مع منتجات هذه المتغيرات .

ذلك أن العرب قد ضيعوا فرص السلام العربي الإسرائيلي التي
كان المناخ العالمي مسانداً لها خلال العامين الماضيين ، وقبل أن
تطراً هذه المتغيرات ، فانشغل العرب بذيول الحرب العراقية
الإيرانية ، والنزاع العراقي السوري ، والخلاف السوري
الفلسطيني ، والفتور السوري الأردني ، والاشتباك الفلسطيني
الفلسطيني ، والقتال الفلسطيني اللبناني ، والصراع اللبناني
اللبناني ، فتعثرت مساعي السلام التي قامت بها مصر المجددة
عربياً ، وإن كانت مؤيدة فلسطينياً ومسموعة دولياً .

ومع انشغال العرب بالعرب وزعت إسرائيل الأدوار المسرحية بين
شمعون بيريز واسحاق شامير والمتعصبين من رجال الدين ، فعطلت
تشكيل الوزارة حتى لا ترد على ضغوط مقترحات السلام
الأمريكية . ولعلها كانت تتوقع المتغيرات الدولية التي أسفرت ،
فيما أسفرت ، عن السماح بهجرة ملايين اليهود السوفييت إلى
إسرائيل ، وبروز العجز العربي عن حماية الأمن العربي ، مما يبرر
سياسة التوسع الصهيوني لحماية الأمن الإسرائيلي .

□ قلبي على الأردن □

لذلك ، ولغير ذلك ، أخشى ألا يكون صراع الخليج قد اشتعل مجرد
صدفة ، ومع ذلك فإن إسرائيل هي خير من ينتهز كل صدفة ، فإنها
بعد أن طوت صفحة الضغوط الدولية للسلام العربي الإسرائيلي في
الأراضي المحتلة فإنها سوف تبدأ صفحة تاريخية جديدة تنطلق من
النزاع العربي العربي في الخليج لتتقضى على كل الأردن والعاصمة
عمان حتى ينسى العرب إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ ، الذي كان قد
أنساهم آثار عدوان ١٩٤٨ .

عندئذ يمضى العرب عشرين سنة أخرى ، فى صراع جديد ، يطالبون بإزالة آثار عدوان ١٩٩١ ، ويكون الملايين من اليهود السوفييت قد أخذوا مساكنهم فى الضفتين الغربية والشرقية ومعهما عمان والقدس وغزة وجنوب لبنان وما تيسر من أراضى الجولان ، أما عندما تظهر فى المستقبل ضغوط جديدة للسلام فعندئذ يكون لكل حادث حديث .

واغلب ظنى أن جلالة الملك حسين يتوقع معى أن يأتى الدور على الأردن ، فهو الذى زار الرئيس الأمريكى سنة ١٩٨٣ وسلمه رسالة تضمنت هذا التوقع ، وقد كشف تفاصيلها المعلقان الأمريكان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك فى صحيفة واشنطن بوست . كذلك فإن موسى شاريت قد علق على استقلال الأردن الذى ورد فى خطاب بيغن وزير الخارجية البريطانى الذى القاه فى ١٧ يناير ١٩٤٦ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فقال شاريت : « إننا لم نسقط الأردن من مشاريعنا قط ، كما كتب من قبله الصحفى اليهودى اشرنز فى جنسبرج فى ابريل ١٨٩١ قائلا : « إن العرب يرون ويفهمون ما نفعله وما نبتغيه فى فلسطين ، لكنهم لا يقابلون هذا العمل بأى عمل مضاد ، ويتظاهرون بأنهم لا يلاحظون شيئا » .

□ مواقع الصراع الأربعة .. وخريطة عربية جديدة □

وإذا كان حقيقة لكل حادث حديث فقد ظهر الحادث الذى يفرض الحديث عن مواقع الصراع الاستراتيجى على الساحة العربية ، وهى مواقع أربعة على سبيل الحصر :

- قناة السويس ..
- خليج عدن ..
- مضيق هرموز ..
- الخليج العربى ..

سنة ١٩٥٦ أممت مصر قناة السويس فحدث ما حدث حتى استقر هذا الموقع ، وبقيت المواقع الثلاثة الأخرى تنتظر الاستقرار الاستراتيجي المتروك عربيا والمطلوب دوليا . وهي مواقع ثلاثة مندمجة عضويا في الأزمة العراقية الكويتية ، مما دفع العالم إلى الاشتراك فيها ، تحت راية الشرعية الكويتية ، متهيبا لترتيب أوضاعها في السواحل والأعماق بالكيفية التي قد لا تغفل أهمية إيران ودور تركيا ومستقبل جلالة الملك حسين .

أما إذا لقت الحرب العسكرية أثقالها فإن الراسخين في العلم يعرفون الحد الأدنى من الأهداف التي يتطلعون إليها كفواصل للحدود (الاقتصادية) الجديدة للدول موضوع التوسع أو الانكماش ، والأخرى موضوع الظهور أو الاختفاء .

عندئذ تبدأ حقبة عربية جديدة فوق خريطة عربية جديدة تتوازن عليها المصالح الاقتصادية الأجنبية مع الحقوق العربية ..

هذه الحقبة الجديدة يمكن أن تمتد على مدى عمر المخزون العربي من البترول ، وعمر استمرار الحاجة العالمية إليه ، مع اللامبالاة باحتمال انتفاضات عربية في المستقبل المنظور ، إن قامت فإنها تكون على مقياس الترتيبات الجديدة للبيت العربي الجديد خلال هذه الحقبة الجديدة .

ولاشك عندي أنه لا يوجد عربي واحد ينتمي بقلبه إلى الأمة العربية يرضى بهذه النتائج المدمرة ، لكننا مازلنا نختلف ونقطع رؤوسنا بسيوفنا ، ونشتري مشائقنا من عرقنا ، ونحفر بأيدينا قبورنا ، وقبر من سوف يأتي بعدنا ، لأننا الجلادون والضحايا ، نجلد أنفسنا لنضحى بأنفسنا .

هذه هي الكارثة القومية التي كلما ظهر لها فجر مشرق دفنه ظلام

دامس ، هي الكارثة التي اشعلها الرئيس صدام حسين ورضى بأن يكون طلبعة لعناصرها واسبابها ، رغم أنه يزعم أنه زعيم بعثى عربى يرفع شعار بعث الأمة العربية من مرقدتها .

لذلك أناشد الحكماء العرب أن يشرحوا للأمة العربية أبعاد هذه الكارثة القومية ، ويطرحوا الحلول التي تجمع الشمل العربى وتوحد الموقف القومى .

□ الحل الجذرى □

ليس مقبولا تاريخيا أن تمضى بنا الساعات الحرجة ، بل اللحظات القاتلة ، ونحن نناقش الشكل الخارجى للكارثة ، هل نوافق على طلب النجدة الأجنبية أو نرفضها ؟ .. بينما تقتضى النجاة بأنفسنا وإجبالنا القادمة أن نعمن البحث فى : هل نبقى أسيدا فى بلادنا أو لا نبقى ؟ .. هل ندفن رعوسنا فى رمال المتغيرات الدولية أو نتابعها ونتعامل مع معطياتها ونتبادل المصالح معها حتى نمسك بالممكن اليوم ، الذى سوف يصبح مستحيلا غدا ؟ .

الممكن اليوم أن نتفق على تحقيق خمسة عناصر متكاملة لا يغنى أحدها عن الآخر ، وهى :

١ - الانسحاب الفورى العراقى من الكويت من خلال مبادرة عربية تستعيد حقوق الكويت وبذلك يمكن الحفاظ على القوة العراقية ، والأمن القومى للأمة العربية ، وبهذا الانسحاب المحاط بالإجماع العربى تزول أيضا المخاوف من العدوان العراقى على الأراضى السعودية ، التى تستطيع كذلك الاطمئنان إلى الأمان الذى أفرزته التجربة التى أثبتت مدى خطورة التجاء شقيقتها العراق إلى القوة ضد شقيقتها الكويت .

٢ - الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من الخليج في السواحل والأعماق ، وقيام قوات عربية بمهمة حماية الأمن العربي في المناطق التي تحتاج إلى ذلك بصفة مؤقتة .

٣ - إخلاء المنطقة بأسرها من كافة أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية ، على أن تلتزم بذلك جميع دول المنطقة ، وبغير استثناء وتحت إشراف ومراقبة دولية مستمرة .

٤ - إحياء المساعي العربية والدولية والمبادرة الفلسطينية لاستعادة الحقوق الفلسطينية وإقرار السلام في المنطقة حتى تزول أشباح الحروب العربية الإسرائيلية المستمرة ، وننفّر جميعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع ثرواتنا العربية والمتغيرات العصرية الحديثة في مناخ الوفاق الدولي .

٥ - الاتفاق على إقامة نظام اقتصادى عربى للبدء في التنمية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربى الكبير من خلال التكامل الاقتصادى العربى ، حتى تتمكن الأمة العربية من إقامة الكيان الاقتصادى العربى الكبير على الساحة العربية الأكبر من مساحة أوروبا ، والغنية بالإمكانات الاقتصادية المتكاملة من موارد مالية إلى طاقات بشرية وأراض زراعية وكنوز معدنية ومواقع استراتيجية .

فالتكامل الاقتصادى العربى هو وحده الذى يخلق الكيان العربى الكبير ثم يحميه على مائدة صراع العصر . ذلك الصراع الذى عندما ينتظم يأخذ صورة التعاون . والتعاون في جوهره تبادل سلمى بين المصالح المتنازع عليها . لكن الأقوى لا يرضى عادة بالتعاون ، وإنما يفرض نفوذه ليحصل

على نصيب الأسد ، ونصيب الأسد ليس ظاهرة مقصورة على الغاية ، وإنما هو حقيقة سائدة في المجتمع الإنساني تستحي من القانون ، والقانون في المجتمع الدولي قانون الأقوى ، والأقوى دوليا لا يتقيد إلا بتوازن القوى .

ونحن العرب لا نستطيع أن نفلت من هذه القاعدة الأزلية ، وما يحل بنا الآن ، وقبل الآن ، من نكبات وكوارث يرجع إلى أننا نريد أن نفلت من هذه القاعدة ، ويتصور كل منا أنه قادر وحده على حماية نفسه بين أسود الغابة الدولية .
إننا لن نتوازن مع حضارة المتصارعين علينا إلا إذا تكاملنا اقتصاديا وخلقنا كياننا العربي الكبير الذي يحجز لنا مقعدا حول مائدة المؤثرين في السياسة الدولية .

● ● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم (٧٢٣) بتاريخ ١٩٩٠ / ٩ / ٢ ..

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



الأمن الأجنبي ..
أو البديل العربي



■ ■ عندما تتعرض إحدى الأمم لغزو أو اغتصاب ، قديم أو حديث ، فلا بد من أن تكون الظروف الموضوعية التي تسود هذه الأمة قد جعلت ذلك أمرا ممكنا ومستمرا ، مادامت الظروف التي افضت إليه باقية ومستمرة .

قاعدة عامة لا نعلم من التاريخ ما يناقضها . والأمة العربية لا تفلت منها . فعندما تراكمت الظروف المغرية لنهب خيراتها لم تتردد المصالح الأجنبية في احتوائها ، مستغلة الظروف الموضوعية التي بدأت تنفذ إلى جسدها عندما انهارت الدولة العربية الإسلامية وانقسمت إلى دويلات ، ثم اندمجت في إمبراطورية الدولة العثمانية حتى تهشمت وتركزت أجزاء الوطن العربي تواجه مصائرهما في ظروف أخذ فيها شعور الجماعة يتراجع أمام الانطواء على الذات ، والانعزال بالجزء منفصلا عن الكل .

ثم فرض البترول نفسه على مسرح الصراع العالمي في الشرق الأوسط ، قبيل الحرب العالمية الأولى ، عندما منح السلطان العثماني امتيازات التنقيب في الأراضي العراقية لوليم تكس الثرى الاسترالي فأسس شركة نفط العراق بالاشتراك مع أثرياء آخرين انجليز وأمريكيين وفرنسيين فتزايد اهتمام بريطانيا بالعراق وما حول العراق ، لاسيما عندما أعلن ونستون تشرشل سنة ١٩١٧ وزير البحرية البريطانية آنذاك استبدال البترول بالفحم ، لأول مرة في التاريخ ، فكان ذلك إيذانا بميلاد ثورة صناعية جديدة غيرت مجرى الاقتصاد العالمي ومسار العلاقات الدولية .

□ البترول والدم □

على أثر ذلك دخلت فرنسا ساحة الصراع على البترول حين عقب كليمنصو على قرار تشرشل قائلاً إن : « نقطة البترول تساوى نقطة الدم » .. فأخذت بريطانيا تعيد ترتيب الأوضاع السياسية العربية على أشلاء الأمة العربية الممزقة ووفق ثوابت الحفاظ على مصالحها التي تحكم علاقاتها مع غيرها من الدول الأجنبية المسيطرة على أجزاء عربية أخرى ولكن بالقدر الذى يحافظ لبريطانيا على نصيب الأسد الذى تحصن فى عرينه ، الضارب فى جذور المناطق البترولية والمواقع الاستراتيجية .

فحرصت بريطانيا على الاستئثار بالعراق ومنطقة الخليج وهى منابع الثروة ، كما استأثرت بمضيق هرمز وخليج عدن وقناة السويس ومضيق جبل طارق ، وهى مواقع السيطرة على منابع هذه الثروة .

ولم يغب عن حكماؤها حيوية البترول الإيرانى الذى أسقط ريشة الطاووس من فوق تاج الملك قورش سيد إيران القديم ووضع مكانها نقطة البترول على تاج الأمبراطور بهلوى سيدها الجديد .

وعندما أخطأ محمد مصدق فى تحليل معادلة المصالح الدولية ، وتصور إمكانية انفراد إيران بالتحكم فى عناصرها من خلال تأميم البترول الإيرانى ، أشعلت بريطانيا البراكين من حوله ، ثم استعانت بالولايات المتحدة الأمريكية التى تقدمت إلى مائدة البترول الإيرانى ، فأسقطت مصدق ونصبت ثمانيه فى ميادين إيران فى صورة شعبان مصلوب على حراب الشاه الذى أعادته إلى سابق سلطانه .

كذلك عندما أدت أحداث العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ إلى

تعطيل الملاحة في قناة السويس ، هبت الدول صاحبة المصالح البترولية فأخرجت ، على الفور ، البترول من ليبيا حتى توفر احتياجات أوروبا من البترول عن الطريق الذي لا يخضع لقناة السويس ولا يضطر إلى رأس الرجاء الصالح .

فأصبح البترول المحرك الأساسي في صنع القرار العالمي بقدر كونه المحرك الحاسم في عجلة الاقتصاد الدولي ، فلا تستطيع دولة بعينها ، سواء كانت منتجة للبترول أو مستهلكة له ، أن تنفرد بالتحكم في مقاليدته .

لذلك ثارت دول العالم على العراق عندما اجتاحت الكويت ، وكانت ثورة كل دولة على العراق على مقياس تقديرها الذاتي لأهمية احتياجها إليه في مقابل احتياجات غيرها من الدول المتنافسة عليه ، الأمر الذي لم تدخله العراق في حساباتها عندما فرضت مطالبها على الكويت متطلعة إلى مطامع عراقية محتملة في مواجهة مخاطر عالمية مؤكدة ، ونتائج سلبية محققة ، لحرب الثمان سنوات التي كلفتها أكثر من ٤٥٠ مليار دولار أمريكي .

كما كلفت إيران أكثر من ٦٤٠ مليار دولار أمريكي . أي أكثر من مجموع ما أنتجته العراق وإيران من البترول منذ سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٨٨ علاوة على أكثر من مليون شهيد وجريح ومعوق من العراق ومن إيران ومن أبناء الأمة العربية الذين تطوعوا في القتال أو أجبروا عليه .

لذلك أصبح لزاما على حکماء العرب أن يوقفوا استمرار الكارثة القومية التي بدأت بصراع العراق مع إيران ، ثم انقلبت إلى صراع العراق مع الكويت ، ثم تنازلت العراق عن باعث حربها مع إيران ، الذي انطلق من نصف شط العرب ، وهل يعود إلى نصفه الآخر الذي في يد العراق أو يبقى كما كان مع إيران ؟ ..

وكانت محصلة الخسارة العربية من الحرب الإيرانية أن سقط كل الدخل العراقي في خزائن المصالح الأجنبية ، ولم يعد إلى العراق النصف الثاني من شط العرب ، كما لم تحافظ العراق على دخلها العربي من شط البترول . فإذا استمر صراعها في الكويت فليسوف تتضاعف الخسائر العراقية والعربية لأن هذا الصراع ، هذه المرة ، ليس صراعاً على النصف من شط العرب الذي يخص دعاوى العراق في التاريخ ، وإنما هو صراع على الكل في أراضى الكويت الذى يمس مصالح العالم فى الاقتصاد .

معنى ذلك أنه إذا كانت المصالح الأجنبية تكتفى من النزاع العراقى الإيرانى بامتصاص الثروات العربية والإيرانية من مبيعات الأسلحة ثم مبيعات المنشآت التى تدمرها الأسلحة ، فإنها فى هذا النزاع العراقى الكويتى لن تكتفى باصطياد الثروات العربية من بعيد ، لأن مغريات تمزقنا العربى المتصاعدة تؤهلها للسيطرة على هذه الثروات من المنبع بمقتضى المؤهلات الأجنبية للحفاظ على استقرار المنطقة العربية وسلامة سكانها وحماية الشرعية الدولية .

فالاستقرار فى منطقة البترول العربية ضرورة عالمية إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب لأنها المنطقة التى تنتج الآن نحو نصف بترول العالم ، أما بعد عشر سنوات ، أو تزيد قليلاً ، فليسوف تنضب أغلبية منابع البترول الأجنبية ، وعندئذ ترتفع نسبة إنتاج المنطقة العربية من البترول إلى أكثر من ثمانين فى المائة ولمدة مائة وخمسين سنة قادمة ، مالم تسفر الأبحاث والتجارب المستمرة عن مصادر أخرى للطاقة ، وموارد بديلة للمواد الخام اللازمة للصناعات الحديثة .

أما إذا اتينا إلى الحديث عن مصالحنا العربية الحقيقية فإن الاستقرار ضرورة عربية ملحة ، لأنه الشرط الضرورى للتنمية

الاقتصادية ، وفي غيابه تتضاعف فرص الاستثمار في بلادنا ، وتستمر المعاناة في حياتنا ، تلك المعاناة التي نصنعها بسلوكنا وبأيدينا برغم أننا نرفضها بعقولنا وأقلامنا ، كما رفضنا ، نحن العرب جميعا ، اجتياح العراق للكويت لكننا لم نتفق حتى الآن على وسيلة عربية لإزالة أسبابه .

وإذا كان هذا الاحتلال العربي هو السبب المعلن للتواجد العسكري الأجنبي فلماذا لا نعمل جميعا لإقناع العراق بالانسحاب الفوري من الكويت حماية لمصلحتنا العربية ، وصيانة لقوتنا العراقية شعبا وجيشا وأرضا ؟ .. لماذا يقف بعضنا مواقف السلبية التي تترك العراق فريسة على المائدة الأجنبية ؟ .. ثم ماذا تنفعنا بعد ذلك مبادئنا القومية إذا لم تسعفها مواقفنا الإيجابية ؟ .

□ المستقبل العربي □

ولست أدري ماذا يسجل التاريخ عنا واجراس الخطر تقرر رعوسنا وكثير منا مستغرق في حساب القوى العراقية في مواجهة القوى الأجنبية ؟ .. وكم مدفع هنا وكم مدفع هناك ؟ .. ومتى تبدأ الضربة الأولى وكيف تكون النتائج الأخيرة ؟ ..

إنه لموقف عربي رهيب يعصر القلب ويذيب لفائف العقل ، إنه موقف يحدد مصير الأمة العربية لأجيال قادمة ، وكان قدر الرئيس محمد حسني مبارك أن يكون أول من يعلن الصيحة الكبرى لمواجهة هذا الخطر القومي الداهم وهو يتولى أمر مصر ، كبرى الدول العربية في المنعطف الحاسم للتاريخ العربي .

فبعد أن ايقظت أحداث الخليج إحساسنا العربي المشترك بالخطر القومي المشترك ، أصبح من الطبيعي أن يسود بيننا فكر قومي

مشترك تنبثق عنه إرادة قومية مشتركة تقودنا إلى القيام بعمل قومي مشترك حتى نحقق لأنفسنا ، وبأنفسنا ، مستقبلا عربيا أفضل يرتكز على دعائمين أساسيتين هما :

● أولا : اقتصاد قومي :

الدعامة الأولى ميلاد اقتصاد قومي تتكامل فيه الموارد العربية البشرية والطبيعية والمالية ، في إطار نظام اقتصادي جديد يحقق المصلحة القومية لكل بلاد العرب ، ويراعى الانتباه الخاص للظروف الخاصة لكل بلد عربي على حدة ، بحيث يستفيد كل العرب من الإمكانيات المتكاملة التي يقدمها كل العرب ، ولا يخسر أحدهم شيئا ، فلا يتنازل عن ثروة ذاتية ولا يخرج على كيان إقليمي ، وإنما يشترك الجميع بكل هذه الثروات والكيانات في إقامة الكيان العربي الكبير ، حتى يصبح كل منا كبيرا بحجم هذا الكيان الكبير ، ويصبح كل منا حريصا على الحفاظ على أمن واستقرار وازدهار الساحة العربية بأسرها دون استثناء لشبر منها .

عندئذ تزول كل أسباب الصراعات العربية والمطالبات الحدودية والاجتياحات الإقليمية ، وتتحول التطلعات الأجنبية إلى علاقات اقتصادية بناءة تزدهر بيننا بقواعد التعامل بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة ، ثم يتضاعف ازدهارها بقواعد الانتفاع الدولي المتبادل من التجارب والبحوث المشتركة ومزايا الأسواق الكبيرة .

فإذا كانت المصالح الأجنبية في حاجة إلى مواردنا ومواقعنا الاستراتيجية ، والاشتراك معنا في تعبئة مواردنا البشرية فنحن في حاجة إلى الاستفادة معها من علومها العصرية وتجاربها المتقدمة ومعداتها الحديثة وأسواقها التي تستوعب ما تنتجه اليوم وما يمكن أن تنتجه غدا . فنحن وإياها في حاجة إلى سلام دائم واستقرار مستمر وتعاون خلاق بناء يسعى إلى تحقيق مستقبل بشري أفضل

تسوده رفاهية مشتركة في عصر الوفاق العالمى الذى إذا لم تكن نحن (بالفعل) شركاء في غرسه ، فإننا مع غيرنا ، (بالضرورة) شركاء في ثماره .

من هذا المنطلق نسلم بأننا حقائق عربية راسخة ضمن الحقائق الدولية الثابتة التى لا جدوى من أن نتفق أو نختلف عربيا على تجاهلها أو التصدى لها ، لأن السياسة هى فن بلوغ الممكن وليس تكسير الرأس على صخرة المستحيل ، والممكن عربيا هو أن نتضامن وطنيا ونتعاون قوميا حتى نتعيش مع هذه الحقائق الدولية محاولين تطويعها ، قدر إمكاننا ، من أجل تحقيق أقصى ما يمكن لنا تحقيقه من مصالح عربية ، لا تطفئ عليها اطماع أجنبية ، ولا تنقص منها صراعات داخلية .

● ثانيا : أمن قومي :

الدعامة الثانية ميلاد نظام عربى للأمن القومى ، لأنه ، مع العمل الإيجابى الجاد من أجل تحقيق السلام الإقليمى ، لابد من وجود درع عربى يحمى السلام الإقليمى فيشارك في السلام العالمى . نظام أمن عربى قومى ليس على غرار التجارب العربية السابقة ، عندما اتفقنا على إقامة قيادة عسكرية عربية مشتركة قبل أن نتفق على إدراك قومي مشترك للخطر القومى المشترك ، الذى يهددنا جميعا وبصفة مشتركة لا تستثنى منا أحدا .

فكان كل منا يفكر في صالحه الخاص والخطر الذى يتصور أنه يهدد هذه المصالح الخاصة وحدها دون سواها ، فاشتعلت أحداث العدوان المبيت سنة ١٩٦٧ لتثبت لنا خطأ الاعتماد على عمل عربى مشترك استنادا على اختلاف عربى مشترك .

أما الآن وبعد أن تحررت البلاد العربية وتقاربت الأفكار الاجتماعية والاقتصادية ، وسقطت شعارات التطرف الفكرى ،

واستفاد قاداتها ومروجوها من دروس ترويجها ، فلجأ الشرق إلى الغرب ، ورحب الغرب بلجوء الشرق ، لم يعد بعدئذ في عالمنا العربى ما يبرر الخلاف العقائدى ، أما إذا ظل على مر العصور متسع إيجابى للاختلاف الفكرى فإنه يتقيد بما يصقل المواهب ولا يمزق الصفوف .

□ مصر والمراحل الثلاث □

ومدامت المتغيرات الدولية وقداعيات أحداث الخليج ، قد أدت إلى حتمية إقامة نظام عربى للأمن القومى كبديل عربى للأمن الأجنبى ، فقدر مصر أن تكون المؤهلة للقيام بأعباء الدور الطليعى فى نظام الأمن القومى الجديد ، بعد أن أجمع العالم على اناطة هذا الدور الطليعى إليها ، وهو دور ليس بجديد عليها فلا هو طارئ ، ولا هو مفتعل ، فقد سبق لها أن قادت مرحلتين عربيتين تاريخيتين من أهم المراحل التى مرت بها الأمة العربية وهما :

● مرحلة التنوير :

أرسلت مصر ، منذ قيام الأزهر الشريف ، بعثاتها الثقافية عبر مئات السنين لتنشر العلوم والثقافة والحضارة بين شعوب الأمة العربية والإسلامية ، كما تحملت مصر جميع أعباء المنهج الدراسية والبعثات الثقافية التى كانت ترحب بها ، حتى أن الغالبية العظمى من المفكرين والسياسيين وأولى الأمر العرب السابقين والحاليين قد نهلوا من منابع العلم المصرية فى دور العلم المصرية سواء فى بلادهم أو فى مصر .

وكان دور مصر الحضارى فى مرحلة التنوير ، الذى تحملت أعباءه كاملة ، دورا طبيعيا لا يثير دهشة أحد فى مصر أو خارج مصر قبل أن يظهر البترول وثروات البترول وصراعاته ، وقبل أن تتغير الموازين الاقتصادية العربية .

● مرحلة التحرير :

قادت مصر مرحلة تحرير الأمة العربية من الاستعمار الأجنبي فحررت السودان وأزرت ثورة الجزائر وشمال افريقيا والعراق والخليج العربي واليمن بشطريها ، وإنقذت الأردن من قبضة جلوب باشا وسوريا من فتنة الأحزاب ، ولبنان من أزمة كميل شمعون ، إلى جانب الدول الافريقية التي تطلعت إلى الحرية . ثم احتضنت على أرضها معظم الأحرار العرب والأفارقة الذين قادوا معارك تحرير بلادهم .

□ مرحلة التطوير :

فإذا اتفقنا على أن استقرار المنطقة العربية وتطورها في حاجة إلى كيان اقتصادى عربى جديد ، يحميه كيان أمنى عربى جديد تتحمل فيه مصر أعباء الدور الطليعى ، حتى يكتسب قدرة البديل العربى للتواجد العسكرى الأجنبى ، فإن ذلك لايعفى بقية الدول العربية من مسئولية الاشتراك فى بنائه ثم الحفاظ على قوته واستمراره .

ولنا هنا مع التاريخ وقفة ، فقد حان الوقت كى تسرع الدول العربية ذات الموارد المالية الفائضة فتنقل استثمارات سريعة وكافية لإنعاش اقتصاديات الدول ذات الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة للاستثمار ، كمصر واليمن والسودان والأردن وسوريا . وهى دول حزام الأمن الواقى لمنابع الثروة فى شرق الجزيرة العربية . هذا الحزام الذى يمتد من قناة السويس فخليج عدن حتى مضيق هرمز ، والذى يحرس مواقع السيطرة على منابع هذه الثروة ، أما مضيق جبل طارق فإنه فى حراسة المصالح الأجنبية المتعاونة بسلام مع المصالح العربية .

هذه ليست دعوى بديلة عن التكامل الاقتصادى القومى ، وإنما

هي مجرد نظرة سريعة إلى ضرورة الاسراع بإنعاش الظروف الاقتصادية في هذه الدول على طريق التكامل الاقتصادي القومي وغرس جذور الاستقرار والأمن العربي .

كما أن هذه ليست دعوة إلى اكتفاء الكيان الأمني العربي بهذه الدول لأن الكيان الأمني حتى يكتسب طبيعته القومية الكاملة والمتكاملة ينبغي أن تشترك فيه كل الدول العربية بالقدر الذي تستطيعه كل منها .

□ حرب النجوم وحرب الأرض □

فنحن البديل العربي للأمن الأجني ، ولنا أن نستفيد من المتغيرات الدولية التي أدت إلى تراجع أهمية إسرائيل من زاوية المصالح الغربية . فبالرغم من الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي المبرم سنة ١٩٨٣ والذي اشرك إسرائيل عسكرياً في استراتيجية حرب النجوم ، أثبتت أحداث الخليج أن إسرائيل غير مؤهلة سياسياً للاشتراك في حرب الأرض ، الأمر الذي أثار القلق الإسرائيلي الذي عبر عنه الفريد وزير رئيس مجلس الأمناء للجنة الأمريكية اليهودية حين تساعل عما إذا كان التركيز في المستقبل سوف يقتصر على حماية بترول المنطقة العربية وينجاهل حماية إسرائيل ومصالحها ؟ . وهي حقيقة عبر عنها النائب الديموقراطي ميل ليفيني عضو الكونجرس الأمريكي مؤكداً تراجع دور إسرائيل كركيزة أساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

وهذا ما يضاعف اهتمام العرب بقدرتهم العربية ، ومكانتهم الدولية ، ودور مصر في أمنهم القومي .

كذلك حان الوقت كي تسرع الدول ذات الموارد المالية الفائضة إلى سداده الديون المصرية ، سواء كانت عربية أو أجنبية ، ليس من

باب الرجوع إلى دفتلر الماضي والاعتراف بأهمية مصر لدورها التاريخي العربي ، وإنما من أجل التقدم إلى احتياجات المستقبل بتأمينها من القيام بدورها الأمن القومي ، في مرحلة الاستقرار والتطوير والمحقق بركب الحضارة العصرية . فالمستقبل ملء بالمفاجات والتكافل العربي هو الدرع الوحيد الواقى لحاضر الأمة العربية ومستقبلها .

□ بغداد وقيادة طهران □

وليس من الغريب ونحن بصدد الحديث عن الأمن العربي القومي أن نضع في الحسبان احتمال أن يؤدي حصار العراق إلى ارتماؤها في قبضة إيران لإقامة محور إيراني عراقي على شروط إيران ، على أمل ايتزان الخليج والسعودية بغير حسابات سياسية أو عسكرية ، وإنما من منطلق المجازفات الانتحارية وإن كانت باهظة التكاليف مؤكدة الفشل ، وعلى غرار الحسابات الخاطئة التي أشعلت الحرب العراقية الإيرانية .

وأغلب الظن أن الخطأ في الحساب لا يمنع القيادة الإيرانية من محاولة استغلاله تطلعاً منها إلى حلول جديدة أكثر فائدة لها ، وأكثر تدميراً للحقوق والمواقع العربية كعنصر من عناصر تصفية الحساب مع العرب الذين وقفوا مع شقيقتهم العراق وهي تدمر المنشآت الإيرانية ثمانية أعوام .

غير أن الاستقرار الذي يكتسب قلبية الاستمرار ، والذي يقتضى الانسحاب العراقي الفوري من الكويت يستلزم ، كما نادينا في مقال سابق ، الاتفاق الدولي على انسحاب القوات الأجنبية وإخلاء المنطقة بأسرها ، وبغير استثناء ، من أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية وتحت إشراف دول ومراقبة مستمرة ، مع إحياء المساعي العربية والدولية والمبادرة

الفلسطينية لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي
الفلسطيني ، ورسم الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية ، لإقرار
السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط ودفن أشباح الحروب
العربية الإسرائيلية ، وبدء عصر جديد يسمو فيه تبادل المصالح
الاقتصادية على تبادل المشاعر العدائية ، في حملة نظم اقتصادي
عربي متكامل ، وكيان أمني قومي مستقر .

ونحن لا نبليغ هذه الغاية إلا من خلال الاتفاق العربي على تجميل
الحاضر العربي فنعمل سريعا على تغيير ظروفنا العربية التي
جعلت اغتصاب خيراتنا أمرا ممكنا ومستمرا .
دون ذلك سنظل نحلم بالمستقبل الأفضل ولا نحققه ، نتمنى
أن نستعيد عصمتنا العربية ولا ندركها ، ونظل نردد أناشيد
الحرية والقومية ولا نسمع أنفسنا .
ولا يسمعنا احد .

●● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم
(٧٢٦) بتاريخ ١٩٩٠ / ٩ / ٢٣

من المستفيد من مقامات صدام ..!؟



● الرئيس صدام حسين ..



● الشيخ جابر الاحمد الصباح ..



● اسحق شامير ..



● الرئيس علي اكبر هاشمي رافسنجاني ..



مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



مصر وثورة اليمن ..
وأزمة الخليج



■ ■ اشرق فجر ٢٦ سبتمبر ، منذ ثمانية وعشرين عاما ، فاستيقظ شعب اليمن على نور تسلسل من شمس طال غيابها عن اليمن ، وهربت منها بعيدا في غياهب الأفق ، حتى اراد الله لها ان تشرق في مصر لتضيء وجه صنعاء مهد الحضارة ولحد الطغاة الذين افسدوا اليمن وجعلوا اعزة اهلها اذلة ، وهم يتنازعون كرسى الإمام خلال ألف ومائة علم .

وتشبثت باليمن اويئة لا تفارقها ، لم يكن اولها الجدرى والمalaria ، ولا آخرها السل والحمى الصفراء . وكان نصف اطفال اليمن يموتون قبل سن العاشرة ، وعند الأربعين تتجدد وجوه النساء وتنحني ظهور الرجال ، اما الضرائب فكانت ترفع راية الرزاة ، وتنفذ تعليم القراصنة .

□ منطق الجغرافيا .. ودرس التاريخ □

وكان الإمام احمد ، آخر الطغاة ، قد تعلم من الجغرافيا اهمية الجوار السعودى ، كما أدرك من التاريخ فاعلية الارتباط المصرى . فما إن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر حتى طلب منى ، عندما كنت مندوبا لليمن لدى جامعة الدول العربية ، ان اسعى إلى إنشاء علاقة خاصة بين مصر واليمن حتى يحفظ التوازن بين الجغرافيا والتاريخ ، فعدت اليه مع المقدم كمال عبد الحميد مندوب الثورة المصرية ، والتقينا مع الإمام في يناير سنة ١٩٥٣ ، حيث اتفق على دعائم الارتباط الحضارى مع مصر بشروطها التي اوضحت حتمية الإصلاح الفورى للنظام الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بدعائم من المساعدات المصرية التي حددها الإمام .

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ انقلب عليه شقيقاه عبد الله والعباس رافعين راية الإصلاح ، مقلدين من سبقهم من الأئمة المتصارعين الذين اتقنوا التظاهر بالإصلاح والعمل بنقيضه .

ووقفت مصر والسعودية من هذا الانقلاب موقفا ساعدا الإمام أحمد حتى اكتمل له النصر ، ثم غالطهما وذبح شقيقه مع رقب العديدين الذين اشتركوا في الانقلاب مصدقين الفجر الكاذب .

لكن الانقلاب وما صاحبه من شعارات إصلاحية وتصفيات دموية ، بعث الجديد من الأحلام الشعبية التي أخرجت الإمام . ذلك بأن المحرك الحقيقي لتلك الأحداث كان العقيد أحمد يحيى التتلايا وزملاؤه من العسكريين ومن بينهم الملازم محمد قائد سيف ، ومن كانوا مشتركين معهم من المدنيين ، وعلى رأسهم : القاضي يحيى السياغى حاكم تعز ، الذى تولى صياغة وثيقة تنازل الامام أحمد عن العرش ، فأسرع الإمام أحمد إلى جدة وأبرم حلفا ثلاثيا مع مصر والسعودية في ١٨ ابريل سنة ١٩٥٦ حتى يقنن حيلهما الخارجى من أحداث اليمن الداخلية .

غير انه عندما بدأ العدوان الثلاثى على مصر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لم يستطع الإمام إخفاء مشاعره العدائية نحوها ، بعد أن بشره نفر من حاشيته بحتمية سقوط العملاق في مصر فقرنهم منه ، وأبعد غيرهم من الذين تحمسوا للعملاق المصرى في اليمن .

وعندما فشل العدوان اعاد الإمام توزيع كراسيه الموسيقية بما يتلاءم مع امواج الحماسة العربية ، وكلفنى بإعلان رفض اليمن لمبدأ ايزنهاور الخاص بفراغ الشرق الأوسط ، عندما استقبلت معه المستر جيمس رشاردز مندوب الرئيس الأمريكى ايزنهاور في ٨ ابريل سنة ١٩٥٧ .

□ الجوار السعودي والارتباط المصرى □

واخذ الإمام يمعن في استثمار الشعارات العربية وهو يروى ظمأه من جراح الحركة الوطنية متسترا بارفع وسام استمات حتى حصل عليه عندما انضم في اتحاد فيدرالى مع الجمهورية العربية المتحدة التى اندمجت فيها مصر وسوريا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ .

عندئذ اظهر انه بدأ يفضل الاقتراب من الارتباط المصرى أكثر من الاهتمام بالجوار السعودى .

وتحت راية هذا الاتحاد وفي حمايته تساقطت سيوف الامام على رقاب احرار وطنيين من اعظم من أنجبتهم اليمن من شيوخ وضباط ورواد امثال : الشيخ حسين الاحمر والشيخ حميد بن حسين الاحمر والشيخ عبد اللطيف بن راجح وعبد الله اللقية ومحمد صالح العلفى وسعيد فارغ .

اما السجون فقد ضاقت بغيرهم من المشايخ والمثقفين امثال : عبد الله الاحمر وحسين المقدمى ، بينما يرفع الإمام راية الإصلاح بإحدى يديه ويحمل صورة الرئيس عبد الناصر باليد الأخرى .

اما عندما انفصلت سوريا عن مصر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ اعد الإمام سيرته الاولى بكل مشاعره العدائية نحو البداية الإصلاحية ، كما اغفل الحفاظ على توازن المعادلة السياسية ، ففضل الاهتمام بالجوار السعودى أكثر من الاقتراب من الارتباط المصرى ، ثم تنكر علنا للإصلاح وأندركل من تحدثه نفسه بأى قدر منه ، حتى طفح الكيل بمصر فاعلنت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ إنهاء علاقة الاتحاد الفيدرالى مع اليمن .

وجاء في اسباب قرارها إنها : « اقبلت على خطوة الاتحاد العربى

تملؤها الآمال بأن تستطيع هذه الخطوة أن تكون أداة في خدمة الشعب اليمني وفي خدمة قضاياء العدالة ولكن تجارب السنوات الماضية أكدت بما لا يقبل الشك في أن الشعب اليمني لم يستفد من التجربة .

□ تسعة أشهر لا تزيد □

وكان هذا اليوم ، يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ بمطالبة الجنين الذي حملته اليمن ، بعد عقم دام ألفا ومائة عام ، ثم وضعته يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أى بعد تسعة أشهر لا تزيد يوما ولا تتأخر .

انها ارادة الله ومعجزة التاريخ .

فبدانا ، ثوار اليمن ، منذ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ نكشف الغطاء الكثيف عن كهف اسرار اليمن في حلقات اخذت اسم : (اسرار اليمن) من إذاعة صوت العرب والصحف المصرية ، وانطلقنا بالدعوة إلى الثورة الجذرية لإقامة الجمهورية والعودة إلى الشريعة الإسلامية التي انطلقنا إلى التأكيد عليها في البلاغ الأول للثورة والدستور الأول للجمهورية في مادته الأولى .

وكنا ندرك أن الثورة ، وهي الأمنية الغالية للجماهير اليمنية ، لا يمكن قيامها ولا الحفاظ عليها إذا لم يتأكد ثوار اليمن من وقوف مصر إلى جانبها ، من قبل أن تقوم ومن بعد قيامها ، لأن تجارب الانقلاب الفاشلة في اليمن خلقت عوامل نفسية متعارضة اختلط فيها الأمل مع اليأس ، وضاع بينها الإقدام مع الإحجام ، في غياب التنظيم الشعبى ، وعدم الانضباط العسكرى ، وفي ظروف قبلية مسلحة ، وتضاريس جغرافية قاسية ، وحرب عالمية باردة تشغل الأقوياء ولا ترحم الضعفاء .

وكانت مصر بطبيعتها وتاريخها وحضارتها مؤهلة لإنقاذ الشعب

اليمنى من بين قضبان مائة ألف عام ، وما يتبع ذلك من نتائج
حتمية من بينها أهداف استراتيجية كحماية باب المندب وتحرير
جنوب اليمن لتأمين الملاحة في قناة السويس ، وكان رمسيس الثانى
أول حاكم مصرى يدرك أهمية باب المندب ، حين حرره من القراصنة
وترك عنده حامية مصرية .

ثم تبعه في ذلك حكام مصر من الفراعنة والعرب والعثمانيين ،
الذين اجمعوا على أن حماية أمن مصر تبدأ من باب المندب في
الجنوب ، وتمتد حتى بلاد الشام في الشمال .

وهذا ما اكدته حرب رمضان أكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما اغلقت
اليمن باب المندب وبوغاز عدن بناء على طلب من مصر .

هذه استراتيجية الجغرافيا التى تفرض نفسها على صفحات
التاريخ رغم القليل من عوامل التعرية وتقلبات الطبيعة ، والكثير
من بدائع العلم وروائع الاختراع في دنيا السلاح وعالم
المواصلات .

□ اغفلنا الحفاظ على التوازن □

ويظهر أننا اخطانا عند تخطيط استراتيجية الثورة اليمنية حين
اغفلنا الحفاظ على توازن المعادلة السياسية المؤثرة في مسار
الأحداث في اليمن عندما اكتفينا بالارتباط المصرى ونسينا الاهتمام
بالجوار السعودى .

وهذه سلبية لم يكن في وسعنا أن نتجنبها تحت ضغط الظروف
الموضوعية المحيطة بالثورة اليمنية ، ومع ذلك فإنها سلبية تحسب
علينا ونعترف بها ، مع أننى أشهد أن الرئيس عبد الناصر كان
مقتنعا معنا باستراتيجية حياد الثورة اليمنية من النزاع المصرى

السعودى الذى سبق ميلادها ، واشهد انه وافقنى على قيامى بإبلاغ ذلك إلى زملائى أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ثم إعلانه فى أول مؤتمر شعبى نعقدته فى صنعاء .

لكن الرياح ائت بمالا تشتهى السفن ، بين عواصف الاستقطاب الدولى وحرارة الحرب العالمية الباردة ، التى اشعلتها أزمة الصواريخ فى كوبا فى نفس عام الثورة اليمنية .

وكمحولة من جانبنا لاستعادة توازن المعادلة السياسية الدولية رفضنا إغلاق السفارتين : الأمريكية والبريطانية فى اليمن رغم عدم اعتراف حكومتيهما بحكومة الثورة ، وأبقينا على تمتعهما بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية حتى يستمر حوارنا مع واشنطن ولندن من خلال قنوات مسئولة .

ومن خلال رسائل متبادلة مع الرئيس الأمريكى جون كنىدى استطعنا انتزاع الاعتراف الأمريكى بالنظام الجمهورى اليمنى فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وكان من بين مؤهلات هذا الاعتراف الاتفاق على وقف المساعدات الخارجية ضد ثورة اليمن مع التدرج فى عودة القوات المصرية إلى مصر ، مع بقاء القوات المدرعة والطيران لوقت أطول ولكن لفترة محددة . وعلى اثر هذا الاعتراف أخرجت الأمم المتحدة مندوب اليمن الذى كان يمثل الإمام المخلوع وأدخلت مندوبنا الذى يمثل حكومتنا الجمهورية . وكانت مصر سبعية بما حققناه من محاولتنا اليمنية الدولية .

وانتقلنا إلى المساعدات الدولية الاقتصادية بعد أن توصلنا إلى نقطة التوازن بين مقادير الاهتمام بالجوار السعودى ومعه العملاق الأمريكى الذى يتصدى من أمامه ومقادير الاقتراب من الارتباط المصرى ومعه العملاق السوفيتى الذى يتحفر من خلفه .

في البداية تقبل العملاق السوفيتي سياستنا اليمنية الدولية على مضض حتى ضاق بنا ذرعا ، وهو المهزوم في كوبا البعيدة عن مراميه ، بينما يتطلع إلى اليمن بشطريها ، محور القوس الذهبي الذي يبدأ من قناة السويس ويمتد إلى خليج هرمز ، والذي يخنق اقتصاد الغرب إذا هو سقط في يد الشرق .

وكان ذلك سببا جوهريا لمواصلة عقلانية الرفض السعودي وحتمية الذعر الخليجي ، فانطلق التدخل الاطلنطي ضد صحة الإنسان اليمني الذي كان منتهى امله أن يستيقظ فيبحث عن حاضر يمكنه أن يعيش فيه ، ومستقبل أفضل يستطيع أن يحلم به داخل أراضيه وحدها دون سواها ، حيث لا ناقة له في السعودية ، ولا جمل له في الخليج الا المودة في القربى .

وسقط الأمر من أيدينا اليمنية مع تصاعد التطلع الشرقي الذي أثار التصدي الغربي وكان ما كان مما يحسن تركه لأحاديث الزمان .

□ مصر والأمن السعودي □

غير أن حديث الماضي لا يزال هو حديث الحاضر ، لأننا نواجه الآن في الحاضر أحداثا تطابق أحداث ما مضى وانقضى ، وإذا كانت هذه الأحداث مختلفة من حيث الزمان فإنها تدور بذاتها حول نفس المكان ، إنه منابع البترول العربية ومضيق هرمز وخليج عدن وباب المندب . إنه المنابع ومواقع حمايتها .

ومن هذا المنطلق تستعيد السعودية ذكريات الأحداث التي واجهتها بعد الثورة اليمنية فهبت تدافع عن مستقبلها الاقتصادي والسياسي وتحمي أمنها الوطني في الشرق ، كما كانت تحمي أمنها من الجنوب ، وفي مناخ الوفاق الدولي لم يقف معها الغرب وحده ،

وإنما انضم اليها الشرق أيضا . وللشرق والغرب منافع مشتركة توافقت على رأس الخليج في غفلة من العرب كل العرب ، وكان على مصر أن تسارع إلى الوقوف مع السعودية دفاعا عن الأمن السعودي الوطنى وحماية للأمن المصرى القومى ، لأن مصر كما نلمس جميعا تعرف وهى في عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، نقطة توازن المعادلة السياسية التى تملئ الجغرافيا شروطها ويحدد التاريخ مسارها ، كما تعرف ثقلها الحضارى ومسئوليته التى فرضها عليها الوفاق الدولى وانتهاء عصر الحرب العالمية الباردة .

□ اليمن وأحداث الخليج □

عندما يصل الحديث إلى مصالح اليمن الوطنية في إطار المصلحة العربية القومية يلزمنا أن نستعيد ذكريات المعادلة السياسية ، التى عندما أخفق الإمام في الحفاظ على توازنها قامت الثورة ، وعندما أخفقنا في استمرار الحفاظ عليها طالت الحرب دفاعا عنها .

إنها المعادلة التى تحدد استقرار اليمن السياسى وازدهارها الاقتصادى وكيانها العربى .

إنها الاهتمام بالجوار السعودى الذى يضمن منطلقات الجغرافيا ، والاقتراب من الارتباط المصرى الذى يكفل معطيات التاريخ ، وهى معادلة تدعو اليمن إلى الاشتراك إيجابيا في حماية أمن الخليج وسلامة شعوبه واستقرار منابعه ، حتى لاتخسر مصالحها الوطنية الحيوية والمؤكدّة مع شقيقتها السعودية ودول الخليج التى أسهمت بسخاء في نهضتها الحضارية ، ثم اتسع صدرها لأكثر من مليونى مواطن يمنى ، يعيشون على أراضيها وفي حماية أمنها وهم يمشون في مناكبها ويأكلون من رزقه ويعولون ثلث سكان اليمن في اليمن .

وكان ذلك هو الهدف الجدير بأن تسعى إلى الحفاظ عليه ، وهو الجدير الآن بالعودة إليه .

فقد وضعت أحداث الخليج الدول العربية أمام امتحان صعب ، وهى تختار المواقف التى تحقق أهدافها الوطنية من خلال الظروف الخارجية المساعدة لأهدافها والأخرى المناقضة لها .

وتتجسد أهداف الدولة من واقعها الذى يصوغ تطلعاتها المنبثقة من ظروفها الجغرافية وأحداثها التاريخية ، وسط مجتمع دولى يتكون من دول متعددة ، يتطلع كل منها لأهداف خاصة ، ومن محصلة تفاعل هذه الأهداف تحدد الدولة الرشيدة أهدافها الممكنة التى تستطيع تحقيقها ، حيث لا تستطيع دولة بعينها أن تنفرد بالتطلع إلى هدف يستحيل انتزاعه من مجتمع دولى يرفض تسليمه .

وهذا ما فعلته العراق ، فتورطت فى موقف يحتاج من الدول العربية الرشيدة والصديقة حمايتها منه بإقناعها بالعدول عنه . وكان المنتظر أن تحرص اليمن على الاشتراك فى دفع العراق إلى الخروج من مأزقها ، وهو موقف إيجابى يقدمها إلى الاشتراك العضوى فى مجلس التعاون الخليجى كقاعدة ارتكاز للأمن القومى العربى ، وهى قاعدة استراتيجية لا تكتمل الا باندماج اليمن إليها بمواقعها الاستراتيجية وكثافتها البشرية ذات القدرات القتالية ، ولكن بشرط أن تتاهل بشروط المستقبل .

□ الوزن بالقسط .. مؤهلات مستقبل اليمن □

والشروط الضرورية لمستقبل اليمن تسوقنا إلى حديث الإشادة والاعتزاز بمعجزة النهضة الحضارية التى حققتها اليمن وصفق لها العالم . تلك النهضة التى غرست الثرة جذورها منذ قيامها ،

وأزدهرت بعزائم أبناء اليمن وخبراء مصر ، والمؤزرات المالية العربية .

وتجلى سلام من الله تعالى الذى وضع تاجا من التاريخ على رأس اليمن عندما التقى الشطران ، ومن دونهما جنتان ، فوجب علينا ألا نطغى فى الميزان ، بل نقيم الوزن بالقسط ولا نخسر الميزان ، مصداقا لشريعة الله تعالى التى قمنا بالثورة من أجل العودة إليها .

والقسط فى الوزن يستلزم الإسراع بمحاولة تحقيق الإجماع الوطنى الذى يمكن تحقيقه من خلال خطوات أساسية من بينها :

١ - تصحيح بعض نصوص دستور الوحدة التى تعرقل الإجماع الوطنى .

٢ - توحيد القوانين السائدة الآن فى كل من شطرى اليمن قبل الوحدة ، لأن هذه الازدواجية تجعل المواطن يستمتع بقانون فى الشمال بينما يكتوى بنقيضه فى الجنوب .

٣ - إيضاح المنهاج الاقتصادى لدولة الوحدة ، لاسيما بعد أن أكدت تجارب الكتلة الاشتراكية فشل نظريتها التى رفضناها فى صنعاء منذ قيام الثورة ، قبل ثمانية وعشرين عاما ، وقلنا الكثير فى رفضنا لها فى مؤتمراتنا الشعبية مما استمل رؤوس الاموال اليمنية المهاجرة إلى العودة إلى الوطن الام ، وقلنا للصديق الغربى والرفيق الشرقى إن وقوف الدولة فى ظروف معينة مع دول أخرى فى خندق سياسى مشترك لا يعنى بالضرورة وقوفها معها فى خندق فكرى مشترك :

وقلنا لهم لنا شريعتنا الإسلامية ولهم شريعتهم الاشتراكية .

وقلنا لهم نحن اصدقاء لكم وانتم اصدقاء لنا .
لكم دينكم ولنا دين .

ونشرنا ذلك فى مؤلفاتنا التى لاتزال تتداول منذ ذلك الحين ، وجاء
الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، بعد أكثر من ربع قرن ،
فأثبت أننا كنا على حق . ولهذا لم يعد فى اليمن ما يبرر تأخير
الاستفادة من تجارب شمال اليمن الناجحة حتى ينطلق اقتصاد
يمن الوحدة .

٤ - إعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها ، وتعويض من
لا يمكن إعادة ممتلكاته إليه تعويضا عادلا .

٥ - السماح لكل أبناء اليمن بممارسة حقوقهم السياسية دون أى
اعتراض على أى مواطن مهما كانت مواقفه من الثورة منذ
قيامها طالما أقسم يمين الولاء للنظام الجمهورى ودستوره ،
واحترام قوانينه ووحدة أراضيه . والقانون يعاقب كل من
يخرج عليه .

فهذا حق شرعى لكل مواطن ، لأن الثورة لم تقم لانتزاع حق
المواطنة من أى مواطن ، بل قامت لتجميل حياة كل مواطن يمنى
بمن فيهم أفراد أسرة حميد الدين وجميع السلاطين .
والنظام الجمهورى يجب ما قبله .

وحيث إن الثورة قامت لترفض احتكار فئة من اليمن للحقوق
السياسية ، فقد أصبح لزاما عليها ، بعد نحو ثلاثين عاما من
قيامها ، ألا تمارس نفس الاحتكار الذى قامت من أجل القضاء
عليه .

فعندما تجتاز اليمن هذه الخطوات فإنها تتاهل عربيا لحق

الاشتراك في مجلس تعاون الخليج ، وتصبح ظروفها الموضوعية متفقة مع قواعد التكامل الإقتصادي العربي ، كما تبلغ وحدتها الوطنية مستوى القدرة الحقيقية في بناء أمن الجزيرة العربية إلى جانب مصر والسعودية والدول الخليجية ثم الإسهام بدور فعال في بناء الأمن القومي ، كعضو بارز في الأسرة العربية المتكاملة والمنسجمة التي إذا اشتكى منها عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .



جون كينيدي

الملك فيصل

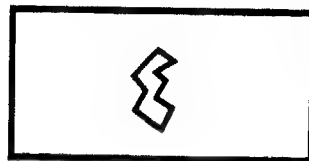
جمال عبد الناصر

●● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم (٧٢٧) بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٩٠ .



■ الاجتماع المعلق في بيت رئيس وزراء السودان السابق محمد أحمد محبوب .. من اليمين : الأمير سلطان بن عبد العزيز ،
فلاسيه محمود ريفس ، فالاستلا محمد أحمد محبوب ، فلرئيس جمال عبد الناصر ، فجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز للاعلاق
على استقرار اليمن . (٢٩ أغسطس عام ١٩٦٧) ...

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



صراع الخليج .. وأزمة الأمة العربية



■ صفحات التاريخ لا تولد من عدم ، ولا تفرض نفسها بغير أسباب ومقدمات ، وإنما تسوق أحداثها من طبيعة أسبابها ، كنتائج حتمية لتفاعل العلاقات السببية المتبادلة بين الأسباب والنتائج . وتلك طبيعة كل حدث في مسار الكون منذ خلقه الله .

فلم تخرج علينا أحداث الخليج من سراديب العدم ، أو متاهات المجهول ، وإنما طرقت رؤوسنا ونحن راقدون بين أسبابها ، مشتركون في صنع مقدماتها ، كأنها تفرض علينا أن نستيقظ من بين ركام الأزمة العربية لعلنا ندرك حاجتنا إلى تدارك ظروفنا ، فنهتدى إلى مقام أفضل بين شعوب الأرض التي كنا ، نحن العرب ، الرواد الذين أيقظوها ، ثم اختلفنا وتفرقنا ، ورقدنا ، فانطلقت وحدها وتركنا خلفها ، ونحن الرواد قبلها .

تدرك الأمة العربية أنها تنعم بأقاليم عربية ذات موارد اقتصادية متكاملة ، منها ما تفيض به الموارد المالية بغير فرص استثمار إقليمية ، ومنها ما يشكو من الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي لا تجد من يستثمرها ، وأقاليم تعاني من بطالة الطاقات الذهنية واليدوية المؤهلة لتحريك الظروف الاقتصادية الموضوعية العربية للنهوض بالمجتمع العربي إلى المقام الاقتصادي الذي يرتفع بالمستوى الاجتماعي العربي فيصوغ المركز السياسي القومي ، ويحجز مكانا حضاريا متطورا لأبناء الأمة العربية جميعهم ، كما يحمي أمنهم من الخليج إلى المحيط .

□ الاقتصاد العربى والصراع الدموى ! □

ورغم ذلك فإن هذه الإمكانيات العربية ، كانت ولا تزال متباعدة تتزايد المسافات بينها ، وتتفاقم الصراعات حولها . فتخلف الاقتصاد واهتز الأمن ، لأننا تجاهلنا حكمة التكامل الاقتصادى العربى الذى نادينا به من قبل أن تهتدى إليه أوروبا فتجد مستقبلها الأفضل فى تكاملها وسوقها المشتركة ، وذلك بعد أن عقد العرب أول مؤتمر لوزراء المال والاقتصاد فى مدينة شتورة ببلبنان الشقيق (٢٠ يولية - ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٣) وكان لى شرف تمثيل بلادى ، كما كان لى شرف انتخابى مقرا لهذا المؤتمر الذى استغرقت جلساته عشرين يوما ، صباحا ومساء ، حتى صاغ أول اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .

وبينما كانت قافلة التكامل الاقتصادى العربى قد بدأت تتجه نحو غايتها الحضارية ، إذا بنا نحن العرب نعيد سيرتنا الأولى ، حين تلقف بعضنا نظريات اقتصادية تجاهلت مقومات النشاط الاقتصادى ، فاهدرت مقدمات التكامل القومى الذى أسهم فى دفنه فى رحمه مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث الذى انعقد فى دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٧١ ، حين دعا إلى : « السير بالروابط الاقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الاقتصادية التقدمية بخطوات أبعد » ..

وبذلك عزل الدول العربية التى وصفها بأنها تقدمية لأنها رفعت شعار الاشتراكية .. عن الدول العربية الأخرى التى وصفها بأنها غير تقدمية لأنها رفضت أن تلهث خلف هذا الشعار . وكانت هذه الدول الأخيرة هى دول الموارد المالية التى بغيرها لا يتحقق تكامل اقتصادى فعال يستطيع أن يحرك الطاقات البشرية فى دول البشر ، ولا يوقظ الامكانيات الطبيعية فى دول الطبيعة .

وتسابق بعض العرب إلى سوق المزايدات غير العقلانية لاثبات المزيد من التقدمية ، فاثبت الرئيس سالم ربيع علي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية السابق تقدميته في برقيته الرسمية التي أرسلها إلى مؤتمر السلام يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧٤ فاعلن فيها ان : « الصراع في شبه الجزيرة العربية والخليج صراع دموى ، » .

وعندما فزعت دول المال هجرت أموالها خارج ساحة الصراع الدموى الاشتراكي ، فتفاقت البطالة والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية في دول البشر ، وظلت دول الطبيعة تتلف على المعونات الأجنبية لتطعم أبناءها . وكانت محصلة هذه الشعارات ان اهتزت قواعد الأمن الوطني ، وتاهت مسوغات الأمن القومي . فاضطرت دول المال إلى الاقتصاد الأجنبي كي يحمي أبناءها من التقدمية العربية .

وفي مناخ الاستقطاب العالمي بأسلحته الباردة ، رحب الغرب بهذه الشعارات لأنها تسوق الأموال العربية اليه ، وتجعل أصحابها يعتمدون في أمنهم عليه .

كما رحب بها الشرق لأن هجرة هذه الأموال من الساحة العربية تزيد من معاناة الأغلبية العربية ، فتفسح المجال للتشهير بدول الموارد المالية ، والبكاء على الإمكانيات الطبيعية المهملة ، والطاقت البشرية المعطلة ، وعندئذ يستطيع أصدقاء الشرق ان يتصاعدوا بشعارات الصراع الدموى ، ويربطوا بين إمكانية الرفاهية الاجتماعية وحتمية تطبيق النظرية الشيوعية التي رفعت شعار الاشتراكية العلمية .

رحب الشرق بترويج هذه الشعارات في الساحة العربية ، وكان في مناخ الحرب الباردة يتطلع إلى مواقع العرب الاستراتيجية ومنابعهم البترولية ، وهي المواقع وال منابع التي اختارها الرئيس

السابق سالم ربيع على ، لتكون ساحة الصراع الدموى .

وكان من محصلة هذه الشعارات التى طرات على الساحة العربية ان فقدت الجماهير العربية الحرية السياسية تحت ستار الحرية الاجتماعية .

فتخلف الفكر الحضارى الذى بحث عن الديمقراطية منذ أقدم العصور حين دفع سقراط حياته ثمنا لإيمانه بالديموقراطية ، وعواقب أوربيدس بالطرد من أثينا لاتهامه بالتلوث بمشاعر غير أخلاقية ، لأنه طالب بالحرية السياسية .

ولم تكن هجرة الأموال العربية ، نتيجة هذه الشعارات ، هى الثمن الغالى الوحيد الذى دفعته الأمة العربية ، وإنما ارتفع هذا الثمن الغالى بهجرة الخبرات العربية ، ومن قبلها المهارات اليدوية ، ومن بعدها وأخطرها عصمة السياسة العربية الخارجية والداخلية .

□ العملاق المصرى والعملاق السعودى □

ثم فطنت مصر إلى أسباب المأزق الاقتصادى العربى ، وبدأت تعالج وتصحح هذه الأسباب من مسار الاقتصاد المصرى ، وهى الشقيقة الرائدة التى عليها أن تبدأ العلاج والتصحيح لاستعادة مناخ التكامل الاقتصادى العربى وتوفير شروطه . فأسرعت فى خطواتها العلاجية والإصلاحية فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ، حيث دأبت على تضييد الجراح المصرية ، وتسكين الجراح العربية ، مع الارتقاء الحضارى بالعلاقات العربية الدولية .

كذلك عندما اتخذت مصر قرارها بإرسال قواتها إلى الخليج كان ذلك ، فى اعتقادى ، تصحيحا لمسار الأحداث العربية قبيل أن تسقط

كلية في حماية الأمن الأجنبي ، وهي لا تزال في مخاض الأمن العربي .

وسوف يؤدي هذا القرار المصري الحكيم إلى المزيد من توثيق الروابط العضوية بين العملاقين المصري والسعودي ، فهما القاعدة الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي ، وهما الركيزة المؤهلة لبداية البناء الشامخ لحصون الأمن القومي .

ويا حبذا لو تاهلت اليمن للانضمام اليهما ، وليس في ذلك خصومة يمنية للعراق ، وإنما في ذلك انتصار يمني لها عندما تشارك اليمن في كفها عن ظلمها لنفسها بابعادها عن شرور فعلها . فإن العرب جميعا في حاجة الى العراق كبلد عربي نفخر به في امتنا العربية . واعترف بأن قلبي يتمزق كلما يدور في خاطري أن العراق تلج على أن تضرب العراق .

ينبغي علينا ونحن نشكو من حاضرننا أن نعتب على أنفسنا لنبدأ معها صفحة جديدة نعيد بها صياغة أفكارنا الوطنية وعلاقتنا العربية .. حتى نبني رواسخ اتفاقنا العربي وقواعد تعاملنا الدولي . لأن مصداقيتنا الوطنية هي مؤهلاتنا التي تثبت مصداقية تعاملنا العربي والأجنبي .

وحينئذ نرسي قواعد الاتفاق العربي والتعامل الأجنبي فاننا لن نصطدم مرة أخرى بانفسنا ، ولن نستنجد بغيرنا ابدا .

فعندما غابت هذه القواعد اصطدمنا مع أنفسنا في الخليج ، ثم اختلفنا على كيفية حماية أنفسنا من أنفسنا . وتساءلنا : هل نقبل حماية الأمن الأجنبي ؟ .. ولماذا ؟ .. ثم هل نكتفي بحماية الأمن العربي ؟ .. وكيف ؟ ..

□ المصلحة أساس الأمن □

وإذا كان في وسعنا أن نجد بسهولة الإجابة عن : لماذا نقبل حماية الأمن الأجنبي في ظروفنا العربية الحالية ؟.. فإننا نجد صعوبة في العثور على الإجابة الصريحة عن : كيف نكتفي بحماية الأمن العربي ؟.. ذلك لأن حماية الأمن هي حماية المصلحة من الاشتراك فيها . فالمصلحة العربية هي أساس الأمن العربي .

وحتى تكون المصلحة عربية يجب أن تكون مصلحة مشتركة . والمصلحة المشتركة لا تكون مشتركة إلا إذا سادها الأخذ والعطاء ، ورضاء أطرافها المشاركين فيها ، ورغبتهم الذاتية في استمرار اشتراكهم فيها .

تحققت هذه العناصر مع دول اجنبية في أزمة الخليج فاجبت الأمن الأجنبي ، ولأنها لم تتحقق مع دول عربية في هذه الأزمة ظهر الخلاف العربي .

فإذا استطعنا أن نقبل استيعاب الدروس المستفادة من أزمة الخليج فإننا نستطيع أن نحول منافعها لتصبح أكثر من اضرارها . ونحن نستطيع ذلك إذا قبلنا أن نرجع عن الأسباب التي عرقلت تكاملنا الاقتصادي فعالت نهوضنا الاجتماعي ، ولعل الله يغفر لنا ما تقدم من انفسنا ، ويفتح لنا ابواب المستقبل الافضل فتحا مبينا ، فلا تهجرنا اموالنا ، ولا تهجر خبراتنا ، ولا نهجر نحن من انفسنا ، بل نطمئن بقلوبنا ، ونستقر في ديارنا ..

ولا هجرة بعد الفتح . إذا افتح الله انفسنا لانفسنا .

عندئذ نراجع تشريعاتنا ونبدأ بترشيد مناخنا النفسى والاجتماعى

ومفهومنا الاقتصادي حتى نعتبر الإنسان العربي والعلم العربي والمال العربي خيرا مرجحا به وليس شرا لابد منه ، فتصبح سياستنا الاقتصادية الجديدة سياسة نهوض اقتصادى عربى مستمر ، وليست سياسة اجتياز أزمات عربية طارئة .

ولا جناح علينا إذا فرض علينا الاقتصاد الرشيد معالجات اقتصادية جديدة تتطور إلى الأفضل مع تطور ظروفنا العربية ، وعلى قدرها ، ومنتهى أمرها .

□ كلمة الاقتصاد □

فالإقتصاد هو جوهر جهد الإنسان المتطلع إلى الاستمرار في الحياة ، ذلك الجهد الذى بدأ منذ كان الإنسان يقطف ثمرة من شجرة ، ثم ينام تحتها أو فوقها ، إلى أن وضع اقدامه على سطح القمر . وسوف يواصل التطور بجهد الاقتصادى نحو غايات لا ندركها في جيلنا وإنما سوف تتلاحق مع كل جيل من الأجيال القادمة من بعدنا ، على قدر نجاح كل منه في تخطيطه الاقتصادى . ذلك أن نجاح التخطيط الاقتصادى أو فشله هو الذى يحدد مسار التطور الإنسانى الحضارى .

ولذلك عندما فشل التخطيط الاقتصادى في الاتحاد السوفيتى ودول الشرق ، بالمقارنة بالنجاح الذى قفز في دول الغرب ، أعلن الرئيس السوفيتى الحكيم ميخائيل جورباتشوف في المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى أنه : « ليس في الماضى سوى ما يؤكد لنا أننا لا يمكن أن نعيش كما كنا ، .. وأعقبه في ذلك المصلح السوفييتى بوريس يلىستين ورئيس جمهورية روسيا الاتحادية فأعلن الكف عن محاولة تصحيح الماركسية اللينينية ، وقرر أن يرحل عن سفينة لينين الغارقة . ثم نادى اسلطة من الجامعات السوفيتية بنقل جثمان لينين من القاعة البللورية في

الكرملين بالميدان الأحمر . وهذا هو منطق الاقتصاد الذى يعتمد على التطور واكتشاف الجديد من المتغيرات ، ويرفض الجمود والتشبث بالقديم من الفرضيات .

ولنا مع الألمان واليابان نموذج فى تجارب الاقتصاد والاحتكام إلى منطق . ومن ذلك برقية الزعيم والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف للقادة الألمان لتهنئتهم بالوحدة الألمانية يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٠ حين قال « ان التغيير الجذرى الديمقراطى الذى بدأ فى الاتحاد السوفييتى ثم فى ألمانيا الشرقية هو الذى وضع حجر الأساس للوحدة الألمانية » .

ونحن إذ نسلم بمضمون برقية جوربا تشوف فإننا نضيف إليها :
ان حجر الأساس لهذه الوحدة هو مشروع مارشال الأمريكى الذى بعث النشاط فى طاقات القسم الغربى من الشعب الألمانى ، فى مواجهة الاشتراكية التى فرضها الاتحاد السوفييتى على القسم الشرقى من ذات الشعب الألمانى فعطلت طاقاته .

وعندما التقى الشطران الألمانيان بعد خمسة واربعين عام أعلن المستشار هلموت كول أن الشطر الغربى سوف يتحمل مثلث البلايين من الماركات لبناء البنية الأساسية فى الشطر الشرقى ، ولتحديث مصانعه وتدريب وتأهيل عمالها ومديريها ، ومعالجة مشكلة البطالة التى بلغت ٢٥ ٪ من القوى العاملة فى هذا الشطر الشرقى .

إذن .. فالاقتصاد هو الذى حول الحرب الباردة إلى وفاق عالمى ، فلجأت القوى الكبرى إلى طلاقة السفراء ، واستغنت مؤقتا عن طلاقات المدافع . وكان هو الاقتصاد الذى جعل أمريكا تنذر اليابان يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٠ بأنها سوف تسحب قواتها من اليابان إذا لم تدفع تكاليف هذه القوات الأمريكية ، فكان رد اليابان الاقتصادى

على لسان وزير دفاعها يوزو الشيكوا حين قال : « نرجوكم أن تعودوا إلى بلادكم بدلا من أن تدفع تكاليف إقامتكم عندنا » . رغم أن اليابان تعتمد بنسبة ١٠٠ ٪ من حاجتها من البترول على بترول الخليج .

فالاقتصاد هو الذى جعلها تحتمى فى المادة التاسعة من دستورها الذى فرضه الأمريكان بعد الحرب ، ثم فسروه بأنه يسمح لليابان بالدفاع عن نفسها ، وبأن الدفاع عن كل حاجتها من البترول هو دفاع عن النفس . واغلب الظن أن اليابان تفضل أن تدفع نصيبا فى نفقات الجندى الأمريكى فى الخليج ولا تخسر إنتاجية عامل يابانى فى اليابان .

وهذه نظرية الدكتور ارهارد وزير الاقتصاد الألمانى حين أقنع بريطانيا سنة ١٩٥٧ بالعدول عن سحب قواتها من ألمانيا الغربية متعهدا بدفع تكاليف الاحتلال البريطانى حتى يحتفظ بانتاجية العمال الألمان فى مصانعهم ، فاحتفظ بذلك ارهارد بالصدارة الاقتصادية ، وتنازل عن الواجهة العسكرية . وذلك ما يفسر أيضا اعتذار ألمانيا عن إرسال قوات إلى الخليج مستترة أيضا خلف الدستور ، ولا ضرر عليها إن هى اشتركت بنصيب فى تكاليف حملة الخليج .

ذلك ما يجعلنى أتوقع أن يفرض الاقتصاد على المواطن الأمريكى أن يتساعل عن الحكمة الأمريكية التى جعلتها تتحمل حوالى ٦٥ بليون دولار أمريكى فى ميزانية الدفاع ، وهو مبلغ يصل إلى نصف العجز المالى فى الميزانية الأمريكية كلها ، والذى يتحمل اعباءه هو المواطن الأمريكى ، كى يحمى الرخاء فى الدول التى تنافسه منافسة شرسة كالألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ثم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان .

□ علاقات عالمية جديدة □

إذن .. نحن الآن بصدد علاقات اقتصادية عالمية جديدة تتفق مع منطق الظروف العالمية الموضوعية الجديدة ، التي فرضت الوصول إلى شاطئ الوفاق العالمى ، وطوت صفحة الحرب الباردة التي يسودها تنافس المصالح بترويع أسلحة الحرب ، لتبدأ صفحة وفاق ساخنة يسودها تبادل المصالح بترويع أسلحة الاقتصاد .

ونحن العرب جزء من العالم ، نتأثر به ونؤثر فيه ، ونتعاش معه ، ولنا أن نختار المستوى الذى نريد أن نعيش فيه والمقام الذى نفخر به ، حتى لا يتقدم غيرنا إلى الامام ، بينما نفتقهر نحن إلى الخلف ، مادام غيرنا يرفض أن يتخلف فيقف معنا .

ولا يقبل عقلاؤنا أن تبقى بيننا بقايا من شعارات قديمة ، لا تزال تردده في بعض دولنا العربية ، على السنة بعض المصلحين منا ، الذين لم يفتنوا إلى التغيير الهائل في عناصر الحضارة الحديثة ، ونتائج التجارب الاقتصادية التي تحققت في جميع أنحاء العالم ، وصاحبت التطور المبالغ في إنتاج السلع والخدمات ، الذى يتزايد بنسبة ١٠٠ ٪ كل عشرة اعوام ، بعد أن كان لا يتزايد بأكثر من ٤ ٪ كل مائة عام ، عندما وضعوا تلك الشعارات التي اثبتت التجارب فشلها الاقتصادى وعجزها الاجتماعى وتخلفها السياسى .

ليس امامنا طريق للنهوض باقتصادنا العربى ، وتحقيق أمننا الاجتماعى ، الوطنى والقومى ، إلا إذا تحررنا من اغلال أزمة الامة العربية ، وغسلنا أيدينا من مشاكل الصراع الدموى فيما بيننا ، وليس كما فعل رئيس اليمن الجنوبية السابق الذى نادى بالصراع الدموى في شبه الجزيرة العربية والخليج ، فاسرع اليه صراع

أصحابه فقتلوه ، كما قتلوا الذى جاء رئيسا من قبله ، ثم قتلوا
الذى ورث رئيسا من بعده .

وهذه طبيعة الصراع الدموى الذى يطبق أقصى وسائل العنف
بغير رحمة وبغير قانون كما اشترط لينين .

مستقبل الأمة العربية يتوقف على إيقاف هذا الصراع ، فى جميع
أنحاء الأمة العربية ، الذى قد يتوقف فى جنوب شبه الجزيرة
العربية عندما سقطت الماركسية فى خليج البلطيق فسقطت تلقائيا
فى خليج عدن ، فتوحدت اليمن ، وبقي علينا أن نسقط بأيدينا
سوق الشعارات كما اسقط العالم سور برلين .

□ أزمة الاقتصاد وأزمة الأمن □

لذلك لم نخرج عن فطرة المنطق حين ربطنا فى جميع مؤلفاتنا منذ
أكثر من ربع قرن بين أزمة الاقتصاد العربى وأزمة الأمن القومى .
تلك الأزمة التى نشأت من أفكار وشعارات عمقت الخلافات
العربية ، ومزقت الروابط بين الطاقات الاقتصادية العربية
المتكاملة . فلم ينشأ الاحساس العربى المشترك بالصالح العربى
المشترك ، فلم نتفق على خطر قومى مشترك ، وتناقض العمل
العربى ، لأنه لا يكون عملا عربيا ما لم يكن عملا مشتركا .

وإذا نزعنا فتيل أزمة الخليج فإننا أمام أزمات أخرى تتاهب
للوثوب علينا .. فى طريقها إلينا . وليس فى وسعنا نزع فتيلها
إلا بتضامننا العقلانى على المستوى العربى مع ارتقائنا الحضارى
على المستوى العالمى ، حيث أصبحت مصالحنا العربية من مكونات
المصالح العالمية ، كما أصبحت منتجات العقول العالمية من مقومات
نهضتنا الحضارية .

لذلك فإننا فى حاجة إلى سياسة اقتصادية جديدة ، ذات إطار فكرى

عام للوطن العربي ، يتأثر بانتباه فكرى خاص لظروف كل إقليم من اقاليمه ، وينبثق من ظروفنا العربية المتكاملة ، فلا يتجاوزها ولا يتقاعس دونها ، فلا استيراد فكريا ولا جمود ولا تطرف . وإنما إمعان عقلى فى اختيار الحلول التى تلائمتنا وطنيا وقوميا . فنحن فى حاجة إلى اجتهاد أكثر وتقليد أقل . فبالعلم يمكن إدراك طبيعة الواقع العربى ، الانسانى والملى ، ثم إدراك التخطيط الذى يناسبه والسياسة التى تحميه .

لكن إدراك طبيعة الواقع يستلزم العلم بتشخيصه . والتشخيص والعلاج طب . ففى مجال صحة الانسان ومرضه طب بشرى . وفى مجال التخلف والتقدم طب اقتصادى .

غير أن الطبيب البشرى حين يخطئ فإن مريضا أو أكثر يموتون بين يديه فيعدل عن خطئه . أما حين يخطئ الطبيب الاقتصادى فإن مجتمعا أو أكثر يتساقطون تحت شعاراته . وقد لا يعترف أحد بهذا الخطأ إلا بعد قرن من الزمان ، يفرض نفسه على التاريخ ، ويسجل بصماته على جماجم الاجيال بحروبه الساخنة والباردة ، وصراعاته القومية والاقليمية ، التى من بينها صراع العرب والعرب فى الكويت .

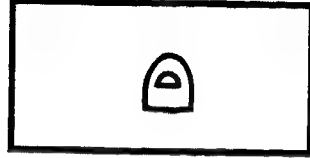
وكانهم صالحوا اليهود فى القدس .

●● نشر هذا المقال فى مجلة (اكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣١) بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ .



■ المؤلف مع الأستاذ رشيد كرامي وزير الاقتصاد اللبناني أثناء انعقاد مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب (أغسطس عام ١٩٥٣) .

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



**اليمن .. والاستقرار
في الجزيرة العربية**



■ ■ ■ بينما اوصل الحديث عن أزمة الأمة العربية في الكويت شدني طرف من هذا الحديث إلى ذات الأزمة في اليمن . ولا الوم نفسي في هواها اليمنى . فالهوى قدر ، وهى قدرى قضيت بها عمرى ، واسلمت لها امرى .

ومن كان مثلى كذلك فإنه لا يطيق الصبر عندما يتحدث عن أزمة العرب في الخليج ، ويغض الطرف عن نصيب اليمن المخيف من هذه الأزمة ، التى تهول في طريقها من الكويت إلى صنعاء ، وكأنها مطرقة ارتفعت في الشمال الشرقى لجزيرة العرب لتهوى على سندانها المنتظر في جنوبها الغربى .

□ لماذا اليمن .. ؟ □

فالحديث عن صراع الخليج لا يقبل أن يكتمل الا بالحديث عن اليمن ، فهى أحد مواقع الصراع الاستراتيجى الأربعة على الساحة العربية ، والتى هى على سبيل الحصر .

- قناة السويس .
- خليج عدن .
- ومضيق هرموز .
- الخليج العربى .

وبعد أن تحقق الاستقرار في منطقة قناة السويس اثر احداث سنة ١٩٥٦ ثم اتفاقية السلام التى اسفرت عن اكتمال تحرير سيناء سنة ١٩٨٢ بقيت مواقع الصراع الثلاثة الأخرى تنتظر الاستقرار

الاستراتيجى المتروك عربيا والمطلوب دوليا .

وهى مواقع ثلاثة مندمجة عضويا فى ازمة الكويت ، وكل ما حدث أن الكويت هى التى ظهرت أولا على سطح الأحداث المعلنة لتكون الأولى فى الظهور وليست الوحيدة فى التسوية . ولذلك فإنه لتسوية ازمة الكويت ، سلما أو حربا ، سوف تتضمن (بكل يقين) وضع ركائز الاستقرار فى كل الخليج العربى ومضيق هرموز . وهذه مناطق متصلة ارضيا ، متداخلة سكانيا ، ومنسجمة سياسيا ، مما يوفر السهولة فى اختيار ثم تثبيت الركائز الاساسية التى تحقق الاستقرار وتضمن استمراره .

تبقى منطقة خليج عدن التى تمثل التاج على رأس القوس الذهبى الذى يحتضن البحر الاحمر والمحيط الهندى ، فيبتسم للقرن الافريقى وهو يربط حزام امن الجزيرة العربية ابتداء من قناة السويس وانتهاء بشط العرب ، مما يحقق احد الشروط الاساسية للاستقرار وضمان استمراره فى منابع الثروة البترولية التى يعتمد عليها الاقتصاد العالمى حتى إذا نسيها الاقتصاد العربى .

إذن فاليمين بباب مندبها وخليج عدن والثلاثة عشر مليوناً من أهلها المتكثرين ، الأشداء المقاتلين ، مع منابع بترولها المتزايدة ، لابد من أن يتضمنها (رضاء أو قضاء) الاستقرار المرتبط عضويا بتسوية ازمة الخليج .

وإذا كانت اليمن ، قبل الثورة اليمنية الجمهورية الاسلامية ، شيئا عربيا ودوليا مهما ، وكان عدد الجامعيين من ابنائها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ، فإنها تزخر الآن بعشرات الألوف من الجامعيين وحملة الدكتوراه الذين أعدوا صياغة حياتها . وإذا كان مندوب اليمن لدى جامعة الدول العربية ، فى عهد الإمام يحيى ، مندوبا صامتا لم يكن مسموحا له بالكلام إلا لرد التحية إن

هو استطاع أن يردّها ، فإن ممثل اليمن الآن في مجلس الأمن الدولي مندوب مشاغب كثير الكلام لا يطبق الصمت .

وإذا كانت جيوش الإمام ، عند قيام الثورة ، لا تعرف سوى البنادق الألمانية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ، فإن جيوش اليمن الآن تجيد كل فنون الطيران الأسرع من الصوت ، وعلوم توجيه الصواريخ التي أصبحت في متناول القبائل اليمنية التي تتقن استخدامها وتتنافس فيما بينها بكل ما يستجد منها ، والتي ليس أولها ما يحطم الدبابات وليس آخرها ما يسقط الطائرات .

□ موقع استراتيجي .. وشعب مقاتل □

فموقع اليمن الاستراتيجي وطبيعة شعبها المقاتل ، وقدرته الوراثية على سرعة استيعاب العلوم المعقدة والمعارف الجديدة ، تفرض وضعه في الحساب الاستراتيجي عند التخطيط لحماية أمن الجزيرة العربية واستقرارها ، بما يرمز إليه من مصالح اقتصادية عربية وعلمية .

ولا ينسى التاريخ أن أهل اليمن كانوا هم أغلبية الجيوش التي فتحت الشام في عهد معاوية ، وكذلك كانوا أغلبية الجيوش التي فتحت المغرب وإسبانيا وجنوب فرنسا في عهد عبد الملك بن مروان ، حتى تولى قائدهم اليمنى السمع بن مالك الخولاني فاتح قرطبة إمارة الأندلس .

وقبل ذلك كان أهل اليمن أغلبية جيوش عمرو بن العاص عندما وصل إلى مصر ، ثم بعد ذلك كانت جيوش مصر هي التي أعلنت ثورة اليمن حتى استعادت شعبها في عهد الجمهوري طائفة الخلافة التي كان العهد الإسلامي قد أسدل الستار عليها .

هكذا ارتبط التاريخ اليمني بالتاريخ المصري ، كما اندمج الدم

المصري بالدم اليمني ، وكثير من العائلات التي تسكن مصر في محافظات الشرقية والبحيرة والاسكندرية والصعيد من قبائل اليمن ، ولا تزال أسماء هذه العائلات تحمل أصلها اليمني أمثال عائلات عبس ، وخولان ، وعامر ، وبنى مر ، وجهينة ، وعلام ، وعبيد ، وسالم .

غير أنني أكره الحديث اقليمياً ونحن بصدد الحديث عن الأزمة القومية ، لكن عذري في ذلك أنه عند الحديث عن فعالية اليمن المستجدة والمتجددة لا يستطيع منصف أن يغفل الحديث عن مصر التي أسهمت ، برجالها ومالها ، في كشف الستار عن هذه الفعالية ودفعها إلى عنان السماء .

□ عناصر الاستقرار في اليمن □

عندما نتفق على حتمية وضع اليمن ضمن استراتيجية الاستقرار في الجزيرة العربية فإننا نبدأ الحديث عن عناصر هذا الاستقرار في اليمن . والاستقرار ، بصفة عامة ، يعتمد على عاملين :

- ١ - توفير احتياجات المواطن من سلع وخدمات ، واستمرار تدفق المزيد من ذلك للارتقاء المستمر بمستوى معيشته .
- ٢ - توفير أمن المواطن في يومه واستمرار اطمئنانه إلى سلامته في غده .

هذان العاملان مرتبطان بكل عناصرهما بحيث لا يمكن الفصل بينهما إلا عند شرح كل عنصر منهما على حدة ، للتعرف على ما يساعد على تقوية فعاليته كعنصر مستقل عنها ، ثم اكتشاف ما يساعد على المزيد من تفاعله مع العناصر الأخرى كعنصر مندمج معها . ولأن هذا التفصيل يخرج عن طبيعة المقال الصحفي فإننا نقتصر على الإشارة إليه اختصاراً بكلمة : (استقرار) بشرط أن نعني به الاستقرار السياسي الذي يعتمد على الاستقرار

الاقتصادى ، المرتبط بالاستقرار الأمنى ، الذى يتحقق عندما يشعر المواطن (نفسيا) برضائه عن المجتمع الذى يعيش معه ، واليوم الذى يعيش فيه ، والمستقبل الذى يحلم به فيطمئن قلبه .

والمواطن لا يشعر بذلك الا اذا رضى عن مدى مشاركته فى بناء هذا المجتمع اقتصاديا وسياسيا ، حتى يؤدى ما عليه من واجبات ، مطمئنا إلى إمكانية حصوله على ما له من حقوق ، سواء كانت اقتصادية او سياسية .

وحتى يشعر المواطن اليمنى بذلك فإن اليمن فى حاجة إلى إعادة صياغة مناخها الاقتصادى والسياسى السائد عليها الآن ، لاسيما بعد إعلان الوحدة اليمنية ، حيث توجد قوانين سائدة فى شمال اليمن غير معترف بها مطلقا فى جنوبها ، كما توجد قوانين سائدة فى جنوب اليمن مرفوضة كلها فى شمالها .

ونحن لا ندعو إلى التوفيق بين هذه القوانين المتعارضة ، اذ يلزمنا الاتفاق على قوانين جديدة قد تختلف جذريا عما هو سائد الآن سواء فى الشمال أو فى الجنوب ، حتى تنضبط هذه القوانين الجديدة على ظروف المجتمع اليمنى البشرية والطبيعية ، وتنبتق من احتياج اليمن (العاجل والهائل) إلى استثمارات جديدة وخبرات متزايدة ، عربية ودولية ، لتحريك المتاح من الإمكانيات الطبيعية ، واستيعاب الممكن من البطالة المتزايدة ، لاسيما بعد أزمة الكويت وعودة ٧٠٠ الف مواطن يمنى إلى الوطن (حتى الآن) .

فإن هذه البطالة ، مع نضوب الموارد المالية ، تهدد اليمن بكارثة اقتصادية واجتماعية محققة ، لا ينفع فيها العتاب على اسبابها الآن ، كما لا يفيد البكاء على نتائجها بعد الآن ، فيلزمنا العمل على سرعة إنقاذ الشعب اليمنى من خطورة استمرارها وتفاقم نتائجها ،

حتى لا نشئت جهودنا بانفسنا ، ثم نمزق صفوفنا حول عتاب
الأسباب وبكاء النتائج .

□ الرجوع إلى الشعب □

ولا يتحقق الاستقرار في اليمن الا بإنقاذ الشعب اليمني من أزمته
الاقتصادية وتفاقمها الاجتماعي والسياسي الا بالرجوع إلى الشعب
لاختيار ممثليه الذين يتولون إعداد مشروع الدستور الدائم
والاتفاق على القوانين الجديدة التي تتفق مع طبيعة الاستقرار في
المرحلة العربية الجديدة .

اذ ليس من الممكن أن ينتظر الاستقرار في اليمن سنتين أخريين
حتى تنتهي فترة الانتقال التي أعلنتها قيادتا الشمال والجنوب ،
فتظل اليمن مضطربة في ظل تناقضات تشريعية وازدواجية سياسية
تعوق الاستقرار وتمزق الصفوف .

واذا كان من الممكن احتمال هذه الفترة الانتقالية عند إعلانها قبيل
كارثة الكويت فان هذه الكارثة الكويتية قد فرضت إنهاء هذه الفترة
الانتقالية ، والرجوع فورا إلى الشعب قبل أن تتفاقم الأحداث
العربية والدولية وتزلزل أرض الخليج زلزالها فتخرج أرض اليمن
أنقالها ..

ومن نافلة القول أن نذكر في هذا الصدد حق كل مواطن يمني في
ممارسة حقوقه السياسية ، بالترشيح والانتخاب ، دون حجر
ولا وصاية على أحد ، بمن في ذلك جميع عناصر القوى الوطنية في
الجنوب وافراد أسرة حميد الدين في الشمال . ولا يعني ذلك عودة
الماركسية على أيدي المتطرفين من المستفيدين الجنوبيين ، أو عودة
الإمامة على عمائم المتطرفين من أسرة حميد الدين .

فالماركسية انتهت وسقطت في معاقلها ، والإمامة ماتت ودفنت

تحت عمائمها . والجمهورية تثبتت وتعمقت بجذورها ، ولا خوف عليها من مزايد إمامي في مواجهة خطأ جمهوري . فالأخطاء يمكن تصحيحها ، ثم إعادة تصحيحها ، أما الإمامة فلم يعد في اليمن من يطبق الحديث عنها .

ان الهدف من تأكيد حق كل مواطن اليمنى في ممارسة حقوقه السياسية هو استيفاء أهم شرط من شروط الاستقرار ، بتمكين كل مواطن يمنى من حق التعبير عن رايه ، ليس من خلال حركات سرية مسلحة ، وانما من خلال قنوات شرعية معلنة . وعندئذ نتمكن من صياغة الواقع اليمنى المستقر من خلال الاجماع الوطنى .

اما من يعرقل مسيرة هذا الاجماع الوطنى فمن حقه ان يحمل عصاه يتوكأ عليها ويهش بها على غنمة خارج اليمن ، او يتحمل عقاب القانون على اراضيها .

□ الاسلام وقواعد المواطنة □

هذه قواعد المواطنة ، وهى أهم شرط من شروط الاستقرار . إنها الواجب الوطنى الذى يبرر ممارسة الحق السياسى .

واذكر اننا ، بعد قيام الجمهورية ، حرصنا على تمكين كل مواطن يمنى من حمل جوازنا الجمهورى ، حتى إننا عرضنا على المتمردين جوازاتنا الجمهورية ورحبنا بحقهم فى الحوار معنا ، لأن الجمهورية لم تقم لتصادر حق أى مواطن فى المواطنة ، وإنما غيرت نظام الحكم الإمامى الفردى المستبد المتخلف ، واقامت على انقاضه نظام الحكم الجمهورى الإسلامى المتطور ، الذى نصت المادة الاولى لدستوره الاول على العودة إلى شريعة الإسلام بعد ان أهدرها الأئمة خلال الالف والمائة علم .

والإسلام لا يصادر حق أى مواطن فى ممارسة حقه فى الترشيح

او الانتخاب ، بل ان اكرم الناس عند الله اتقاهم .

ويدخل قانون الأحزاب في اليمن ضمن شروط الاستقرار والدعوة إلى ممارسة الحقوق السياسية ، ولذلك ينبغي التريث في إصدار هذا القانون المقترح حتى ينتخب الشعب ممثليه الشرعيين في مجلس نيابي جديد ، ليصوغ هؤلاء الممثلون المنتخبون قانون الأحزاب على مقياس احتياجات (كل) المجتمع اليمني .

وبذلك يتحقق شرط من شروط الاستقرار عندما نتجنب الرفض الشعبي لقانون الأحزاب (المقترح إصداره الآن) وحتى لا يستند هذا الرفض الشعبي على مقولة إن هذا القانون ، اذا صدر ، فإنه يصدر لحساب الحزبين اليمنيين الحكيمين : الحزب الاشتراكي اليمني (الجنوبي) الذي فرض نفسه وعقله السياسية بقوة السلاح ، والمؤتمر الشعبي العام (الشمالي) الذي يمثل توازنات لبعض المجموعات بهدف الحفاظ على شكل التجميع المركزي بصرف النظر عن جوهر التمثيل الشعبي .

والرجوع إلى الشعب اليمني أصبح أمراً تدعو إليه كل الظروف المرئية ، كما تفرضه كل الظروف المتوقعة والحتمية ، فاليمن لا تعيش على كوكب بعيد عن عالم الكرة الأرضية ، بل شاء قدرها أن تكون القصبه الهوائية للبحر الأحمر الذي هو الشريان التلجى للأمن العربى القومى .

□ استعادة الثقة السعودية الخليجية □

عندما تبدأ اليمن مسيرتها الملحة والسريعة نحو الاستقرار ، بشروط الاستقرار ، فإنها تصبح بصفة طبيعية عضوا عاملا في نظام الأمن العربى الجديد ، والذي لابد من أن تنتهى إليه أزمة الخليج ، وعندئذ تعود العلاقات اليمنية السعودية الخليجية إلى افضل مما كانت قبل هذه الأزمة .

ويصبح من صالح المملكة العربية السعودية ودول الخليج تدعيم الازدهار الاقتصادي في اليمن لتدعيم استقرارها الاجتماعي والسياسي ، إلى جانب الاستفادة المتبادلة من مشاركة اليمن الفعالة في صيانة أمن الجزيرة العربية .

على أن الدعم الاقتصادي الأمل لا يتحقق من خلال تقديم المنح التي يمكن قطعها في أي وقت ، أو امتيازات الإقامة والعمل التي يمكن تغييرها في أية لحظة ، وإنما من خلال مشروعات التكامل الاقتصادي على أرض اليمن ، أي من خلال المشروعات العربية المشتركة في اليمن بمشاركة أموال يمنية وسعودية وخليجية ، وخبرات يمنية ومصرية للاستفادة من إمكانات اليمن الطبيعية الغنية وطاقاتها البشرية المجتهدة .

□ الاستقرار عربية ودولية □

أما إذا ثعثرت مسيرة اليمن الملحة والسريعة نحو الاستقرار ، وبشروط الاستقرار ، فأغلب ظني أنها لا تستطيع الحفاظ على موقفها الأمني المضطرب ، في موقعها الاستراتيجي الملتهب وقوتها البشرية الخطيرة . فهي لا تستطيع أن تصمد في موقف شاذ يؤدي إلى تقويض الاستقرار في بقية المنطقة العربية الحساسة والمعنية بالاستقرار .

فذلك موقف لا يحقق المصالح اليمنية ، علاوة على أنه يهدد المصالح العربية والدولية التي أصبحت ذات مواقف فعالة وحاسمة في حماية مصالحها إذا عجزنا نحن عن حماية مصالحنا .

وكما قلنا في مقال سابق إن الاستقرار في الساحة العربية ضرورة عربية إذا لم يدركها العرب فرضها الأجانب .

ولنا أن نتصور أنه عندما نقص مليون واحد يومياً من براميل

البتترول العربى فى مطلع أزمة الخليج ارتفع سعر البرميل من ١٨ إلى ٣٥ دولارا ، ومع زيادة ضخ البترول السعودى لتعويض هذا النقص لم يرجع سعره إلى ما كان عليه قبل الأزمة ، رغم تعادل العرض والطلب فى سوق البترول الدولية ، ذلك لأن الحالة النفسية تتدخل فى عوامل آليات السوق ، وليس فقط مجرد نقص أو زيادة العرض عن الطلب هو كل ما يؤثر فى هذه الآليات كما يذهب بعض خبراء الاقتصاد .

فإذا لم يتحقق الاستقرار العربى فى مواقع الصراع الأربعة التى سبق ذكرها ، وتعثّر ضخ البترول السعودى فإن خبراء البترول يتوقعون أن يصل سعر البرميل إلى ١٠٠ دولار ، وهذا ما يؤدى إلى كساد شامل ورهيب فى الاقتصاد العالمى ، وانتشار البطالة والتضخم فى الدول الصناعية ، وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة فى اقتصاديات العالم الثالث . وهذا ما يحتم إمعان النظر فى استقرار منطقة البترول العربية .

□ الاقتصاد قبل السياسة □

يقضى المنطق أن تسفر أزمة الخليج عن تسوية شاملة ، تبرز فيها علاقات عربية جديدة ، تكون قاعدتها الأساسية مصر والسعودية واليمن ومنطقة الخليج ، وما تتفق ظروفها الموضوعية من دول عربية أخرى تسلم بحتمية أن يتغلب الاقتصاد على السياسة فى العلاقات العربية الجديدة .

وإذا غلب الاقتصاد تحقق السلام والأمن . لأن جوهر أسباب الصراعات العالمية والعربية يتلخص فى أن السياسة أرادت أن تتغلب على الاقتصاد ، فاشتعلت الحرب ، واستمر الصراع ، وتعثر الأمن .

وإذا كانت غلبة السياسة على الاقتصاد ، فى ساحتنا العربية هدفا

مقصودا ومطلوبا ، روجه الاستعمار ثم غذاه عصر الحرب الباردة ، لصالح المستعمرين ثم المحاربين الباريدين ، فإن ذلك ، والحمد لله ، لم يعد مطلوبا ولا مقبولا في عصر الوفاق ، الذي نفخ مزامير الاقتصاد وعطل طبول الحرب .

هذا العصر الجديد الذي أفرزته ضغوط الاقتصاد عندما أثبت فشل السياسة . ومعنا في ذلك أمثلة كثيرة ، لعل أبرزها مثال الاتحاد السوفيتي الذي عانى سبعين عاما بسبب سياسة الاشتراكية العلمية التي استهدفت السيطرة على السلطة السياسية متسترة تحت عباءة الاقتصاد ، بعد أن زيفت جوهره فاهدرت مضمونه . وفي نهاية السبعين عاما اضطر الاتحاد السوفيتي إلى الاعتراف بأنه في آخر المطاف ، وجد نفسه على شفا الهاوية ، عاجزا عن إطعام الملايين من أهله الذين وعدهم بجنة الأرض بعد أن نفت لهم الاشتراكية العلمية جنة السماء .

ومع أنه يستورد سنويا بما يزيد على ١٥ بليون دولار أمريكي من القمح والذره وقول الصويا فإن رئيس وزرائه أنذر الشعب السوفيتي بخطر المجاعة ، بينما فرضت عليه السياسة التي غلبت الاقتصاد أن يتحمل ٢٥ ٪ من الناتج القومي السوفيتي في نفقات عسكرية .

وفي مؤتمر هيوستون الذي انعقد في شهر يونية الماضي لدراسة امكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وايطاليا بتقديم منح مالية عاجلة لسد العجز المالي السوفيتي حماية له من الانهيار الاقتصادي كشف ادوارد شيفرنادزه ، وزير الخارجية السوفيتي ، الغطاء عن النفقات السياسية الخارجية التي يتحملها الاتحاد السوفيتي فصرح بأنه يدفع ٦ بلايين دولار سنويا لكوبا حتى يستمر الاشتراكي العلمي فيدل كاسترو في السلطة ، و ٣ بلايين دولار سنويا لافغانستان كي

تظل الاشتراكية العلمية في كابول ، وبلايين أخرى من الدولارات على أنظمة مرفوضة على حد تعبير شيفرنادزه نفسه UNSAVORY REGIMES وضرب لذلك مثلا : كوريا الشمالية وفيتنام واليمن الجنوبية .

وبعد أن كانت فرنسا والمانيا وكندا وإيطاليا متحمسة لتقديم المعونات المالية العاجلة إلى الاتحاد السوفيتي ساد الرأي الأمريكي بالتريث حتى يبدأ الاتحاد السوفيتي بتخفيض نفقاته العسكرية ، ووقف مساعداته المالية ، لمثيري المتاعب في العالم الثالث .

وكان ذلك ما نصت عليه حرفيا الفقرة (٤٤) من البيان المشترك الذي صدر عن هذا المؤتمر . والذي يمكننا أن نترجم فحواه ، من وجهة نظرنا ، بأنه تغليب للاقتصاد على السياسة .

وكان ذلك أمرا منطقيا حيث لم تخصص كندا في خضم الحرب الباردة أكثر من ٢٪ من ناتجها القومي للنفقات العسكرية . ولم تدفع فرنسا شيئا في نفقات حلف الأطلسي العسكرية ، بينما لا تخصص أكثر من ٣٪ للقوات الفرنسية ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمع أنها كانت تتحمل معظم نفقات هذا الحلف فإن إجمالي نفقاتها العسكرية لا يزيد على ٧٪ من ناتجها القومي والكونجرس الأمريكي يطالب باستمرار تخفيض هذه النسبة التي يراها عالية جدا رغم مسئوليات أمريكا العالمية الكبيرة .

وبذلك لم يكن مقبولا أن تسرع هذه الدول إلى سد العجز المالي السوفيتي قبل أن يخفض نفقاته العسكرية الباهظة التي تبتلع ربع دخله القومي .

هذه خلفية الوفاق العالمي ، الذي نرجو أن نجنى بعضا من ثماره في ساحتنا العربية ، لكنه ، في نظرنا ، سوف يظل معلقا على تأكيد

من ميزانية الدفاع السوفيتي وتطوير انتاجه الزراعي ، الذي اصبح في مقدمة اولوياته العاجلة ، الامر الذي يؤكد تدفق الوفود السوفيتية على المزارع الامريكية لتنقل عنها تكنولوجيا الزراعة الحديثة .

ونعتقد ان الاقتصاد الامريكي لن يمانع في ذلك رغم انه يصدر للاتحاد السوفيتي ما قيمته ٣,٣ بليون دولار من الحبوب سنويا ، لانه سوف يصدر له باكثر من ذلك في صورة معدات زراعية حديثة ، وتكنولوجيا متطورة ومعدات الحصاد والنقل والتخزين .

والعارفون بخبايا الاقتصاد العالمي يرون انه في وسع الاتحاد السوفيتي ان يوفر اكثر من ٢٥٪ من اجمالي انتاجه الزراعي إن هو اسرع إلى ترشيد عمليات الحصاد والنقل والتخزين والتسويق ، وتخلص بسرعة من مخلفات الاشتراكية العلمية ، بعد ان يسرع إلى تغليب الاقتصاد على السياسة .

□ زبد أكثر .. وسلاح أقل □

ما يهمننا من هذا الاستطراد أن نشير إلى ضرورة تغليب الاقتصاد على السياسة ، وما يسفر عن ذلك من ازدهار في الاقتصاد ونجاح في السياسة ، الامر الذي يؤدي إلى تفضيل السلام على الحرب .

لكننا في منطقتنا العربية لا يتوقف السلام فيها على إرادتنا وحدنا ، فنحن لا نستطيع أن نتفق وحدنا ، حيث إننا لم نختلف وحدنا .

فالسلام علاقة تبادلية لا تتحقق بإرادة أحد أطرافها كما هو الحال في الحرب ، ولذلك فإنه حتى يتحقق السلام ، في منطقتنا العربية ، يلزم أن يكون الطرف الاسرائيلي ، مثلنا ، مريدا للسلام ، لاسيما

بعد أن تقدمت أيادى السلام العربية ، التى توجتها المبادرة الفلسطينية .

وإذا لم تكن اسرائيل ، فى ظل الحرب الباردة ، راغبة فى السلام ، وكانت تراه مناقضا لدورها فى حرب النجوم ، أو مناقضا لموقعها فى إثارة القلق لدى الأطراف العربية التى لامست إصابع الحرب الباردة ، فإنها بعد بروز الوفاق الدولى وما يتطلبه من استقرار فى المنطقة العربية ، التى هى نخاع الاقتصاد العالمى ، فإننا نتوقع من اصحاب المصالح الدولية أن يعملوا على تحقيق السلام العادل والمشرف ، لكافة دول هذه المنطقة ، بما يستجيب للمصالح المشروعة للشعب الفلسطينى ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ، وبما يحقق الامن لإسرائيل ضمن حدود دولية آمنة معترف بها ، ذلك لأن الاستقرار فى هذه المنطقة كل لا يتجزأ ، وهو الذى يمكن أن يحمى المصالح الدولية ، ومعها ومن قبلها المصالح العربية .

عندئذ ترفع دول هذه المنطقة شعارا عربيا اقتصاديا جديدا مفاده : (زبد أكثر وسلاح أقل) وتغلق نهائيا سوق الشعارات ، من استعمار إلى امبريالية ، كما أغلقت شعار الاشتراكية العلمية .

هذا منطق الاقتصاد حين يسيطر على عاطفة السياسة . فيهبها ولا ينساق وراءها معصوب العين مشلول الإرادة .

ولذلك استحق الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف شهادة التاريخ التى هى أعلى وأعظم من جائزة نوبل للسلام التى حصل عليها هذا العام ، كما استحققت الجماهير السوفيتية احترام الذات وهناء المستقبل حين أعلنت فى ليننجراد فى الشهر الماضى ، الحداد العام احتفالاً بالعيد الثالث والسبعين لثورة لينين الاشتراكية العلمية (!!) .

□ العلاقات .. أخذ وعطاء □

من ذلك نتبين حاجتنا العربية الملحة إلى نظرة حضارية جديدة للتعامل العربي والدولي . نظرة واقعية إلى قواعد الحساب في الأخذ والعطاء . ففي العلاقات الدولية ، كما هو الحال في علاقة كل الكائنات الحية ، لا يستقيم الأمر ولا يستقر التعامل إذا تصور طرف من أطراف العلاقة أن من حقه أن يأخذ ولا يعطى ، لأنه لا يوجد الطرف الآخر الذى يعطى ولا يأخذ ، الا إذا كان مجبرا مغلوبا على أمره .

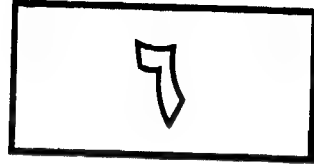
حتى العصفور حين يجوب الأرض ، ليدفع بالحب في فم صغيره ، فإنه يأخذ منه الحنان ثم يتركه ويطير في الفضاء ، ليعود إليه بما يتيسر من عطاء جديد .

ولأن اليمن ناقتي التي أشارك في حمايتها كفرض كفاءة كما تقتضى أحكام الشريعة ، فإننى أهمس في إذنها ، وأقول لها إنها إذا شكت يوما من صديق أدار لها ظهره ، أو يكاد ، فربما لو راجعت قواعد الحساب لوجدت أنها أرادت أن تأخذ منه الكثير ولا تعطيه شيئا .

ولعل هذا الصديق ، كالعصفور ، لم ينتظر منها سوى الحنان وعندما بخلت به .. تركها وطار .. في الفضاء ..

●● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم (٧٣٤) بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٠ .

مازق اليمن
في صراع الخليج ..



**هل كانت اليمن شريكة
في صراع الخليج ؟**



■ لكل مجتمع طبيعته الخاصة التي تنبثق من ظروفه الجغرافية ، ومسيرته التاريخية ، وما يتوارثه من قصص وبطولات وأساطير ، ثم ما يسفر عن ذلك من تقاليد وعادات وأعراف تتجسد في أنظمة وعلاقات بين الحكام والمحكومين ، فتحدد مسار المجتمع في الارتقاء إلى مستويات أفضل في الحياة ، أو تهبط به إلى ما هو دون ذلك .

ورسالة القيادة السياسية هي اكتشاف الآمال والأهداف التي يتطلع إليها المجتمع الذي تحكمه ، ثم اكتشاف الأفضل من السبل المتاحة التي تحقق بلوغ هذه الآمال والأهداف .

ولايضيرها ، في سبيل ذلك ، أن تتكبد مشقة العمل في طرح المفاهيم الجديدة التي تتطور مع المراحل الحضارية المتطورة ، كما تتحمل مشقة تصحيح السبل التي تراها عالقة بتراث مجتمعا ، من مفاهيم خاطئة عن تطور العلاقات الاجتماعية ، وفرضيات معرقة لتطور النهضة الحضارية ، وهو ما يترسب في النفوس كأثر مدمر من آثار المزايدات السياسية والمراهقات الفكرية التي تتوارثها الصراعات الشخصية المتزاحمة على احتكار النفوذ واستثمار السلطة .

□ ترفض ولا قدين ! □

لم يتفق سلوك القيادة اليمنية مع هذه القاعدة الفطرية في معالجتها لأزمة الخليج ، فلم تحافظ على ما تم اكتشافه فعلا من أفضل السبل الكفيلة بالإسهام المؤثر والمبكر في تحقيق آمال الشعب

اليمنى وأهدافه في الارتقاء إلى مستقبل أفضل في الحياة العصرية ،
ومكانة أسمى في العلاقات الدولية .

وبدلاً من أن تنهض القيادة اليمنية إلى تصحيح ما تراه معوقاً
لسرعة تحقيق المزيد من رخاء الشعب اليمنى ، أخذت تغرس في
وجدانه كراهية جيرانه ، الذين هم شركاؤه في جغرافيته وصياغة
تاريخه ، وخلصاؤه في تمويل نهضته وتحقيق استقراره .

فنزلت هذه القيادة بكل ثقلها في سوق المزايدات الحزبية ، اعتماداً
منها على احتكار النفوذ واستثمار السلطة ، تحت عباءة حماية
القومية العربية ، كما لو أن حمايتها تقتضى التضحية بالمصالح
الوطنية اليمنية .

لقد ادخلت القيادة اليمنية نفسها في صلب هذه الأزمة ، حين
زعمت أنها ترفض العدوان العراقى ولائدينه . أى أنها ترفضه
(شكلاً) مجاملة للدول التى تضررت من العدوان ، بينما تتمسك
به (موضوعاً) اشتراكاً في ثماره أو انحيازاً للذى أوقد ناره .

وإذا صدقت الرؤية وكان جزاء المحسنين في طريقه إلى القيادة
اليمنية ، فإين هو نصيب الشعب اليمنى من هذا الجزاء ؟ ..

لقد ضحت هذه القيادة بمصالح مليونى يمنى يعملون في المملكة
العربية السعودية ودول الخليج ، يرسلون بلايين الدولارات إلى
ذويهم المقيمين في اليمن ، الأمر الذى كان يمثل عنصراً أساسياً في
مسيرة النهضة اليمنية ، إلى جانب ملايين أخرى من الدولارات التى
كانت هذه الدول تسهم بها في مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة
في اليمن

أما على الصعيد النفسى فقد شقت القيادة اليمنية جرحاً غائراً بين

الشعبين الشقيقين اليمنى والسعودى ، ولا يبدو فى الافق انها تحاول تضميده ، بل تواصل تعميقه وتلويثه ، بما يصيب الشعب اليمنى ولا يضر الشعب السعودى .

□ الاستقرار وحسن الجوار □

وإذا التمسنا العذر للأخ الرئيس على عبد الله صالح ، فاین العذر الذى نلتمسه للأساتذة والدكاترة المستشارين المحيطين به ؟.. إنهم الذين ننتظر منهم إدراك الأبعاد الخطيرة التى تنتج عن فقدان الثقة بين الدول وإثارة الأحقاد بين الشعوب ، والتى إذا توقفت نزيفها باختفاء القيادات بقيت جراحها فى مشاعر الشعوب .

وإذا كانت هذه طبائع أزمت الثقة بين الدول ، فماذا عن أثارها بين الجيران ، حيث تقول حكمة الجغرافيا كلمتها ، ويعلن منطق الجوار بيانه ؟ .

□ بصمة إبهام الرئيس صدام □

إن الوحدة اليمنية أمل جميع اليمنيين . غير أنه ما كاد الشعب اليمنى يتبادل التهانى بنجاح قيادته فى إعلان الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ ، حتى صدمه سلوك هذه القيادة ، الذى ظهر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ ، حيث تبين أن الاستعجال فى إعلان وحدة اليمن كان من مؤهلات ومسوغات الاستعداد لابتلاع الكويت ، والذين يذهبون إلى هذا الاعتقاد يبرهنون على صحته ببصمات من إبهام الرئيس العراقى صدام حسين على إجراءات هذه الوحدة ، والتعجل بإعلانها قبل موعدها الذى حددته من قبل قيادتنا الشمال والجنوب ليكون فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ .

قبل أزمة الخليج كان الاعتقاد الراجح أن الاستعجال بإعلان الوحدة اليمنية يرجع إلى الرغبة فى حماية شطر اليمن الجنوبى من الانهيار الاقتصادى فالاختفاء السياسى .

وكانت عناصر المعارضة الجنوبية تتطلع منذ ثلاثة وعشرين عاما إلى اللحظة الحاسمة التي تختفى فيها القيادات الشيوعية ، التي تقاتلت فيما بينها وقتلت جميع رؤسائها مع عشرات الألوف من القتل اليمنيين ومئات الألوف من اللاجئين المشردين .

وكان ذلك الاعتقاد الراجح يستند إلى العقلانية في هرولة آخر قيادة جنوبية إلى الاحتماء بأسوار صنعاء تحت مظلة الوحدة ، بعد ان رشحتها للضياع أحداث أوروبا الشرقية الاشتراكية عندما تخلى عنها الاتحاد السوفيتي مع الأنظمة المرفوضة على حد قول وزير خارجيته إدوارد شيفرنادزه ، ومن بينها اليمن الجنوبية التي حملت مؤهلات اشتراكها في مجلس رئاسة جمهورية الوحدة ، وهي شهادة استأذها السابق شيفرنادزه بأنها نظام مرفوض Unsavory Regime بعد ان تخرجت هذه القيادة في المدرسة التي قرر الاتحاد السوفيتي إغلاقها حتى يوفر بلادين الدولارات التي كان ينفقها على المشاغبيين .

كانت تلك مبررات الاعتقاد بصحة الأسباب التي أدت إلى استعجال إعلان الوحدة اليمنية ، ثم ظهر ما يناقضها في بصفة إبهام الرئيس العراقي صدام حسين .

□ بصفة عراقية أخرى في مجلس التعاون العربي □
ثم فتحت بصمات الرئيس العراقي على الوحدة اليمنية ملفات البحث عن الأسباب التي دفعت اليمن إلى الاشتراك في مجلس التعاون العربي ، رغم ارتباط مصالحها الاقتصادية الحيوية بالملكة العربية السعودية ودول الخليج .

وأغلب الظن ان مصر قبلت الانضمام إلى هذا المجلس إرضاء للعراق التي يعمل بها أكثر من مليوني مواطن مصري ، وكان الدعم

العسكري المصرى من العوامل التى حققت الانتصار العراقى على ايران ، ثم إرضاء للأردن كمؤازرة أساسية إضافية فى مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية ، وإرضاء لليمن حيث يعمل بها أكثر من خمسين ألف خبير وأستاذ ومدرس مصرى ، فأرادت مصر أن تواصل دعمها للنهضة اليمنية بعد أن سجلت فى التاريخ أنها دعمت لها قيام الجمهورية .

لكن ما هى مصلحة اليمن فى انضمامها إلى هذا المجلس ، وهى تعرف أكثر من غيرها ما يشاع عن تطلعات العراق إلى ثروة الخليج ؟

□ شعب مسلح وتضاريس مقاتلة □

فمحصلة ما أقدمت عليه القيادة اليمنية تتلخص فى كارثة اقتصادية محققة تقتلع قواعد الاستقرار ، وتفسح الطريق لاضطرابات سياسية وسط شعب مسلح وتضاريس مقاتلة . وهذا ما يهدد مستقبل الجمهورية اليمنية بالخطر الذى حذر منه الأخ على سالم البيض الأمين العام للحزب اليمنى الاشتراكى (الجنوبى) ونائب رئيس الجمهورية بعد الوحدة ، فى تصريح له قبل كارثة الخليج ، حين قال إنه إذا فشلت الوحدة اليمنية فإن شطرى اليمن لن يعودا إلى ماكانا عليه قبل قيامها ، وإنما سوف تتحول اليمن إلى سلطنات ومشیخات .

فهل مع هذه التوقعات تقدم القيادة (وهى التى توقعت ذلك) على مواقف سياسية خارجية تعرض استقرارها للخطر ، وتهدد وحدتها بالتحويل إلى سلطنات متناحرة ومشیخات متقاتلة ؟ .

□ أين حکماء اليمن ؟ □

لقد انتظرنا صامتين حتى قرانا فى الصحف العربية والأجنبية

نداءات تبحث عن حكماء اليمن ، وتردبنا (مرة أخرى) في الإذلاء بدلونا خشية أن يتصور أحد أننا نعارض القيادة الحالية بقصد الوصول إلى السلطة وليس بقصد التبشير بمصالح الشعب .

والذي ننادى به هو الاستقرار بتوفير شروط الاستقرار الذي هو العقبة الكؤود التي عندما أقمنا الجمهورية أنذرتنا بالفشل في تحقيق هدفها الكبير ، وهو النهوض بالمستوى الحضارى للشعب اليمنى .

ولم تكن خطيئتنا سوى أننا اسقطنا النظام الإمامى الذى أمت جنوب الجزيرة العربية ، واقمنا الجمهورية التى أيقظته وجعلته حديث المجتمع الدولى بعد سبعة عشر عاما ، لا تزيد ، من بداية الحرب الباردة ، فإذا بنا نجد أنفسنا بين أعاصيرها العاتية .

تعثرت جهودنا لتحقيق الاستقرار رغم ما كررنا إعلانه في جميع مؤتمراتنا الشعبية ، وبين طلقات المدافع في ساحات القتال ، مؤكدين أننا لم نكن شيوعيين ، ولن نكون شيوعيين ، وأننا مسلمون مجتهدون ، وأن الاجتهاد الإسلامى الملتزم بأصول فقه الاجتهاد يقدم كافة القواعد والنظم التى تتلاءم مع احتياجات جميع انواع المعاملات المتطورة .

لكن موقع اليمن الاستراتيجى كان مشكلتها المفروضة عليها ، التى أعاققت استقرارها ، لاسيما أننا أقمنا جمهوريتنا سنة ١٩٦٢ في نفس عام هزيمة الاتحاد السوفيتى في أزمة الصواريخ الكوبية ، التى أطاحت بكبرياء الزعيم السوفيتى نكيتا خورشوف ، بعد أن استعرض عضلاته الاشتراكية حين خلع حذاءه ، واخذ يتحدى الرأسمالية وهو يضرب به على مائدة الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ .

□ لماذا أستعنا بأمريكا ؟ □

وعلى طريق جهودنا المستمينة من أجل تحقيق الاستقرار سعينا إلى

إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بحقيقة إصرارنا الصلب على تحقيق الاستقرار في جنوب الجزيرة ، ولا عجب فهي زعيمة الغرب الذي كان يتصدى للشرق من دماثنا وعلى أرضنا .

ولم يكن لنا مع الشرق هدف مشترك سوى الدفاع عن الجمهورية ، وداخل حدودها التي ورثناها عن الإمام في الشمال ، وتلك التي كنا نتطلع إلى استردادها من الانجليز في الجنوب . فاصدرنا يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بيانا جاء فيه : « اعلنت الجمهورية اليمنية منذ اليوم الأول للثورة عزمها على تركيز جهودها لرفع مستوى معيشة الشعب اليمني والسعى إلى إقامة علاقات ودية مع جميع الدول » .

وكان هذا الإعلان باتفاق مع الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية ويتوقعات متفق عليها مقدما بعد مفاوضات أجريناها في صنعاء مع القائم بالأعمال الأمريكي . وبناء على هذا الاتفاق المسبق اعلنت الحكومة المصرية في نفس يوم إعلاننا اليمني ، بيانا مصريا جاء فيه : « تعلن الجمهورية العربية المتحدة تأييدها لكل ما جاء في البيان الذي أصدرته الجمهورية العربية اليمنية » .

وفي اليوم التالي مباشرة (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢) وطبقا للاتفاق المسبق سلمني المستر ستوكي القائم بالأعمال الأمريكي اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية العربية اليمنية ، وجاء في وثيقة هذا الاعتراف « نرحب الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الجمهورية اليمنية العربية بإعادة تأكيد نواياها نحو احترام التزاماتها الدولية ورغبتها في تحسين وإقامة علاقات صداقة مع جيرانها ، وعزمها على التركيز على شئوننا الداخلية للنهوض بمستوى معيشة الشعب اليمني ، لذلك فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت الاعتراف بحكومة الجمهورية العربية اليمنية والتقدم إليها باصدق التمنيات بالنجاح والازدهار » .

وقد نشرت ذلك صحيفة الأهرام يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ في صفحتها الأولى بعنوان بارز من أول الصفحة حتى آخرها جاء فيه ما نصه : « الدكتور البيضاى يذيع باسم حكومة اليمن بيانا عن سياستها والقاهرة تؤكد البيان اليمنى وتعززه » .. وعنوان آخر نصه « أمريكا تعلن في السادسة مساء اليوم بتوقيت القاهرة اعترافها بحكومة الثورة في اليمن » .

وكان ذلك انتصارا لسياستنا الدولية التى سعيانا بها إلى تحقيق الاستقرار في اليمن ، حتى إن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه لم يكن يتوقعه ، وقد كتب عن ذلك الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (سنوات الغليان) صفحة (٦٥٠) ما نصه : « يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وفي الوقت الذى كان فيه جون كنيدي على وشك إعلان اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الثورى في اليمن كان جمال عبد الناصر غير مقتنع بصدق نوايا الرئيس الأمريكى » .

وعندما تأكد الرئيس عبد الناصر من نجاحنا في الظفر بالاعتراف الأمريكى كتب رسالة إلى المشير عامر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ جاء فيها : « ظهور العامل الجديد باعتراف الغرب فيه كسب معنوى ، ومعناه أن الثورة اليمنية توطدت » .

وتوالى الأحداث ، خرجت من الحكم بعد شهر واحد عن حصولنا على الاعتراف الأمريكى وقبلنا بالأمم المتحدة وبداية عصر الاستقرار في اليمن ، وكان الاتحاد السوفييتى - في ذلك الوقت - يتصور أن في ذلك هزيمة لتطلعاته في الجزيرة العربية ، كما كان لا يتحمل أن يتلقى في عام واحد هزيمتين أمام الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى في كوبا وهى بعيدة عنه ، والثانية في اليمن التى تصور أنها في متناول يده .

وفي اليوم التالي مباشرة لخروجي من الحكم نشرت صحيفة الأهرام يوم ٢١ يناير سنة ١٩٦٣ تصريحاً لخروشوف نصه «(إن الأمريكيين وإن كانوا كشروا عن انيابهيم كالذئاب اثناء الازمة الكويتية فإنهم لم يعضوا مطلقاً...»

وكان ما كان مما يحسن تركه لرواة الزمان .

□ السعودية واستقرار اليمن □

عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بالجمهورية اليمنية سنة ١٩٧٠ وأخذت يواذر الاستقرار في اليمن تظهر على سطح الأحداث في شطر اليمن الشمالي ، كان شطرها الجنوبي قد أعلن استقلاله ، وأخذت رياح الاضطراب الموسمية تهب من الجنوب لتقتلع جذور هذا الاستقرار في الشمال ، بعد أن سيطرت الجبهة القومية على الحكم في عدن .

وكانت هذه الجبهة إحدى فصائل المقاومة التي كانت تتميز بتواضع مستواها الثقافي ، فسقطت بين مخالب التيار الشيوعي .

واذكر أنني في أول لقاء مع جلالة الملك فيصل - رحمه الله - في موسم حج سنة ١٩٧٤ ، عرضت على جلالته أن السبيل الأمثل للنهوض باليمن وتحقيق استقرارها هو إقامة مشروعات تنمية شاملة في أنحاء اليمن ، فوافق جلالته على تمويل هذه المشروعات من خلال منح مستمرة .

وعلى أثر ذلك تم إنشاء مجلس التنسيق السعودي اليمني الذي لا يزال قائماً حتى الآن ليشرف على تمويل المشروعات الحضارية في اليمن ، وتبعت ذلك الكويت ودولة الإمارات العربية في دعم النهضة اليمنية الحضارية ، بالامكانيات المالية ، وترسيخ دعائم الاستقرار السياسي في اليمن على دعائم من ازدهارها الاقتصادي

الذى عرضته القيادة اليمنية للانهيار ، ودون أن توضح للشعب
اليمنى ما هو البديل الذى تسعى إليه من موقفها فى أزمة الكويت .

بينما كان جلالة الملك حسين صريحا حين شرح موقفه من مبررات
هذه الأزمة ، وذلك فى تصريح لجلالته فى صحيفة نيويورك تايمز
الأمريكية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٩٠ ، حيث قال : « إن العجز
فى ميزانية الأردن كان قد بلغ سنة ١٩٨٨ أكثر من ٦ بلايين دولار ،
بينما توقفت المساعدات المالية التى كان يتلقاها من بعض دول
الخليج ، وأنه عندما اشتعلت الاضطرابات فى الأردن فى صيف سنة
١٩٨٩ لم تقدم الكويت للأردن إلا مساعدات متواضعة جدا ، .

وختم تصريحه بقوله : « إنه كان يفكر فى التحدى عن العرش من
قبل أزمة الخليج ، لكنه بعد أن أصبح فى دائرتها فإنه أصبح
لا يفكر فيها ، لكنه لن يكون عبئا على بلاده ، .

تلك هى ظروف جلالته فى الأردن ، التى جعلته فى دائرة أزمة
الخليج ، فما هى ظروف القيادة اليمنية فى اليمن ، التى دفعت بها
إلى نفس هذه الدائرة ؟ .

وإذا كانت الكويت لن تبسط يدها للأردن كل البسط ، فالذى
نعلمه أن السعودية لم تغل يدها إلى عنقها لليمن ، وكذلك الكويت
والإمارات العربية .

□ الاستقرار فى اليمن رضاء أو قضاء □

الآن وقد سبق السيف العزل ، وجاوز الحزام الطبيين ، وحلت
الكارثة الاقتصادية فى اليمن ، فإننا ندعو إلى الرجوع إلى الشعب
اليمنى لإجراء انتخاب عام تحت إشراف عربى ودولى ، لاختيار
المجلس النيابى الشرعى الذى يتولى إعداد مشروع دستور دولة
الوحدة اليمنية ، ويتفادى المآخذ التى أثارت ضدها قطاعات هامة

من جماهير الشعب اليمني ، حتى يتحقق الإجماع الشعبى الذى يحقق الاستقرار السياسى ، ويتمكن من تصحيح سياسة اليمن العربية والدولية ، وإيضاح المنهاج الاقتصادى الذى يستميل الاستثمارات اليمنية والخارجية .

هذه طبيعة الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار فى اليمن ، وكما سبق أن أوضحنا فى مقال سابق ، فإن اليمن بباب مندبها وخليج عدن والثلاثة عشر مليوناً من أهلها المتكاثرين الأشداء المقاتلين مع منابع بترونها المتزايدة ، لابد أن يتضمنها (رضاء أو قضاء) الاستقرار المرتبط عضوياً بتسوية أزمة الخليج سلماً أو حرباً .

تضاف إلى ذلك روابط جغرافية أزلية يمنية سعودية ، وعلاقات شعبية متوارثة وتاريخية . ففي الجاهلية كان أهل اليمن يستضيفون أهل الحجاز فى رحلة الشتاء ، ثم يذهبون معهم إلى الشام فى رحلة الصيف ، وعندما وفدوا على الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « الله أكبر جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن ، هم أرق قلوباً والين أفئدة ، الإيمان يمان ، والحكمة يمانية » . فإذا لم يرق قلب القيادة اليمنية لأهل الكويت الذين مزق العدوان العراقى شملهم ، وإذا لم يلن قوادها لضحاياهم ، فإن أهل اليمن ينتظرون الحكمة اليمنية التى توحد صفوفهم ، حتى لا يتمزق شملهم ، فتتفرق أيدي سباً .

●● نشر هذا المقال فى مجلة (أكتوبر) المصرية فى عددها رقم (٧٣٦) بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٠ .

امريكا تلمن في الساتر مساء اليوم - بتوقي التاهرة - اعترافا بحكمته الثورة في اليمن

واشدغل تفوق بتبليغ صهغاه والعاهرة ظهر أمس - ربهما - بقرارها وبعدها تفقته
الأكسور السبعها في بندق فاسم وكومة المبعين بيلنا عن مياستها واقفا هم فتوكد المبعين المسمي وتبين
البحر في رية العربية المتحدة اسحب فواتها من المبعين بالذبح عذما بتاكيد من زوان كل خطر للعدوان الخارجى ضد المبعين

الأهرام ١٩ ديسمبر ١٩٦٢

هذه هي بقرار ان سيطرة طلبة افك اسحب هو بهدريكا - من طوى سيطرة الامم المتحدة - كل من سيطرة
والطهر والامم المتحدة سيطرة الامم المتحدة هو بهدريكا في طوى ١٢ ساعة
ول سيطرة طلبة صدر دكتور سبوكي من امريكا في طوى الامم المتحدة بطوقور عد الرعي اسلمى بطق رعي
التي زاور العكوبة هت لفة القوار في الاحصا والقيام سبوكي
في الامم المتحدة اسلمى طلبة على سبوكي رعي المبعين اسلمى
نوا الامم المتحدة طلبة من طوى امريكا الذي اسلمى امريكا هو بهدريكا في طوى ١٢ ساعة
طوى سبوكي الامم المتحدة طلبة سبوكي سبوكي امريكا في طوى ١٢ ساعة
طوى سبوكي الامم المتحدة طلبة سبوكي سبوكي امريكا في طوى ١٢ ساعة

■ العنوان الرئيسي للمصححة الاولى لجريدة (الاهرام) المصرية في ١٩ ديسمبر عام ١٩٦٢ ..

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



أين مصلحة الشعب اليمني
في صراع الخليج ؟



■ ■ موقف اليمن في صراع الخليج يثير قضية معقدة ، من القضايا الفكرية المركبة ، المتداخلة العناصر ، المتشعبة التفاصيل ، عند البحث الموضوعى عن البواعث الحقيقية التى زينت للقيادة اليمنية اختياراتها السياسية بصفة عامة والخليجية على وجه الخصوص .

فالسياسة فن تحقيق أهداف الدولة الداخلية من خلال الظروف الخارجية المنسجمة مع هذه الأهداف ، ومعالجة الظروف الأخرى المناقضة لها .

فالسياسة إذن (فن) أى أنها موهبة يصقلها علم حتى تزدهر موهبة السياسة بنفاذ البصر ، أو هى علم تصقله موهبة حتى تتجلى شعلة العلم بنفاذ البصيرة .

لذلك يتساءل أهل الذكر عن الموهبة التى ازدهرت فوهبت القيادة اليمنية (نفاذ البصر) حتى سلكت أقصر الطرق إضرارا بشعب اليمن ، كما يتساءلون عن العلم الذى تجلى فوهب هذه القيادة (نفاذ البصيرة) حتى صعدت أقل الدرجات وصولا إلى الهاوية .

فلقد أثبت إصرار القيادة اليمنية على ارتباطها العضوى بصراع الخليج ضرورة أن تكون اليمن عنصرا مرتبطا بتسوية هذا الصراع (سلما أو حربا) ، كما أثبت هذا الإصرار حتمية أن يدفع الشعب اليمنى نصيبه في هذا الصراع ، وأن تتلقى القيادة اليمنية مصيرها السريع من تلك التسوية (رضا أو قضاء) .

□ ملف باب المندب □

اثبتت بصمة إيهام الرئيس العراقي صدام حسين على الإسراع بإعلان الوحدة بين شطرى اليمن في ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ قبيل سبعين يوما من ابتلاعه الكويت أنه وضع في استراتيجيته العسكرية استخدام السيطرة اليمنية على مضيق باب المندب الذى لا يتجاوز اتساعه ٢٥ كيلو مترا ، والجزر اليمنية التى تتحكم فى حركة الملاحة فى هذا المضيق ، والتى كان كل من شطرى اليمن يتنازع على ملكيتها ، والتى من بينها على سبيل المثال جزيرة (بریم) التى تبعد عن الأراضى اليمنية ثلاثة أميال ، وتشطر المجرى المائى إلى قناتين ، قناة شرقية عرضها ميلان وعمقها أقل من مائة قدم ، وقناة غربية عرضها تسعة أميال وربع وعمقها ألف قدم ، وهى مجرى الملاحة الدولية الذى يبعد ميلين اثنين عن جزيرة (بریم) اليمنية ، أى أنه على مرمى سهم من سهام اليمن التى أصبحت سهاما عراقية بعد الوحدة اليمنية .

وبرزت أهمية مضيق باب المندب الحاسمة فى حرب سنة ١٩٧٣ عندما قام شطرا اليمن : الشمالى والجنوبى ، بمعونة قطع من الأسطول البحرى المصرى ، بإغلاق الملاحة المتجهة إلى ميناء إيلات ، الأمر الذى أثار فتح ملف لهذا المضيق منذ سنة ١٩٧٤ تحت عنوان : (مسألة تدويل مضيق باب المندب وتدويل جزر حنيش وكمران ودكور وأبو عين) على نحو ما ورد فى صفحات (٦٤ - ٦٦) فى الموسوعة العسكرية الأمنية الإسرائيلية سنة ١٩٨٠ .

هذا ما يجعلنا نلفت النظر إلى المخاطر التى سوف يتعرض لها الشعب اليمنى إذا ما انسأقت القيادة اليمنية إلى التعرض لحرية الملاحة فى هذا المضيق تنفيذا للاستراتيجية العراقية فى الخليج ، لا سيما أن مسألة باب المندب ثارت بعنف فى عام ١٩٧١

عندما هوجمت في ١١ يونيو حاملة البترول (كورال سي) التي كانت تعبر باب المندب في طريقها إلى إيلات .

ولا ننسى أن من أسباب التقارب الاسرائيلي الاثيوبي ومعاونتها في مقاومة استقلال أريتريا يرجع إلى تمكين اثيوبيا من أن تكون لها يد طولى في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وهي التي تسيطر على جزر حالب ودهلك وحليب وقاطمة بالإضافة إلى مينائى مصوع وعصب .

فلماذا تغامر القيادة اليمنية بمصير باب المندب ، وتعرضه للصراعات الدولية ، واحتمال فقدان سيطرتها السيادية عليه .. تجاوبا مع استراتيجية عراقية خرافية ١٩..

□ بعث العراق وعودة اليمنيين من السعودية □

نتيجة للتخطيط اليمنى العراقى الاستراتيجى لإثارة قلق المملكة العربية السعودية اضطرتها الظروف الامنية التى طرأت مع صراع الخليج إلى إلغاء الامتيازات التى كانت تمنحها لليمنيين ، وهدم دون سواهم ، كالكثير من التفاوض عن شروط الإقامة ، والقليل من الالتزام بشروط العمل .

وذلك ما أدى إلى عودة مئات الألوف من اليمنيين إلى اليمن فزادت البطالة .

وإذا لم تكن هذه النتيجة الحتمية لتغيب عن ذهن الاستراتيجية العراقية اليمنية ، فإنها إذن كانت هدفا يمنيا عراقيا يستهدف استدراج السلطات السعودية إلى إلغاء الامتيازات اليمنية لإثارة الحقد اليمنى ضد الحكم السعودى .

وكان من بين ذلك ما تروجه القيادة اليمنية من إشاعات ضد المصريين بمقولة إنهم يرثون مكانة اليمنيين فى السعودية ، إلى غير

ذلك من المقولات المضللة التي تستهدف نقل أوزار الكارثة اليمنية الاقتصادية من فوق أكتاف القيادة التي غرست بذورها ثم عمقت جذورها .

□ أين مصلحة الشعب اليمني ؟ □

وإننا إذا افترضنا ظهور المنطق فجأة في سلوك القيادة العراقية فاستثمرت فرصة المبادرة الأمريكية وانسحبت من الأراضي الكويتية وعادت إليها الشرعية ، فمن ذا الذي يتحمل تعويض الشعب اليمني عن مصالحه الكبرى التي ألقت بها القيادة اليمنية في أعماق الخليج العربي ؟ ..

وإذا تسامحت المملكة العربية السعودية ودول الخليج مع اليمن ، وهو ما ندعو إليه من أعماق القلوب ، فهل يمكن أن تعود العلاقات الأخوية المتميزة بين هذه الدول الشقيقة وبين القيادة اليمنية التي غررت بها وطعنتها من الخلف ، بينما كانت تتظاهر أمامها بإيادي السلام ؟ .

وإذا ترتبت على الكارثة الاقتصادية التي حلت باليمن اضطرابات داخلية ، وهو ما سوف يحدث حتما ، بين شعب مسلح وتضاريس جغرافية مقاتلة ، فكيف تتصور القيادة اليمنية إمكانية الاستعانة بجيرانها في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان للمساعدة على حقن دماء اليمنيين التي تسببت القيادة اليمنية في إرسالها ونزيفها ؟ ..

وعندما يتعذر ذلك هل ستطلب القيادة اليمنية قوات أمن أجنبية لاستعادة الاستقرار في اليمن ، وهي التي ترفض مبدأ الاستعانة بالأمن الأجنبي في الخليج بعد أن قضت العراق على فرص الأمن العربي في جزيرة العرب ؟ ..

فهل درست القيادة اليمنية هذه النتائج المدمرة التي ترتبت عن موقفها غير العقلاني في صراع الخليج ؟ .. سؤال يعود بنا إلى الظروف التي صعدت بهذه القيادة إلى قمة السلطة ، من قبل الوحدة اليمنية ومن بعدها .

□ لماذا أهدت بريطانيا السلطة للجبهة القومية ؟ □
تشكلت عدة جبهات لتحرير جنوب اليمن وكانت من بينها الجبهة القومية ، التي قبلت ، على اثر نكسة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، استلام السلطة من بريطانيا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بعد أن قبلت إعفاء بريطانيا من التزاماتها المالية قبل أن ترحل عن جنوب اليمن .

لذلك اكتفت هذه الجبهة بأن تنص في وثيقة الاستقلال على « أن الفترة السابقة على الاستقلال لم تسمح بإنهاء المباحثات حول هذه الالتزامات المالية » .. وكانت مؤهلات هذه الجبهة الثقافية لا تسمح لها باختيار النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتفق مع احتياجات الشعب اليمني .

وتميزت هذه الجبهة الحاكمة بمجموعات متصارعة من الفدائيين غير المؤهلين إلا بالطموحات الشخصية على حساب المصالح الوطنية ، وتقاتلت فيما بينها بالمراهقات الفكرية ، ثم تفوقت على نفسها بالتصفيات الجسدية ، التي كانت من بينها مذبحه ١٣ يناير سنة ١٩٨٦ حين تبادلت هذه المجموعات المتصارعة ضربات الصدور بالدبابات والمدافع ، ثم لطمات الخدود بالصواريخ والطائرات .

وعندما تحطمت نصال الأسلحة الشيوعية الحمراء على ظهور بعض المتصارعين استخدمت الأسلحة التقليدية البيضاء على وجوه البعض الآخر .

وكانت محصلة المذبحة الشيوعية في عاصمة اليمن الجنوبيه اثني عشر ألف قتيل في أربعة أيام معدودات ، وعشرات أخرى من الوف المشردين ، ومئات الملايين من دولارات الأسلحة المحطمة ، والبيوت المهدامة ، والمنشآت التي تحولت إلى انقاض .

وعندما سقطت الشيوعية في اوربا الشرقية ، وغسلت دماء الدكتاتور الروماني نيقولاى شلوشيسكو دموع الشعب في رومانيا ، توقع شعب اليمن أن يغسل هو الآخر دموعه في عدن .

غير أن البعث العراقي كان هو الأسبق إلى عدن فانقذ قيادتها بالوحدة مع صنعاء .

□ فلسفة البعث العراقي في اليمن □

على اثر اغتيال الأخ الرئيس احمد الغشمي ، بعد اغتيال الاخ الرئيس ابراهيم الحمدي ، تولى الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئاسة الجمهورية في صنعاء .

واستعان بحزب البعث العراقي للقضاء على مكانة علماء الدين ، بينما هم الذين يحافظون على قيم المجتمع اليمني ، والقضاء على اهمية زعماء القبائل بينما هم الذين يدعمون استقراره . وهم الذين قامت الجمهورية اليمنية من سجلات بطولاتهم ودماء أبنائهم .

وبالميزانيات غير المحدودة التي قدمها البعث العراقي لقيادة شطر اليمن الشمالى طوال سنوات حكم الأخ الرئيس على عبد الله صالح تمكن البعث العراقي من إيجاد مجموعات يمنية من المستفيدين الذين امتلأت خزائنها بالمال العراقي على حساب مصالح الشعب اليمني .

وعندما سيطروا على مراكز اتخاذ القرار اليمني أصبحت التعليمات اليمنية تصدر من بغداد ولا تناقش في صنعاء .

كان ذلك هو المناخ البعثي في اليمن الذي مكن البعث العراقي من استثمار هدف الشعب اليمني في الوحدة ، ولم يسمح المستوى الثقافي الحاكم في هذين الشطرين بأن يميز أحدهما بين مصالح اليمن الحقيقية من الوحدة وبين مصالح البعث العراقي الخرافية منها .

الألوف من المثقفين في الشطر الشمالي محرومون من المشاركة في اتخاذ القرار ، والألوف أخرى من مثقفي الجنوب ممنوعون من الاقتراب منه . بينما الكثير من قيادات الجنوب لم يبلغوا المراحل الأولى من التعليم ، وبعضهم لا يعرف مجرد الكتابة والقراءة . مثال ذلك قائد جيش الجنوب الذي لم يكتب كلمة واحدة في حياته ، ولم يقرأ كلمة واحدة حتى ساعة قتله في أحداث ١٣ يناير ، وزميله الآخر أحد المحافظين في جنوب اليمن ، والذي لا يزال محافظا بعد قيام الوحدة ، وكان وزيرا للأمن الوطني إلى جانب أمثلة أخرى كثيرة .

مع ذلك يشاع عنا أننا نعيش الآن في عام ١٩٩٠ على مشارف القرن الواحد والعشرين !! .. لكن هذه فلسفة البعث العراقي في السيطرة على الحكم اليمني .

وكان من فلسفة الوحدة أن تظل جميع هذه القيادات في السلطة أثناء فترة انتقال مدتها ثلاثون شهرا تحت شعار التمهيد لاندماج الظروف الموضوعية في شطري اليمن ، بينما يشهد منطق الأحداث أن عناصر القيادة في كل من شطري اليمن يسعى كل منها إلى إطالة فترة استثمار السلطة لحسابه الشخصي .

مثال ذلك عندما تظاهر الآلاف من أبناء الجنوب أمام مقر الرئاسة في صنعاء مطالبين باسترداد ممتلكاتهم مستبشرين بقيام الوحدة ، ثم صدمتهم الحقيقة المرة ، وهي أن ممتلكاتهم في أيدي اصحاب القرار الذين أصبحوا يحتمون في بعث العراق ، فلا يقبلون إعادة ما استولوا عليه باسم الاشتراكية العلمية في اليمن الجنوبية .

والاخ الرئيس على عبد الله صالح يرحب برفض القيادات الجنوبية إعادة الممتلكات إلى اهل الجنوب لأنه يستخدم هذه القيادات في إخضاع اهل الشمال .

□ قرصان من كوبا في مجلس الأمن □

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تقف كوبا إلى جانب اليمن وهما يواجهان العالم في مجلس الأمن عند نظر صراع الخليج . فكوبا لها دور بارز في تاريخ شطر اليمن الجنوبي ، حيث كانت لها قوات مسلحة اشتركت في مذابح رؤساء جمهوريته ، كما كان لها خبراء ومدربون اشرفوا على تعذيب المواطنين اليمنيين الجنوبيين في السجون والمعقلات وغرف الإعدام .

وإذا كانت هذه العناصر الكوبية قد رحلت أخيراً عن شطر اليمن الجنوبي بعد توقف الدعم السوفيتي وانتهاء الاقتصاد في عدن ، فإن علاقة الدم التي ربطت بين الرفاق الكوبيين والرفاق اليمنيين لا تزال قائمة ، فهي التي انقذت الرفاق اليمنيين من مذبحه الاشتراكية سنة ١٩٨٦ إلى أن اشتركت في تمكينهم من الجلوس على عرش الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠ .

يضاف إلى ذلك بعث بغداد الذي بسط يده إلى هافانا ، وأزمة موسكو التي غلت يدها عن فيدل كاسترو ، فقطعت عنها منحها السنوية التي بلغت ستة بلايين دولار سنوياً كما أكد شيفرنلدره في مؤتمر هيوستون (يونية سنة ١٩٩٠) .

إذن فكوبا في حاجة إلى بديل مالى عن توقف الدعم السوفيتى .
والبديل المعروض في مجلس الأمن هو غنيمة الكويت التى اسالت
لعاب كوبا ، التى لا تمنع في أخذ نصيبها في هذه الغنيمة من
الولايات المتحدة الأمريكية ، كما لا تعارض في استلامه من المملكة
العربية السعودية . ومادامت لم تأخذ هذا النصيب من أمريكا ،
ولم تعرضه السعودية ، فلماذا لا تنتظره من العراق مادامت
تضمنه اليمن ؟!..

إذن .. فكوبا توظف عضويتها في مجلس الأمن وتستثمرها في
محاولة إنقاذ اقتصادها من الانهيار بعد أن زارها الرئيس السوفيتى
ميخائيل جورباتشوف في نوفمبر سنة ١٩٨٩ وأبلغها الكثير عن
ظروف الاتحاد السوفيتى الاقتصادية ونصحها بالاعتماد على
نفسها .

وهذا امر في غاية الصعوبة ، بل يبلغ حد المستحيل في القريب
المختور ، في ظل القيادة الكوبية الحالية ، بعد أن باعت كوبا نفسها
ثمانية وعشرين عاما ، وحولت شعبها إلى جنود مرتزقة .

هكذا أصبحت كوبا في حاجة إلى وقت ومنهاج اقتصادى جديد
لتغيير نمط حياتها ونشاطها الذى كان يعتمد على الارتزاق
العسكرى في الخارج وإهمال الانتاج القومى في الداخل . ولا يبدو
في الأفق من خلال تصريحات رئيسها فيدل كاسترو أنه في وسعه
التكيف بضرورات التغيير في المرحلة الجديدة التى أمسكت برقبتها
أمام مقصلة التغيير الجذرى .

ولذلك بعد أن فقد موارد القرصنة في دول العالم الثالث افتتح
مسرحا للقرصنة في مجلس الأمن على حساب الحقوق الكويتية
والشرعية الدولية ، وتحديا للسياسة الأمريكية التى تقضى شهر
الحسل مع موسكو .

□ النموذج الألماني .. أو الطوفان الرومانى □

ورغم سقوط الاشتراكية العلمية فى دول أوروبا الشرقية ، فإنها لا تزال ، بعد الوحدة اليمنية ، سائدة فى شطر اليمن الجنوبى ، متحفزة لنشر قواعدها فى الشطر الشمالى . وهى التى أسهمت بالقسط الأكبر فى إخضاع القرارات اليمنية المصرية لمغامرات القيادة العراقية .

كما خلقت الرفض الشعبى لدستور الوحدة لخلوه من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية . ثم تمسكت بكل القواعد المناقضة للنهوض الاقتصادى ، ولذلك فإن الذين عادوا من السعودية إلى اليمن أغلبهم من طبقة العمال وأصحاب الحرف البسيطة ..

أما المستثمرون اليمنيون فإنهم إما بقوا فى السعودية وإما هاجروا بأموالهم وخبراتهم إلى أرض الله الواسعة .

وفى قمة الكارثة الاقتصادية اليمنية تحتفظ قيادة اليمن بثلاثمائة ألف جندى ومتطوع تحت السلاح تحلم بأن يكون لها دور فى صراع الخليج ، بينما إذا ، لا قدر الله ، بدأ الحل العسكرى لهذا الصراع فإنه لن يستغرق بضع ساعات لا تستطيع اليمن أن تتحرك خلالها قيد شعرة ، بل قد لا تستطيع القوات العراقية المحتشدة فى الكويت أن تعرف ماذا جرى فى بغداد ، حين ينفذ الستار فجأة على مسرحية المهزلة البعثية العراقية .

أما إذا استجابت القيادة العراقية للحل السلمى ، وهو ما ندعو الله أن يوفقها إليه ، فإن هذه القيادة أو من تحل محلها ، لن تجد دولارا واحدا تعطيه للمريدين والحواريين اليمنيين ، لأنها ستواجه نفقات إعادة تعمير ما خربه التدمير بعد حرب ثمانى

سنوات مع إيران خسرت فيها العراق ٤٥٠ بليون دولار ، وحرب أخرى في الكويت لن تكسب منها شيئاً مع حصار اقتصادي قضى على الدخل المالي إلى جانب الاحتياطي القومي .

فلماذا لا تسارع القيادة اليمنية إلى تصحيح المسار السياسي في اليمن حتى تتجنب تعريض الشعب اليمني لخطر الفوضى الشعبية والصراعات المسلحة ؟.. وسبيلها إلى ذلك تطبيق النموذج الألماني الشرقي السلمي بإجراء انتخاب عام لمجلس نيابي شرعي ، ولكن تحت إشراف عربي ودولي ، حتى يختار الشعب ممثليه الحقيقيين الذين يعدون له مشروع الدستور الدائم ، والقوانين التي تنهض باليمن ، وانتخاب القيادة الصالحة التي تتولى أمره ولا تتاجر بمقدراته في سوق المراهقات السياسية والمغامرات العسكرية .

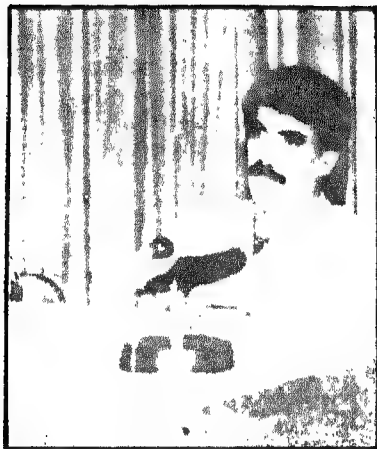
إن إجراء الانتخاب العام في اليمن ، تحت الإشراف العربي والدولي هو الحل الأمثل الذي يسقط كل أسباب الرفض الشعبي ، ويضع القيادة اليمنية في صفحات التاريخ ضمن المصلحين المنقذين ، ولا يسجل عليها إصرار شلوسيسكو في رومانيا ، وهو النموذج الذي ندعو الله أن تتجنبه اليمن حرصاً على جميع الرعوس وبراءة لكافة النفوس .

هذه دعوة عاجلة ، لا تستطيع الانتظار ، لأن صواريخ الأزمة العراقية تهول إلى اليمن ، ومخلفات الاشتراكية العلمية تطحن عظامها ، ولن تسعفها قوات مرتزقة من كوبا ، ولا خبراء تعذيب من ألمانيا الشرقية ولا نجدة من روسيا التي طلقت الاشتراكية . إنها دعوة عاجلة حتى نمسك نحن بطرف من قلم التاريخ وهو يعيد تقييم سيرة الحكمة وقصائد البطولة ، بينما يكتب صفحته الجديدة وهو يرسم خرائط جغرافيته القادمة .

فإذا لم نسرع نحن إلى الإمساك بطرف من هذا القلم فإن غيرنا
سوف ينفرده به ويملي علينا ما يشاء ..
اللهم فاشهد ..



● نيقولاى شلوشيسكو ..



● على سالم البيض ..

●● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم
(٧٣٧) بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٩٠ ..



● علي عبد الله صالح رئيس اليمن ..

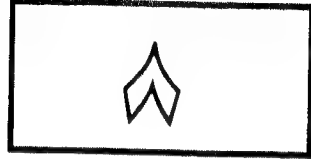


● العقيد احمد الغشمي ..



● العقيد ابراهيم الحمدي ..

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



في صراع الخليج ..
هذه مصلحة
الشعب اليمني !



■ ■ التقدم الحضارى حركة إرادية ناجحة .. تتحرك من خلالها طاقات الظروف الموضوعية المتاحة في المجتمعات الإنسانية ، سواء تلك التى تقفز في سباق الحضارة ، أو تلك التى تلهث من ورائها كي تلحق بها ، أو تلمس طرفا من أطرافها .

ويتحقق التقدم الحضارى بسياسات داخلية تنجح في تنظيم حركة هذه الطاقات ، وتحرير الشعوب من سلبية الرضا بالأقل ، بتشجيعها على إيجابية التطلع إلى الأكثر .

غير أن هذا النجاح يرتبط بسياسات خارجية تعبر عن التطلعات الوطنية ، وهذه وظيفة القيادة في كل مجتمع ، فهي التى عندما تبلغ الرشد فإنها تدفع بشعبها إلى الأمام ، وعندما تتخلف دون ذلك فإنها تشده إلى الوراء .. ثم إلى الوراء .

ذلك أن النجاح والفشل في السياسات الداخلية والخارجية لا يتوقف على ضربات طائشة من حظوظ طارئة ، وإنما تنبثق مقومات النجاح من قدرة القيادة على استيعاب الظروف الداخلية المتاحة ، ونتائج لقائها مع الظروف الدولية السائدة ، حتى تتمكن من اختيار المواقف المنطقية التى تتلاقى عندها الطموحات الوطنية مع المعطيات الدولية ، في أنغام منسجمة ، تطرب مصالح أهل الداخل ، ولا تؤذى مسامع أهل الخارج .

فالسياسة الخارجية لا تعترف بالحب العذرى الذى ينتهى عند عذرية السياسية ، وإنما تتعانق بالحب التقليدى الذى يبدأ عند جاذبية الاقتصاد . وعندئذ تفرض الخيارات السياسية نفسها ، ثم تفرض ما يناسب أمنها .

□ اشتراك مصر .. واشتراك اليمن □

اثارت أحداث الخليج مواجع الأمن في الجزيرة العربية ، عندما عجزت القيادة العراقية عن استيعاب ظروفها الداخلية المتاحة التي تحدد طموحات الشعب العراقي ، كما فشلت في إدراك الظروف الدولية السائدة التي تحدد الاقتصاد العالمي . وفرضت أنغاما شاذة أطربت القيادة اليمنية ، التي تشبثت بها رغم إرادة شعبها .

وما يزعج اليمنيين المتاملين في مسار هذه الأحداث أن الذين يتاهبون لرسم المستقبل الأفضل للجزيرة العربية ، ويبشرون بالقواعد الجديدة لبناء أمنها واستقرارها ، قد تجاهلوا أهمية اليمن ، فقفزوا من فوق حقائق الجغرافيا الثابتة ، وغفلوا عن شرط من أهم شروط الأمن المؤكدة .

ذلك أن اليمن تحتل موقعا استراتيجيا رئيسيا في الخريطة الأمنية لهذه الجزيرة . فهي التي تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر فتتحكم في لقائه الجغرافي بالمحيط الهندي ، كما تمسك بمقدمة القرون الأفريقية فتثبت انتسابها الجيولوجي للجزيرة ، من قبل أن تنشق الأرض وتفتتح باب المندب .

يؤكد معنا أهمية اليمن في استقرار الجزيرة ما جاء في مبررات المساعدات الأمريكية لليمن ، التي أعلنتها نشرة وزارة الخارجية الأمريكية في مايو سنة ١٩٨٩ حيث أكدت : « أن اليمن موقع استراتيجي مهم جدا بين المملكة العربية السعودية وجنوب اليمن ، وأن استقرار اليمن الشمالي وقدرته للدفاع عن نفسه وتلبية مطالب شعبه أمر مهم جدا لسلام هذه المنطقة الحيوية واستقرارها ، وأن حكومة اليمن تتابع الوجود السوفيتي في اليمن الجنوبية الحليف الماركسي الذي يعتمد بقوة على السوفييت ، وأن

المساعدات الأمريكية مضافا إليها البرامج السعودية تقدم لليمن الشمالية ضمانات بأن لها اصدقاء يتعاونون على تلبية مطالبها وحاجاتها .

غير أنه بعد قيام الوحدة اليمنية واشترك القيادة اليمنية في صراع الخليج فزع المتأملون اليمنيون عندما لاحظوا إهمال أهمية اليمن في مستقبل ترتيبات أمن الجزيرة بينما اليمن جزء لا ينفصل عنها .

لاحظنا هذا الإهمال في تصريح للسفير الأمريكي بالقاهرة فرانك ووترز منشور في جريدة الاهرام يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٩٠ أوضح فيه تصويره عن هذه الترتيبات فقال « إنها تنبع من خلال الحوار الذى يبدأ بين المصريين والسوريين والسعوديين ودول مجلس التعاون الخليجى .. ثم اضاف : « انه لابد من أن تتسم هذه الترتيبات بقدر من البراعة الدقيقة التى تسمح بالآكون امنية فقط ، بل تمتد لتصبح اقتصادية وسياسية أيضا ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأن ترتبط بما يتم التوصل إليه من قبل دول المنطقة » : إلى أن توج تصريحه بقوله : « إن بناء المناخ الذى سيعقب انتهاء الأزمة سيستلزم طاقات أكبر من طاقات مصر والولايات المتحدة ، وأنه لديه الآمال فى إمكانية إيجاد شرق أوسط أفضل » .

إننا نؤيد كل ما جاء فى هذا التصريح ، وسبق أن نادينا فى مقالات سابقة بميلاد أمن عربى للجزيرة تكون قاعدته مصر والسعودية ، على أن يستند على دعائم من التكامل الاقتصادى العربى والتعاون الدولى .

غير أننا نبحث مع انفسنا عن اليمن ، واين تقع فى مستقبل الجزيرة العربية ، لاسيما بعد أن أعقب تصريح السفير الأمريكى

نصريح آخر نشرته مجلة المصور يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٠ على لسان وليم كوانت المستشار السابق للرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط ، حيث أوضح تصوره عن مستقبل أمن الجزيرة العربية فقال : « إنه ينبغي أن يتضمن أربع مكونات هي :

١ - قوات تحافظ على أمن الكويت بعد تحريرها تحت راية الأمم المتحدة .

٢ - ترفع السعودية قدراتها الدفاعية ، وحيث إن الديموجرافية السعودية محدودة فإنها تستعين بقوات عربية صديقة ، ومصر بتعدادها الضخم مرشحة لهذا الدور ، وكذلك سوريا ، وبذلك يتوازن الميزان بين الدول العربية الجزيرة السكان والدول العربية الشديدة الثراء .

٣ - تشترك تركيا لكونها ذات إمكانات عسكرية ولصيقة بالعراق .
٤ - تشترك الولايات المتحدة بقوة جوية واعداد من الخبراء .
وبهذا يستقر الأمن في هذه المنطقة .

تشغلنا أهمية هذا التصريح لأنه يصدر عن وليم كوانت ، الذي بالاضافة إلى مركزه السابق ، فإنه لا يزال مفكرا من أبرز خبراء معهد بروكينجز الأمريكي المتخصص في دراسة مشاكل السياسة الدولية ، وتقديم استراتيجيات حلها ، والتي تتحول مباشرة إلى مناهج عملية حكومية تتبناها الادارة الأمريكية .

ومع ذلك لايشغلنا هذا التصور من حيث إنه يفترض استمرار الخطر من جانب العراق في مواجهة دول الجزيرة ، فهذا الخطر لابد ان ينتهي سلما أو حربا ، ثم لابد من أن تستقر العراق فتشارك في وقت لاحق في حماية أمن الجزيرة ، فشعب العراق ليس شعب صدام حسين ، وإنما هو أولا وأخيرا شعب العرب .. كل العرب .

ما يعنينا ، نحن اليمنيين ، أن هذه التصورات اسقطت اليمن .
واننا بينما نجزم بأن ترتيبات أمن الجزيرة لا يمكن أن تستقيم إلا
بإشراك مصر ، فإننا نقطع بأن هذه الترتيبات لا يمكن أن تستقر
بغير إشراك اليمن .

وفارق بين الاشتراك .. والإشراك .

فلاشتراك اختيار عقل يختاره العقل بإرادته ، وعندما توافرت
الظروف العقلانية المصرية اشتركت مصر بإرادتها في أمن الجزيرة ،
ورحب العقلاء العرب وغير العرب بإشراكها .

أما الاشتراك فإنه إملاء على المشترك ، تمليه مقوماته الذاتية التي
يجعلها ، فتضطره إلى معالجة مراكزه الإرادية التي جعلته غير
مؤهل للاختيار العقل ، وبدلاً من أن يشترك فيما ينفعه اشترك فيما
يضره ويصيب غيره .

● ● فلماذا لم تتوافر الظروف العقلانية في اليمن فاتخذت في
صراع الخليج موقفاً مناقضاً لمصالحها الوطنية المتاحة ، مصادماً
للظروف الدولية السائدة ؟ ..

● ● أو بعبارة أخرى .. لماذا سقطت القيادة اليمنية في امتحان
الخليج ؟ .

□ لماذا سقطت القيادة اليمنية .. ؟ ! □

تحمل اليمن ، فوق موقعها الاستراتيجي ، مؤهلات الصديق
الصدوق ، والرفيق الذي يُختار قبل اختيار الطريق . إنها بلد
الثلاثة عشر مليوناً من أولى الصبر على الشدائد والإخلاص في
العمل ، أصحاب الإيمان اليماني والحكمة اليمانية ، والقلوب
الرفيقة والأفئدة اللينة . الذين من طبيعتهم أن يحفظوا حقوق

الجار ، ولا ينكروا أفضال الصديق . غير انهم في صراع الخليج لم يتمكنوا من التعبير عن هذه المؤهلات . وهذه مشكلة شعب اليمن الآن .

إن اليمن ، كاية دولة ، أرض وشعب وقيادة .

الأرض جغرافيا ، والشعب تاريخ ، أما القيادة فإنها الإرادة التي تعبر عن مؤهلات الدولة ، من معطيات الجغرافيا إلى خصائص التاريخ .

ولم تعبر القيادة اليمنية عن مؤهلات اليمن ، حين عجزت عن الانتفاع بموقعها الاستراتيجي ، وأعرضت عن حماية مستقبلها الوطني ، فهددت الجار وتحدثت الصديق ، ذلك لأنها لا تضع الشعب اليمني في حسابها ، فقد وصلت إلى السلطة على أسنة الرماح ، سواء في شطر اليمن الشمالي أو في شطره الجنوبي . واصطنعت روابط شعبية شكلية في مذبحة ديموقراطية استوردت أساليبها من الديموقراطية الماركسية التي كانت سائدة في أوروبا الشرقية ، ثم لاتزال مفروضة في جنوب اليمن ، وتنتسل إلى شمالها ، تحت راية الحزب الاشتراكي وديموقراطيته المركزية ، التي كانت محصولتها في التطبيق الماركسي ان أستولى الحزب الاشتراكي العلمي على السلطة باسم الشعب ، ثم احتكرتها قيادة الحزب باسم الحزب ، ثم انفرد بها زعيم القيادة باسم القيادة .

هذا ما جرى في اليمن .. وقالوا عن ذلك : مركزية ديموقراطية في عدن ، وحرية سياسية في صنعاء .

وحين أصدرنا كتاب (لهذا نرفض الماركسية) سنة ١٩٧٤ حذرنا شعوب الجزيرة العربية من التطبيقات الماركسية في اليمن الجنوبية . وبينما اثبتنا في هذا الكتاب حتمية سقوط الماركسية في

العالم توقعنا استمرارها لوقت أطول في اليمن ، لأن اليمنيين الذين حملوها مع قنابلهم إلى جنوب اليمن لم يقرأوها . ومن حاول منهم أن يقرأها فإنه لم يفهمها . وإن فهم منها شيئاً فإنه تعلم منها وسيلة وصوله إلى السلطة بغير مؤهلات السلطة ، ثم وسيلة حمايته من السقوط من السلطة رغم أنه (هو) بنفسه مؤهلات سقوطه منها .

ومن يكون كذلك ثم لم يبلغ مراحل التعليم الأولى فإنه لا يعنيه أن يسمع عن سقوط الاشتراكية العلمية في الدول الشرقية أو لا يسمع عن ذلك شيئاً ، لأنه ربط مصيره بالاعتماد على قواعدا التي حددها لينين بأنها : « لا يحدها قانون ولا تكف عن استخدام أقصى وسائل العنف وبغير رحمة » .

لذلك ليس غريباً في سيرة اليمن أن يظل الحزب الاشتراكي اليمني متعلقاً بقواعدها متمسكاً بأغلالها . مثال ذلك ما جاء في تصريح للعميد محمد حيدر مسدوس نائب رئيس وزراء اليمن وعضو المكتب السياسي ، منقول عنه في صحيفة الحياة يوم ١٩ ديسمبر عام ١٩٩٠ بخصوص الأراضي التي صادرتها الاشتراكية والمطالبة الشعبية بإعادتها إلى أصحابها ، وهي المشكلة التي (تهدد الاستقرار والوحدة الوطنية) فكشف عن اختلاف القيادة حول هذه المشكلة ، وأسند هذا الاختلاف إلى : (الجهل بالواقع وغياب الأهداف التي تريد تحقيقها من وراء حل هذه المشكلة ، وغياب الحوار الديمقراطي للوصول إلى أرضية مشتركة تنطلق من المصلحة العليا) .

فاعترف نائب رئيس الوزراء بأن مشكلة اليمن التي تهدد استقرارها ووحدتها الوطنية هي : (جهل القيادة بالواقع اليمني) ، ثم : (عدم إدراكها الأهداف التي تريد تحقيقها) . وهذا ما نوافقه عليه .

أما غياب الحوار الديموقراطي كسبب لهذه المشكلة فإنه موضوع خلافنا معه ، لأن مؤهلات الحوار ذاتها غائبة عن الكوادر الفعالة والحاكمة سواء قبل الوحدة أو بعدها . وعشرات الألوف من المؤهلين المثقفين مبعدون عن الحوار عند اتخاذ القرار . ولا جدوى من حوار ينحصر بين قيادات غير مؤهلة ثقافيا وحضاريا (وتجهل الواقع اليمني ولا تدرك الأهداف التي تريد تحقيقها) .

إن موضوعية الحوار لا تتحقق إلا عندما يكون المشاركون فيه ملمين بعناصره الأساسية ، مترفعين عن مصالحهم الشخصية ، متحررين من العصبية الحزبية والشللية ، متابعين التطورات المحلية والعالمية ، يسندهم في ذلك (إلمام عام) يحيط ببارضية الحوار ، ثم يصقلهم (إدراك خاص) يمسك بتفاصيله ، ثم تدفعهم غيرة وطنية تشدهم إلى موضوعية الحوار كلما أخذتهم أعاصير الانفعال بعيدا عنه .

□ وثيقة علماء اليمن □

غياب هذه المؤهلات زين للقيادة اليمنية اتخاذ القرارات المناقضة لمصالح الشعب اليمني ، سواء في مجال السياسة الداخلية التي هددت الاستقرار والوحدة الوطنية ، أو في مجال السياسة الخارجية التي عادت على الشعب اليمني بكارثة اقتصادية . وهذا ما دفعنا إلى الدعوة إلى إجراء انتخاب عام ، يجرى تحت إشراف عربي ودولي لاختيار ممثلي الشعب في مجلس نيابي شرعى يضع مشروع الدستور ، وينتخب القيادة التي (تعرف الواقع اليمني وتدرك أهدافه) .

ولكن .. على نقيض من ذلك أعلن الأخ علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية في حديث منشور في صحيفة الحياة يوم ١٤ ديسمبر عام ١٩٩٠ (التمسك بالدستور وطرحه للاستفتاء الشعبي) . ولنا في ذلك تعقيبان :

الأول : ان الاستفتاء الذى تجريه القيادة التى فى اعتقها دماء اثنى عشر ألف قتيل ، لقوا مصرعهم خلال أربعة أيام فى مذبحة الصراع على السلطة سنة ١٩٨٦ لا يمكن ان يكون استفتاء شعبيا حرا . لاسيما ان رؤوس رؤساء الجمهورية التى سقطت سواء فى عدن أو صنعاء لاتزال ماثلة فى خيال كل يمنى ، شهادة على طبيعة الديمقراطية فى اليمن التى صعدت بهذه القيادة اليمنية إلى السلطة .

الثانى : ان اكثر من ٥٠٠ عالم من مشاهير علماء اليمن قد رفضوا هذا الدستور فى وثيقة خطية وقعوا عليها جميعا وسلموها إلى يد الأخ الرئيس على عبد الله صالح فى فبراير الماضى (١٩٩٠) وعلبوا على الدستور أنه : (جاء ليعتمد الاشتراكية كأساس لإقامة العلاقات وتوجيه الطاقات بعد أن لفظت الاشتراكية أنفاسها فى عقر دارها .. وأن هذا الدستور أهدر كل المكاسب التى قامت الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ من أجل تحقيقها .. وهى التى قام بها الشعب اليمنى المسلم بكل فئاته لإنهاء حكم الفرد .. وإعطاء الشعب حقه فى الحرية والشورى وتوحيد الأمة تحت راية الإسلام) .

فأى استفتاء بعد قول العلماء ؟ .

□ مظاهرات أمام البيت الأبيض □

وسبقت وثيقة علماء اليمن مظاهرات للجالية اليمنية فى الولايات المتحدة أحاطت بالبيت الأبيض يوم زيارة الأخ الرئيس على عبد الله صالح للرئيس الأمريكى بوش (يناير ١٩٩٠) ورفع المتظاهرون لافتات تطالب (بعدم عودة العصور المظلمة التى عاشتها اليمن قبل قيام الجمهورية) وتطالب (بانتخابات ديمقراطية حرة) . وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد نشرت يوم ٢٣

يناير سنة ١٩٩٠ أى فى اليوم السابق لهذه الزيارة نداء للرئيس الأمريكى جورج بوش على لسان الجالية اليمنية جاء فيه : (السيد الرئيس .. قبل أن تصالح العقيد على عبد الله صالح نرجو أن نذكركم أن هناك الألوف من أبناء الشعب اليمنى يرتعدون الآن فى الزنازين فى انتظار معذبيهم ، وهم يتذكرون الذين سبقوهم وتمت تصفيتهم اغتيالا (أو تعذيبا) .. ثم نشرت الصحيفة قوائم بأسماء أولئك وهؤلاء .

□ مصلحة الشعب اليمنى □

كانت دول العالم تسمع عن مأساة اليمن ، ولا يهتمها من يموت فيها أو يحيى مادامت اليمن الشمالية (موقع استراتيجى مهم جدا بين المملكة العربية السعودية وجنوب اليمن .. وأن حكومتها تتابع الوجود السوفيتى .. الحليف الماركسى) .

ثم جاءت سقطة القيادة اليمنية فى صراع الخليج نجدة من السماء لإنقاذ شعب اليمن . حيث انكشفت مؤهلات هذه القيادة التى لاتزال تعيش فى عصر جبهة تحرير ظفار التى أسستها حكومة اليمن الجنوبية لابتلاع سلطنة عمان فى السبعينيات ، أو تعيش فى عصر الرئيس الجنوبى الراحل سالم ربيع على حين أعلن : (أن الصراع فى شبه الجزيرة العربية والخليج صراع دموى) ..

ولعل الله تعالى قد أراد خيرا لشعب اليمن عندما سقطت قيادته فى صراع الخليج ، لأن سقوطها أيقظ الطاقات اليمنية من غفوتها ، كما حررها من القيود الدولية التى أخرت يقظتها . وإذا كان الشعب اليمنى الآن يشكو من ألم الكارثة الاقتصادية التى حلت عليه بسقوط قياداته فى صراع الخليج ، فإن ذلك قد يكون (الألم المؤقت) الذى يعقبه (الشفاء الدائم) إن شاء الله .

فكان من مصلحة الشعب اليمنى أن تغفل قيادته عن امرين :

الأول : أن مرحلة الحرب الباردة ارتمت بين أحضان الوفاق الدافئة ، وأنه لا يضير الغرب أن يستغرق سقوط الاشتراكية العلمية وقتاً أطول وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة في اليمن وكوبا ، أو تمضى في ذلك وقتاً أقصر في البانيا وأفغانستان ، ولا حاجة إلى متابعة اليمن الشمالية للوجود السوفيتي في اليمن الجنوبية .

الثاني : أن المساعدات الأمريكية والبرامج السعودية كانت مقدمة من أصدقاء . وعندما تدير القيادة اليمنية ظهرها لأصدقائها فإن كل صديق يذهب إلى طريق .

هذه طبيعة الصداقة ، وجوهر العلاقات الدولية ، الذي كان من صالح الشعب اليمني أن تغفل عنه القيادة اليمنية .

ثم كان الأمل من الوحدة اليمنية أن تبدأ في اليمن صفحة جديدة تتجمع فيها كل الطاقات الوطنية لتحقيق المصالح الجماعية ، التي تسمى في عرف الاقتصاد بالمكاسب الجماعية COLLECTIVE GAINS في عصر الوحدات الوطنية والدولية ، لكن ما أسفرت عنه هذه الوحدة هو مجرد تجميع الطاقات العاجزة مما أدى إلى تطبيع العجز السياسي الداخلي والخارجي والفشل الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يسمى في عرف الاقتصاد بالتكيف السلبي .
NEGATIVE ADJUSTEMENT

وهذا ما ألقى بالقيادة اليمنية في اختيارها الخليجي . ولم يعد أمامها سوى الاسراع إلى حماية الجبهة الداخلية من الصراع المسلح بالاسراع إلى إجراء انتخابات تحت اشراف عربي ودولي ، كما فعلت الباكستان . وفي ذلك رصيد تاريخي لهذه القيادة قد يغفر لها ما تقدم ، عندما تشارك في دفع مسيرة اليمن الحضارية السلمية نحو الاستقرار والازدهار ، وهو ما تمليه مصالح اليمن الوطنية ، وما سوف تمليه احتياجات الأمن الدولية .

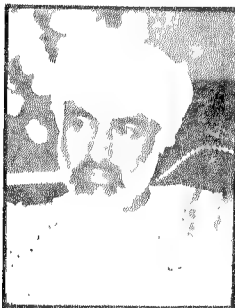
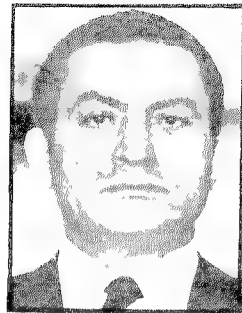
فلاحتياجات الامنية الدولية ضرورة تفرضها أهمية اليمن الاستراتيجية ، وكثافتها السكانية ، مما سوف يفرض اشتراكها في ترتيبات مستقبل الجزيرة العربية ، تحت قيادة يمنية قادرة على استيعاب الظروف الداخلية المتاحة ، ونتائج لقاءها مع الظروف الدولية السائدة ، وبذلك تتمكن من اختيار المواقف المنطقية التي تتلاقى عندها الطموحات الوطنية مع المعطيات الدولية ، في أنغام منسجمة ، تطرب مصالح أهل الداخل ، ولا تؤذى مسامع أهل الخارج .

● ● نشر هذا المقال في مجلة (أكتوبر) المصرية في عددها رقم (٧٤١) بتاريخ ١٩٩١/١/٦ ..

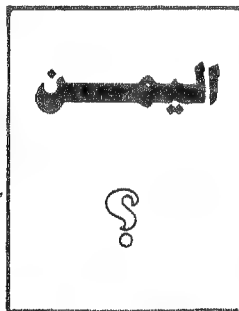
أمن الجزيرة العربية



● الرئيس حسنى مبارك .. ● جلالة الملك فهد بن عبد العزيز .. ● الشيخ جابر الاحمد الصباح ..



● السلطان قابوس بن سعيد ..



● الشيخ زايد بن سلطان ..



● الشيخ خليفة بن حمد ..



● الرئيس حافظ الأسد ..



● الشيخ عيسى بن حمد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ﴾

﴿ قرآن كريم ﴾

□ جذور المأزق اليمني □

■ ■ ما دامت طبيعة الاسباب التي باعدت بين اليمن وجيرانها في الجزيرة العربية واهدرت علاقاتها الدولية ترجع في معظمها إلى (جهل القيادة اليمنية بالواقع اليمني) مع (عدم ادراكها الاهداف التي تريد تحقيقها) كما أوضح نائب رئيس وزراء اليمن ، فإن جذور هذه الاسباب منبثقة من شيح الماركسية واشتراكيته العلمية التي راودت اليمن الشمالية عن نفسها عند قيام الجمهورية ، ثم ابتلعت اليمن الجنوبية بأسرها عند استقلالها .

وكانت هذه الجذور قد انشبت أظفارها في جسد اليمن من قبل قيام الجمهورية في الشمال ، ثم غاصت بمخالبها بعد حصول الجنوب على الاستقلال .

فاختلف النظام الاقتصادى والاجتماعى فى شطر اليمن الجنوبى عن النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الشطر الشمالى ، فبينما يخضع الجنوب للسيار الماركسى ، يستمد الشمال أصوله من الفكر الإسلامى . ثم ولدت المشاكل المنبثقة عن هذا الاختلاف حتى اشتعلت المعارك المسلحة بين الشطرين فى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٧٢ إلى جانب ما اعلنته قيادة الجنوب من أنها تحمل المسئولية التاريخية لتحرير الشطر الشمالى وبقية البلاد العربية المجاورة وإقامة نظام اليسار الماركسى فيها ، والذى كان يدعمه - فى ذلك الوقت - الاتحاد السوفيتى سياسيا واعلاميا وعسكريا .

يشهد على ذلك تصريح تاريخى للعقيد حسين المسورى رئيس أركان حرب الجيش فى اليمن الشمالية فى تلك الأيام وأمين العاصمة (صنعاء) حاليا ، والمنشور فى مجلة الحوادث بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٧٣ صفحة (٢٩) كشف فيه عن التطلعات الماركسية الدموية الأجنبية التى كانت تشعل الصراع الدموى فى الجزيرة العربية وتسيطر على اليمن الجنوبية حين قال منذ نحو عشرين عاما :

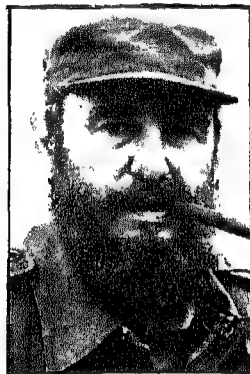
« لقد سألت بودجورنى شخصيا سنة ١٩٧١ : متى سيصلنا السلاح . فقال الزعيم السوفيتى : فى الربع الأول من عام ١٩٧٢ . وها قد انتهت الأرباع الأربعة للعام الموعود ، ولم يصلنا شئ .. بل بلغنا أن هناك باخرة كانت متجهة إلى الحديدية وعليها شحنة أسلحة وحولت إلى عدن .. والحكم فى عدن يؤمن بزعامة الاتحاد السوفيتى .. والحكم فى صنعاء يؤمن باليمن ولك أن تقدر لمن سيذهب السلاح ؟ » .

وحيث أننا سبق أن نشرنا مؤلفات سابقة عن هذه الجذور منذ سنة ١٩٧٢ بعد أن اشتعل الصراع المسلح بين شطرى اليمن ،

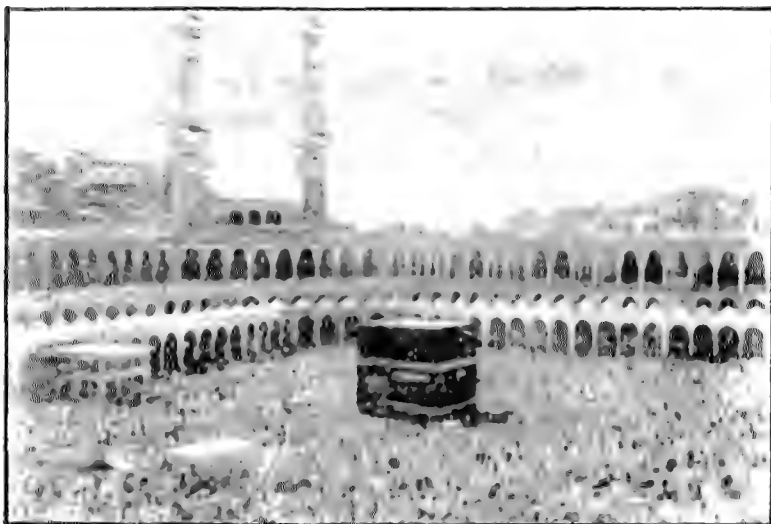
والذى توقف ظاهريا بفضل المساعى الحميدة التى بذلتها جامعة الدول العربية فى أول اجتماع للمفاوضات بين الشطرين بحضور مندوبى مصر والجزائر وسوريا والكويت ، فقد رأينا نقل بعض الفقرات التى تناولت هذه الجذور ، والتى تتعلق بها أكثر من غيرها . واخترنا أن نعرض هذه الجذور فى ختام هذا الكتاب أملا فى اكتمال موضوعه .



شيفرنادزه



كاسترو



● ميخائيل جورباتشوف ..
الرجل الذى اسقطها ..



● فلاديمير ايليتش لينين ..
الرجل الذى فرض الاشتراكية ..

مأزق اليمن
في صراع الخليج ..



صراع الشعارات !



كنت أعرف من قبل إقامة الجمهورية أن من أهم العقبات التي تعترض طريق الجمهورية نحو بلوغ هدفها الرئيسى ، وهو الإرتقاء بالمستوى الحضارى فى اليمن هى الصراعات الحزبية ، إلى جانب التغلب على مشكلة غياب الحد الأدنى من عدد الكفاءات اليمنية التى تشترك فى قيادة المعركة الحضارية .

وكان لزاما علينا أن نستخلص منهاج تطور اليمن من ظروف اليمن ، واليمن وحدها دون غيرها . ولم يكن فى الإمكان أن نستخلص هذا المنهاج اليمنى إلا إذا اتفق عليه القادة اليمنيون ، أو على الأقل ، إذا لم يكن هذا المنهاج ساحة للصراع السياسى فيما بينهم ، من أجل ذلك لم أقتصر على ما سبق أن قمت بإعداده قبل إقامة الجمهورية من دراسات إقتصادية واجتماعية يمنية ، وإنما سعيت إلى توحيد الصفوف حتى نتفق جميعا كيمنيين على ما يناسب اليمن ويتبثق من ظروفها الخاصة ، وما نستخلصه من تجارب الشعوب الأخرى بعقولنا المتحررة من أى التزام حزبى ، وأى جمود عقائدى .

كنت أعتقد أننا ، كيمنيين ، إذا استخلصنا منهاج تطورنا بالإجتهد فى إطار عقيدتنا الإسلامية ، ومن واقع بلدنا ، فإننا قد نتحاشى الصدام مع الصراعات الحزبية ، وإننا إذا التقينا فى منهاج تطورنا اليمنى فإننا نلتقى جميعا فى المصلحة العربية والوحدة العربية .

لذلك بذلت قصارى جهدى لتحقيق الوحدة الوطنية تفاديا لهذه

الصراعات ، معتمدا على أن الحزبين اليمنيين وطنيون يرفعون شعارات حزبية مستوردة ومعربة لا تستند على نظريات تبرر الصراع الحزبي في اليمن ، باستثناء الماركسيين اليمنيين الذين تكاثروا في اليمن على أيدي المدربين العسكريين ، الذين وصلوا إلى اليمن قبل الجمهورية من بلاد الكتلة الشيوعية للتدريس في مدارس الأسلحة اليمنية ، وبفضل الماركسيين الروس الذين قلموا مشكوريين ببناء ميناء الحديد .

وكنتم أعرف جيدا أنهم قادرون ، رغم قلة عددهم ، على الاندماج مع التجمعات الوطنية غير الماركسية ، ثم احتواء هذه التجمعات والسيطرة عليها ثم تصفية قيادات هذه التجمعات غير الماركسية تصفيات جسدية .

□ □ مثال من كوبا □

وكان آملي في كوبا أروع مثال ، فالثورة الكوبية لم تبدأ ثورة ماركسية ، ولم يكن فيدل كاسترو ماركسيا قبل أن تنجح ثورته ، فقد كانت حركة ٢٦ يولية بقيادة كاسترو تضم في البداية عناصر متنوعة ، قسم منها برجوازي انضم إلى صفوف المعارضة بعد إصلاحات سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وإلى جانب حركة ٢٦ يولية كان هناك الحزب الاشتراكي الشعبي (الشيوعي) الذي ساهم هو أيضا في النضال ضد ديكتاتورية نظام باتيستا لكن مساهمته لم تكن حاسمة . وكانت هناك أخيرا حركة (الإدارة الثورية) التي نظمت في ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ هجوما فاشلا على قصر الرئاسة . أما التركيب الاجتماعي لهذه الحركات الثلاث فهو بوجه عام : حركة ٢٦ يولية فلاحية ، والحزب الاشتراكي الشعبي عمالي ، والإدارة الثورية طلابية .

وجرت أول محاولة لدمج هذه المنظمات الثلاث في ٢٦ يولية سنة

١٩٦١ ، يوم ولدت : (المنظمات الثورية المندمجة) ، وقد تمت عملية التوحيد من فوق ، عن طريق تجميع مناضلي شتى المنظمات القائمة .

وكان عدم توازن القوى يعمل لصالح الشيوعيين المنظمين والمدرّبين ، ثم تولى هانبيال اسكيلانتي - وهو قائد سابق للحزب الاشتراكي الشعبي الشيوعي الكوبي - مهمة الإشراف على تنظيم (المنظمات الثورية المندمجة) ، فسلم المراكز القيادية في التنظيم المندمج لأعضاء قياديين سابقين في حزبه الاشتراكي الشعبي الشيوعي .. وبعد أن استيقظ فيدل كاسترو واتخذ قرارات لمواجهة هانبيال اسكيلانتي حيث اعتقله وقدمه للمحاكمة العلنية ، وعزل بعض من عينهم في المراكز القيادية . كان كل شيء قد انتهى وابتلع الحزب الشيوعي حلفاءه في التنظيم الموحد ، من الذين كان لهم الدور الأساسي في الثورة .

ولذلك اضطر كاسترو إلى اعتناق الماركسية ، وقال قوله المشهور : « أنا كوبي أولا ، أمريكي لاتيني ثانيا ، ماركسي لينيني حديثا » .

وعندما سقطت كوبا بين مخالب الماركسية ، تحول شعبها إلى جنود مرتزقة يعملون خارج كوبا لحساب الاشتراكية العلمية . وكان هؤلاء المرتزقة الكوبيون في مقدمة القوى التي حسمت صراع السلطة في المذبحة التي شهدتها اليمن الجنوبية في ١٣ يناير سنة ١٩٨٦ ، فقد ذبحت اثني عشر ألف يمني في أربعة أيام ، حتى سقطت السلطة الدموية في أيدي الفئة التي تشارك الآن في قيادة اليمن بشطريها ، بعد قيام الوحدة اليمنية ، وتشارك في توريث الشعب اليمني في مازق الخليج ..

□ شبح الماركسية □

عند إقامة الجمهورية اليمنية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، كان شبح الماركسية هو الذى يطاردنى ليلا ونهارا في وقت كنا نحتاج فيه إلى مساعدة الاتحاد السوفيتى السياسية ، كما كنا في حاجة إلى أسلحته وذخيرته للدفاع عن الجمهورية اليمنية الوليدة .

□ رفضنا الشيوعية □

ومع ذلك ، ومن فوق هرم الصداقة اليمنية - السوفيتية ، ومن قلب نيران المعارك العسكرية الطاحنة ، وقفت في مؤتمر شعبي أعلن رفض اليمن للشيوعية إيمانا بأن الظروف التى تملئ إرادتها على دولة من الدول حتى تقف مع دولة أخرى في خندق سياسى مشترك ، لا تفرض عليها أن تقف معها في خندق اقتصادى اجتماعى مشترك ، مع استمرار تعاونهما السياسى المشترك دفاعا عن صالحهما السياسى الدولى المشترك .

ذلك لأن مصلحة الدولة ، أية دولة ، هى الأساس الدائم والمحرك الوحيد لسياستها الخارجية التى تفرض عليها ، من وقت إلى آخر ، عقلانية اختيار الخندق الأفضل الممكن من بين الخنادق السياسية الدولية المتاحة .

أما انتماء الدولة إلى إحدى النظريات الاقتصادية الاجتماعية فإنه انتماء معلق على رجاحة من يفكرون فيها وقوة من يتسلطون عليها ، ثم تتفاعل النتائج التجريبية مع تطور المحصلات الفكرية ، وتبادل مواقع التأثير فيما بين الذين يفكرون والذين يتسلطون ، فيتغير الانتماء الفكرى الاقتصادى الاجتماعى ، في مسيرة حضارية متطورة لا تتوقف عند حد ، ولا تصطدم عند نهاية ، إلا إذا توقفت

الأرض وهى تجرى لمستقر لها ، او السماء انشقت واذنت لربها
وحقت .

وإذا كنت فى تلك الأيام كما لازلت حتى اليوم اعلن رفضى
للشيوعية ، فإنى أرفضها من منطلق دينى الإسلامى .. من منطلق
إيمانى بالله سبحانه وتعالى ، ومن منطلق اجتهدى الشخصى فى
إثبات فشل الماركسية . الذى شرحته تفصيلا فى كتاب صدر لى سنة
١٩٧٤ بعنوان : (البديل للصراع الدموى فى اليمن) ، ثم فى كتاب
بعنوان : (لهذا نرفض الماركسية) وقد صدر أيضا سنة ١٩٧٤ .

ولذلك فإن الذين أساعوا فهم سياستنا اليمنية فى تلك الأيام ،
متصورين أننى وقعت فيما وصفوه بالمصيدة الأمريكية ، لمجرد
أننى أعلنت رفض الجمهورية اليمنية للماركسية ، لم ينتبهوا إلى
عقيدتنا الإسلامية الراسخة فى اليمن ، ولم يلتفتوا إلى تاريخ
المنطقة العربية ، ولا تاريخ تطور العلاقات الدولية ، فانجرفوا فى
تيار الشعارات التى لم تكن قد استيقظت على ضغوط المتغيرات
الحضارية ، فلم يتبينوا أن الشعارات التى كانت سائدة فى تلك
الفترة من عمر الأمة العربية كانت تخدم - عن قصد او غير قصد -
توازن الصراعات الدولية المفروضة على المنطقة العربية .

إننى لم أرفض الماركسية تعصبا ضدها ، ولا جهلا بها ، وإنما إثر
دراسة مستفيضة رجعت فيها إلى أكثر من ألف مجلد كما شهد بذلك
سنة ١٩٧٤ استاذ العلوم السياسية الدكتور بطرس غالى ووزير
الدولة الشئون الخارجية فى الحكومة المصرية حاليا وكان ذلك فى
وثيقة منشورة فى كتابى : (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) الذى
صدر سنة ١٩٨٣ .

□ خلاصة الماركسية □

وخلاصة ما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة أنه :

أولا : فلسفة فريدريك إنجلز المادية التي قيل أن كارل ماركس اعتمد عليها قد عجزت عن تقديم الدليل المادي على صحة أساسها النظرى ، ثم تفوقعت في اعتبار العامل الاقتصادى عاملا جوهريا وليس عاملا وحيدا في تفسير للتاريخ ، وإننى - وبغير حرج - اسلم بهذه المحصلة كلها ، دون أن أكون ماركسيا ، لأن هذه المسلمات في هذه الحدود ليست إلا مجرد بديهيات يتقيد بها المفكرون في كل المراحل ، وفي كل العصور قبل أن تبدأ الماركسية وبعد أن تنتهى .

ثانيا : إذا أراد حلفاء الماركسية أن يثيروا الجدل حول اصل العالم للتوصل إلى إنكار وجود الله عز وجل ، فإننى أعلم أنه في جميع عصور التاريخ ظهر ملحدون ، وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم من ملحدين دون أن يكونوا ماركسيين .

ولا أرى أية قيمة علمية في الربط بين (حتمية الإلحاد) و (إمكانية التطور) ، فالعلم ليس وفقا على الملحدين ، حتى يشترطوا الإلحاد على التقدميين .

ثالثا : إن النظرية الماركسية ليست أكثر من مجرد إجتهد فكري ظهر وليد (ظروف معينة) شأنه في ذلك شأن كل الاجتهادات الفكرية التي تفرزها ظروف وتسقطها ظروف أخرى مختلفة . وقد شهد بذلك فريدريك إنجلز قبل وفاته بثلاث سنوات ، وكتب في صفحة (٣٦١) من كتابه فقال : « لا يجب أن يزعم مفكر - أيا كان - أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وأن أية فكرة هي وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة أو غير صالحة في هذه الظروف

بعينها ، وإذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا ، .

رابعا : كل ما اكتشفته إقتصاديا من خلال التنقيب الدقيق في كتاب (رأس المال) لكارل ماركس في مجلداته الأربعة ، من أولها إلى آخرها ، لم أتوصل فيه إلى أى جديد إقتصادى علمى يحدد « القيمة » التى هى المحور الرئيسى للماركسية سوى عبارة أن : « لعنصر العمل أهمية خاصة » وهذه العبارة لا تاتى بجديد ، لأن لكل عنصر من عناصر الإنتاج أهمية تزيد وتنقص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف إنتاجها ، وأن وجود أهمية خاصة لأحد عناصر إنتاج سلعة معينة في ظروف معينة لا ينفي أهمية عناصر الإنتاج الأخرى بالنسبة إلى هذه السلعة المعينة ، وحتى في نفس هذه الظروف المعينة .

خامسا : بينما ترفع الماركسية شعار : (إلغاء التمييز الطبقي) فإنها تقرره وتؤكد به بإقرارها دكتاتورية طبقة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع إفراز طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها . وكل ما تؤدي إليه هو نقل السيطرة الطبقيّة من طبقة إلى طبقة أخرى ، وبذلك لا يمكن التسليم بأن النظرية الماركسية : « نظرية إجتماعية إنسانية » وإنما يلزم إعتبارها : « أداة إثارة سياسية » تتسلح بها مجموعة متعطشة إلى السلطة كي تنقض عليها وتمارس تسلطها الدكتاتوري على بقية المجتمع ، وهذا ما يخرجنا عن دائرة الإقتصاد الإجتماعي ، ليلقي بنا في ساحة الصراع السياسي الذي بدلا من أن يستثمر كل طاقاتنا من أجل تطوير أساليب التقدم الحضارى ، فإنه يستنفد هذه الطاقات في تطوير أساليب القمع البوليسى .

سادسا : إصرار الماركسية على تطبيق القوانين الماركسية في أى

مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة في حضارته ، إصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذى أوضحه في كتابه : (نقد برنامج جوته) صفحة (٢٥) حيث قال : « إن القانون لا يمكن أبدا أن يرتفع عن الحالة الإقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

ومعنى ذلك أن القانون الذى يحكم تطور مجتمع معين يلزم أن يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه .

وعندئذ تصبح زيادة الإنتاج ، وعدالة التوزيع في أى مجتمع مرهونة بمدى الإبداع في التخطيط الإقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية والمادية في اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ، الأمر الذى يتطلب مفكرين إقتصاديين وسياسيين مبدعين لا مزايديين مراهقين ومنظرين سطحيين .

سابعاً : بظهور الحضارة الحديثة التى لم يتنبأ بها ماركس أو انجلز ، ولا غيرهما من مفكرى القرن الماضى ، أو مفكرى أوائل القرن الحالى ، نجد أن قضية الاستغلال قد عجزت عن العثور على أى حل حاسم وجذرى للتطبيق الماركسى ، ولن تجد لها هذا الحل إلا عن طريق الفكر الإقتصادى والسياسى الذى يتلاءم مع طبيعة الحضارة الحديثة التى قفزت في حركة صاروخية وفي غفلة من تاريخ البشرية القديم والبطئى .

ثامناً : بالرغم من أن الماركسية ترفع شعار الديمقراطية ، فلقد دللنا الممارسات الماركسية على أن حتمية الإلتزام بتطبيق « المركزية الديمقراطية » في المجتمعات الماركسية يجرد هذه المجتمعات من فرص الممارسات الفعلية للديمقراطية . وبذلك لا تلغى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديمقراطية فحسب ، وإنما تفصل أيضاً

« إرتباطها العلمى ، عن موكب الفكر الحضارى الذى بحث عن الديمقراطية وطالب بها منذ أقدم العصور ، أذكر من ذلك على سبيل المثال :

* سقراط فيلسوف أثينا الذى دفع حياته ثمنا لإيمانه بالديمقراطية .. وعوقب أروبيس بالطرد من أثينا لإتهامه بالتلوث بمشاعر غير خلقية لأنه طالب بالحرية السياسية .

* ولاتزال العقوبات التى أصابت سقراط وأوريديس فى العصر القديم تتركز بشتى الصور فى العصر الحديث ...

والسبب فى تصورى واحد : هو التطلع إلى الديمقراطية فى أنظمة لا تمارسها .

وعندما يكون ذلك هو مصير الشعار الديمقراطى الذى ترفعه الماركسية فإنها حينئذ لا تتميز عن الأنظمة السياسية الأخرى التى تقوم الماركسية بالعمل على إسقاطها .

تاسعا : إن شعار المساواة بين الناس الذى رفعته الماركسية لإكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب خلوه من العلمية ، ويشهد على ذلك التقلوت فى الأجور والمرتبات والحوافز المادية فى الأنظمة الماركسية .

عاشرا : إن النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على رفع شعارات جماهيرية ماركسية اشتراكية .. وإنما يتوقف على مدى النجاح فى إكتشاف وسائله الممكنة فى ظل نظام حضارى يرحب بالتقدم ويدفعه إلى المزيد من التطور .

حادى عشر : إن النظرية الماركسية لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية .

ثانى عشر : لم يثبت إحصائيا أن رفاهية الفرد في المجتمع الماركسى أعلى من رفاهية الفرد في المجتمع الغير ماركسى ، لأن الرفاهية الفردية ليست « موقوفة » على المجتمع الماركسى ، ولا هى « محظورة » على المجتمع غير الماركسى ، وأن المزيد من الجهد ، والمزيد من الإبداع ، والمزيد من الإنتاج هو الذى يؤدى إلى المزيد من الرفاهية .

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الإنتاج « عامة » ، أو « خاصة » ، بقدر ما تتوقف على كون هذه الوسائل « عصرية » ، أو « متخلفة » .

□ المنطق الإسلامى □

والعصرية المنطقية والإسلامية ، في نفس الوقت ، تربط الإنتاج الأكثر بالإبداع المشروع الأكثر . وتعطى الإبداع الأكثر العائد الأكثر . وفي نطلق التكافل الإجتماعى يتحقق ، وبغير صراع ، العدل الأكثر .. وهكذا ببساطة .. لا أقل ولا أكثر .

وإذا افترضنا تصور إمكانية الوصول إلى المرحلة العليا من الشيوعية ، حيث يؤخذ من كل حسب طاقته ويعطى لكل حسب حاجته ، فإن الإجهاد النظرى حول من يعطى ومن يأخذ يتضمن في جوهره جوابه الفطرى ، فالكل يفضل غريزيا وبشرىا ، أن يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الأخذ « سهلا » ، يصبح العطاء « متعذرا » .

وعندما يصبح العطاء « متعذرا » ، فإنه ينقرض حتى يصبح الأخذ مستحيلا .

●● بتعبير آخر :

إذا وصلنا إلى جنة الماركسيين ، أى المرحلة العليا من الشيوعية واختفت الدولة أى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصورنا إمكانية إعطاء كل حسب حاجته ، فلا بد أن نفترض أن يكون الكل قد بذل طاقته .

وفى حالة إنعدام الدولة .. ما الذى يمكنه أن يردع الإسترخاء البشرى الغريزى ؟ .. ما الذى يمنع تناقص الطاقة ويضبط هذا التناقص مع تزايد الحاجة ؟ .

اليس الصحيح أنه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة .. أى العطاء .. أى العمل .. وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة .. أى الأخذ .. أى الرفاهية ؟ .

اليس الصحيح أنه عندما ينقرض العطاء .. ينقرض الأخذ ؟ .

وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطة تتولى تنظيمه .. ليس من الصحيح أن ينشأ صراع دموى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟ .

وعندما تتناقص الطاقة بالنسبة إلى الحاجة ويستمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية .. اليس من الصحيح أن ينهار الأساس الأخير للنظرية الماركسية ؟ .

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى إطارها العلمى ، وفى تطبيقها العمل لم يثبت أنها حقيقة خالدة ، بل ثبت أنها مجرد محاولة اجتهد أفرزته ظروف معينة وتجاوزته ظروف أخرى ..

ثبت انها ليست نظرية إقتصادية ينتفع منها الإقتصاديون .
وإنما هي « اسلحة سياسية » يزايد بها المتصارعون ..
وحين يثبت انها محاولة طبقية فلن يثبت انها ذات أهداف
ديمقراطية .

●● إذن :
إنحصرت خلاصتها الفلسفية في إنكار « حقوق الله » لأنها لا
تعترف بوجوده حتى تبطش بخلقه ..
وانحصرت خلاصتها التطبيقية في إنكار « حقوق الإنسان » لأنها
لا تعترف بطبيعته حتى تتحكم في رزقه .
واشترطت لبقائها تطبيق أقصى وسائل العنف وبغير رحمة ،
وقالوا عن ذلك : « فلسفة » .
وسموا ذلك : « نظرية » .

□ أصنام جاهلية في اليمن □

غير أن الحكام المتسلطين في اليمن ، الذين تعلقوا على احتكار
السلطة في شطر اليمن الجنوبي ، منذ استقلاله قد امنوا بالماركسية
واشترakitها العلمية ، وتجاهلوا الإسلام والمنطق الفطري
للإسلام .

وهكذا اختلف النظام الإقتصادى والإجتماعى في الشطر اليمنى
الجنوبى عن النظام الإقتصادى والإجتماعى في الشطر اليمنى
الشمالى ، فبينما يتصف الأول باليسار الماركسى ، يستمد الآخر

أصوله من الفكر الإسلامي ، ولا يزال هذا الاختلاف قائما بعد قيام الوحدة اليمنية ، رغم سقوط الماركسية واشتراكيته العلمية ، في عقر دارها ، منذ نحو عام ، كما توقعنا تماما قبل نحو ثلاثين عاما ، في وقت كانت فيه الماركسية شعرا للتقدمية . ومع خطورة ذلك ، وفي قمة السلطة ، تحملنا مسئولية التبشير بأنها ليست أكثر من صنم من أصنام الجاهلية ..

□ مسلمون وعصريون □

لقد رفضت الماركسية عن علم ، وتمكست بالإسلام عن علم . فكما درست الماركسية درست الشريعة الإسلامية ، التي كلما درستها إزدادت إيمانا بها .

وإننا المسلمون المثقفون نعترف ونتباهى بأننا مؤمنون ، وفي نفس الوقت عصريون متطورون .. نؤمن بالله ونؤمن بملائكته ، ونؤمن بكتبه ، ونؤمن برسله ، ونؤمن بقلائه ، ونشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله .

ولا نجد في إيماننا هذا ما يمنعنا من دراسة كل الأبحاث والنظريات ، وفحص كل المعلومات ، واستخلاص كل الإيجابيات ، وتحديد كل السلبيات في جميع الأنظمة والمجتمعات .. فإيماننا بالله قد قام على العقل والدليل والحجة الواضحة .. فالدين لا ينهى عن التطور ، ولا يحد من المعرفة بل يأمر بالعلم ، وبالمزيد من العلم ، وكانت أول سورة نزلت من القرآن الكريم هي سورة العلق .. فقال تعالى : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » .

فكانت هذه السورة قاطعة الدلالة على أن العلم هو « بداية الهداية ، وليست الهداية هي « نهاية العلم » .. كما قال تعالى : « وقل ربى زدنى علما » .

إذن لا يوجد أى تعارض بين أن نكون مؤمنين وبين أن نكون متعلمين ومعلمين ، بل إننا كلما استزدنا من العلم كلما اقتربنا من الله . قال تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم » . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « العلماء ورثة الأنبياء » .

□ الإسلام لا يقر التخلف □

فالإسلام لا يقر التخلف والفقر والحرمان ، بدليل قوله تعالى : « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق » .

الشيطان وحده هو الذى يسوق الناس إلى الفقر وليس الإسلام بقوله تعالى : « الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا » .

فالأصل فى الأشياء كلها أنها حلال إلا ما حرم الله بنص قاطع ، وما حرم الله محصور فى إطار قوله تعالى : « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون » .

والمعنى أنه ليس فى الإسلام ما يمنع من الإجتهد المستمر ، والإستفادة المتواصلة من جميع العلوم والأبحاث العصرية المتطورة لتحقيق مصالح المجتمع المتجددة ، ما لم يصطدم ذلك بنص قاطع فى القرآن أو السنة .

وليس فى القرآن والسنة نص قاطع يمنع تحقيق مصالح المجتمع الحقيقية التى تتطور مع سنة التطور .

ولقد اثبت التاريخ أن المسلمين عندما أقاموا دولتهم وبسطوا

سلطانهم في انحاء الأرض ، كان علماء المسلمين يقودون الحضارة ويتزعمون التطور ويخططون التقدم ويرسمون النهضة ويتصدرون صفحات العلوم والفنون ويقدمون إلى الإنسانية أرقى مبدعات العقول وأحدث مبتكرات العبقريّة ، حتى انتشلوا أوروبا من عصر التخلف والظلام وساقوها إلى فجر التقدم والنهضة .

□ الإسلام والديموقراطية □

لقد كان الإسلام أول من أرسى دعائم الديمقراطية ، وهي « الشورى الحقيقية » ، التي يتولاها الأكفاء وهم أهل الحل والعقد من ممثلى الشعب الذين يضع المجتمع ثقته فيهم ، حتى يكون الحكم السياسى حكماً شورياً تقيمه وتحرسه إرادة الأغلبية ، وحتى يصبح قرار السلطة العليا في المجتمع منسجماً مع الإرادة الشعبية تحقيقاً لقوله تعالى في سورة الشورى : « وأمرهم شورى بينهم » .. وقوله تعالى في سورة آل عمران : « وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله » .

أى أن مراحل إتخاذ القرار في النظام الإسلامى تمر أولاً بالشورى الحقيقية ، ثم ثانياً بعزم القائد ، أى إتخاذ قراره وفق هذه الشورى الحقيقية ، ثم ثالثاً بتوكل القائد على الله ، أى إخلاصه وصدقه مع الله في استخلاص عزمه أى قراره بعد هذه الشورى الحقيقية مستلهمًا التوفيق من الله .

وبذلك تتحقق الديمقراطية من الشورى ، وننبع القيادة من العزم ويتجلى الإخلاص من خشية الله . وبذلك تستقر أنظمة الحكم وفق تطلعات الشعوب المسلمة المتدينة على نسق ما تقتضيه الشورى الإسلامية التي يتولاها أهل الحل والعقد من الخبراء المتخصصين في مجال النهضة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ومعهم المجتهدون من فقهاء الإسلام حتى يتولوا صياغة مناهج التطور

العصرى وتقنين حلول القضايا المتطورة والمتنوعة في إطار الاجتهاد الإسلامي المستمر ، الذى هو أحد الركائز الأساسية في الشريعة الإسلامية ، طالما كان هذا الاجتهاد المستمر ملتزماً بأصوله الشرعية ، ومنها الإلتزام بعدم الإصطدام بنص قطعى الورد وقطعى الدلالة في القرآن والسنة ، وحدهما دون سواهما .

□ الاجتهاد الإسلامي □

ذلك لأن اجتهاد فقهاء الإسلام السابقين في القضايا التي عاصروها لا يمكن أن يحول دون اجتهاد فقهاء الإسلام اللاحقين بالنسبة للقضايا المتغيرة التي لم يعاصرها السابقون واصطدم بها اللاحقون ، طالما لم يجدوا لها حكماً قطعى الورد في القرآن والسنة .

هكذا يظل باب الاجتهاد الإسلامي مفتوحاً متسعاً للاهتمام إلى الأحكام الشرعية التي تتفق مع تطور العصور ، وتطور الإحتياجات الإنسانية وفق ما يلهمه الله إلى البشرية من علوم ومعارف وأختراعات واكتشافات تخلق معها علاقات جديدة ومعاملات متغيرة وقضايا مستحدثة .

هذا ما يريده الإسلام من المسلمين .

ولو كان الله سبحانه وتعالى قد أراد أن يقفل باب الاجتهاد بعد موت فقيه معين من فقهاء المسلمين لكان سبحانه وتعالى قد قفله بانقطاع الوحي ووفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي يصبح كل ما لحق بذلك من اجتهاد في أيام الخلفاء الراشدين والفقهاء السابقين لغوا مخالفاً للإسلام لا يجوز الإعتداد به أو الرجوع إليه .

وهذا ما لم يذهب إليه عاقل مسلم .

□ علماء اليمن وشيوخها □

وذلك ما دعانى ، عند إقامة الجمهورية ، إلى الإلحاح على تشكيل مجلس الدفاع الأعلى من أغلبية علماء اليمن ، وجميع الشخصيات البارزة من شيوخ القبائل الذين يسمون بشيوخ « الضمان » ، ولم يكن الغرض من إنشاء هذا المجلس مجرد المساعدة على الدفاع عن قواعد النظام الجمهورى ، وإنما البدء فى تطبيق المنهج الإسلامى والإنفاق على خطة إقتصادية إسلامية علمية يمنية مرحلية .

خطة إسلامية ، بمعنى أنها تستمد أصولها وجذورها من الشريعة الإسلامية . وفى مجال المصالح المرسلة متسع خصب للإجتهد المستمر ، ما لم يصطدم ذلك مع نص قطعى الورد والدلالة من القرآن أو السنة .

خطة علمية ، بمعنى أنها تستمد عناصرها وتفصيلها من أحدث الأبحاث الاقتصادية والتكنيكية والاجتماعية ، حتى تفصل هذه الخطة من نسيج العصر الحديث ، فتقفز باليمن إلى موكب التقدم .

خطة يمنية ، بمعنى أنها تنبثق من ظروف اليمن بالذات وتستهدف تطويرها هى بعينها ، حتى تتلاءم مخططات التطور الإقتصادى مع « ظروف التطور » اليمنى .

خطة مرحلية ، بمعنى أنها تستهدف علاج المرحلة اليمنية الحالية وحدها والتي نلم الآن بظروفها ونعلم حالياً وسائل تطويرها ، حتى تتلاءم مخططات التطور مع « تغور الظروف » .

وفى الحقيقة لم اكن فى حاجة إلى وصف هذه الخطة بأنها خطة علمية يمنية مرحلية ما دمت قد وصفتها بأنها إسلامية .

فالإسلام يأمر بالعلم وبالمزيد من العلم ، أى يأمر بالعملية .
الإسلام يأمر بمراعاة الظروف المعينة بالحلول الشرعية ، أى يأمر
بمعالجة كل مرحلة من مراحل الحياة ، أى يأمر بأن تكون إجتهدات
التطور فى نطاق المعاملات مرحلية .

وعندما يكون الاجتهاد تابعاً من الواقع ، ومستهدفاً تجميعه ، فإن
التطور يمكن أن يتحقق بـ « عملية » لا تقرر التخلف ،
و « موضوعية » لا تثير حفيظته .

□ المنتجون والمثقفون اليمنيون □

كنت حريصاً على استخلاص منهاج التطور اليمنى عن طريق
الاجتهاد ، وليس عن طريق التقليد ، وكنت أخطب بالدرجة الأولى
فئات المنتجين والمثقفين الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى حركة
التقدم فى ظروف العصر التكنولوجى السيبرناطيقى الذى كان قد
ظهر فى دول العالم المتحضر قبل ثورة اليمن ، الأمر الذى لا يشترط
علينا أن نفتح باب الاجتهاد فحسب ، وإنما يفرض علينا أن نغلق
باب التقليد نهائياً .

الاسلام يتضمن المبادئ الرئيسية التى تكفل التطور المتوازن بين
الروح والمادة ، ويتسع للتطور المنهجى حتى يمكن استخلاص
الحلول التفصيلية الملائمة لكل زمان ومكان ، ضمن الاطار الاسلامى
العام .

فلا جناح علينا إذا بحثنا عن المتغير الذى يطرا على ما نهتدى
إليه فى أى وقت لاحق ، حتى يمكننا أن نهتدى ، بإدراكنا المتغير ،
إلى إحكام أكثر ملائمة لنا فى المستقبل .

هذه طبيعة الاجتهاد فى استخلاص النتائج من التجارب ، وهى

تعتمد على الحوار الموضوعى فى إطار المصلحة الوطنية ، وبذلك يسود الارتباط الشعبى الملتزم بهذه المصلحة العامة محل الصيغ الحزبية والشعارات اللفظية التى تمزق الصفوف ، وتهدر الطاقات وتبدد الموارد ، فتشترك فى تعميق جذور التخلف .

ولم يكن جوهر هذه الخطة الاقتصادية اجتهدا طارئا طرحته بعد قيام الجمهورية فى عام ١٩٦٢ وإنما كان امتدادا لما سبق أن ناديت به فى الدورة الثالثة لحلقات الدراسات الاجتماعية التى نظمتها الأمم المتحدة فى دمشق وطبعتها جامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ حيث القيت أبحاثا عن الاقتصاد الإسلامى فأوضحت ما جاء نصه فى صفحة (٢٦٧) :

« جاء الإسلام بخير طريق لتثبيت دعائم التوازن الاقتصادى بين طبقات الأمة ، بكيفية تفسح المجال لانتاج الطبقات القدرة على تنمية الثروة القومية ، وتسمح فى الوقت نفسه بقدر من الحياة الكريمة للطبقات الضعيفة .. وقد جمع الإسلام شمل هذه الطبقات المتباينة من حيث القدرة والعجز بالتراحم والتعاطف والمودة .. وقيد الملكية بتكاليف مالية تمنع من تضخم الثروات ، وتحد من تفاوت الطبقات ، وتقرب بينها بالمعروف ، برغم أنها تحترم الملكية الخاصة ونظام الارث .. »

إلى أن قلت فى صفحة (٢٧١) أن :

« التشريع الإسلامى يقوم على الاعتقاد بأن الله هو خالق السموات والأرض وما بينهما ، وأن خالق الشئ هو مالكه ، فإذا مكن الله بعض الناس من بعض الأموال فقد منحهم إياها بعد أن تعلقت بها التكاليف العينية التى فرضها الله على الأموال ، فإذا لم يقر المالك باداء هذه التكاليف العينية التى فرضها الله على الأموال ، فإنه يكون قد أخل بشروط الملكية مما يوجب على ولى الأمر أن يتدخل

بإجبار المالك على تنفيذ ما أمر الله به .

وشرحت في صفحة (١٤٦) من مجلد تلك الحلقة كيف تؤدي كفاية الانتاج إلى كفاية العدل ، فقلت :

« إذا أرادت الدولة أن تعالج امراضها الاجتماعية علاجاً حاسماً فعلاً فعليها أن تقوم بإنعاش حياتها الاقتصادية بتشجيع الاستثمارات الخاصة والقيام بالمشروعات العامة ، فإذا ما قضت على البطالة وازداد الطلب على العمل ارتفع مستوى أجورهم ، وعندئذ يمكنهم الوصول إلى مستوى اجتماعي أفضل ، لأن الفرد يستهلك دخله في تغذية أسرته وكسوتها وتعليم أولاده وتطبيب مرضاه ورعاية من يلوذ به من ذوي الحاجات » .

زيادة الانتاج في إطار الحقوق الإسلامية يؤدي تلقائياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وزيادة الانتاج لا تتحقق بالقدر الممكن والامثل إلا بتشجيع الحوافز الشخصية ، سواء في صورة مشروعات فردية أو شركات مساهمة أهلية ، إلى جانب إنتاج الدولة في المجالات الأخرى الاستراتيجية والأساسية .

أما أن تقتل الدولة هذه الحوافز الشخصية وتحمل أعباء البطالة الظاهرة والخفية ، ثم تجهض ميزانيتها في دعم السلع الغذائية والاحتياجات الضرورية ، فإنها سرعان ما تسقط في أغوار الاستهلاك ولا ترتفع مطلقاً إلى الحد الأدنى للمستوى الممكن للإنتاج ، وبذلك تنجح الدولة في تحقيق الفقر الاجتماعي بدلاً من السعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي .



من اليمين القاضي اسماعيل الجرائي فالمجتهد الإسلامي الشيخ محمد أبو زهرة فاحد علماء
الأزهر ثم المؤلف (حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية - دمشق في ديسمبر ١٩٥٢) .

مأزق اليمن في صراع الخليج ..

خاتمة

■ ■ تحقق اخيرا سقوط الاشتراكية العلمية ، كما توقعنا في جميع
كتبنا منذ أكثر من ربع قرن ، فسقطت تطبيقاتها العملية ، وتوارت
شعاراتها العلمية في الدول الشرقية ، واسقطت معها قاداتها ورموزها
ومروجيها ، وحطمت ما بقى من تماثيل الاقطاب الاشتراكيين
العلميين !!

وعلى الجانب الآخر قطعت الرأسمالية مسافات كبرى نحو العدالة
الإسلامية بفرض المتزايد من القيود التي تنظم الملكيات الخاصة ،
كما توقعنا ، أيضا ، منذ أكثر من ربع قرن .

وكتبنا عن هذا القرن انه لن ينتهى قبل أن يشهد لقاء الاشتراكية
العلمية مع الرأسمالية الغربية عند نقطة التوازن الإسلامى .
وها هى الاشتراكية العلمية تسقط ، والرأسمالية الغربية تفرض
المتزايد من القيود في طريقها إلى التشريع الإسلامى دون قصد منها .
تدفعها إلى ذلك فطرة النشاط الاقتصادى ، وغريزة الاجتهاد
الإنسانى ، فالإسلام دين الفطرة الذى نزل منذ أكثر من أربعة عشر
قرن .

فالتشريع الإسلامى الذى يحمى الملكية الخاصة ، المقيدة بشروط
التكاليف المالية الشرعية ، لم يكن غافلا عن تفاوت الطبقات

واختلاف القدرات ، فجاء بالنظام الفطرى الذى يدفع القادرين إلى مزيد من العمل ، ويكفى العاجزين عناء السؤال .

بذلك يعتصم الجميع بحبل الله ، تجمعهم روابط التراحم والتكافل ، ولا يفرقهم الحقد ولا ينفذ بينهم الحسد ، فيتحقق الاستقرار ويتزايد الازدهار ، في مجتمع الشورى الذى لامجال فيه للأساليب الدموية والانفراد بالقرار .

ولأن الأساليب الدموية والانفراد بالقرار ، هو الحكم السائد الآن في العراق ، رغم إرادة الشعب العراقي ، رأينا كيف اندفعت القيادة العراقية في حرب ضروس ضد إيران فاهدرت الطاقات البشرية قبل الموارد الاقتصادية في كل من العراق وإيران والكثير من أموال الدول الخليجية ، ولما نضبت مواردها وتكاثرت عليها الديون ولت وجهها شطر الكويت ، وأغرقت معها القيادة اليمنية طمعا في نصيب من الغنيمة .

وكانت القيادة اليمنية مؤهلة لذلك ، فهي ملتزمة بتعليمات حزب البعث العراقي ، غير مكترثة بمصالح الشعب اليمني ، ورغم حكمة العلماء والشيوخ ، وفي غيبة المثقفين والمفكرين اليمنيين ، انفردت القيادة اليمنية بقرار الاشتراك في صراع الخليج تعلقا بأحلام نصيبها الشخصي والحزبي من الغنيمة .

ولما فشل العدوان العراقي على الكويت ، في تحقيق أوام القدره على ابتلاعها ، طالعنا القيادة العراقية بوهم جديد ، تقمص شعار إعادة توزيع الثروات العربية ، أملا في استئراج الشعوب العربية في الالتفاف حولها ، حتى تتمكن من اقتراس الغنيمة وحدها ، ثم تلقت القيادة العراقية إلى الشعوب العربية لتدير لها ظهرها .

نعم ..

تعانى معظم الشعوب العربية من أزمات اقتصادية ، لكن السبيل

إلى رفع هذه المعاناة لا يتحقق علميا وواقعا إلا من خلال إعادة النظر في كافة التشريعات العربية السائدة الآن في الدول التي تعاني من هذه الأزمات ، حتى يمكن استعادة الأمل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

نعم ..

تأخرت الأمة العربية كثيرا عن الارتقاء بأوضاعها الاقتصادية إلى المستوى العصري الذي يتناسب مع ثرواتها البشرية والطبيعية ومواردها المالية . وإذا كنا ، نحن العرب ، لا نختلف على (ضرورة) اللحاق بالشعوب التي حققت الطموحات الاقتصادية العملاقة فلأننا لم نتفق على (وسيلة) اللحاق بهذه الشعوب من خلال تكاملنا الاقتصادي العربي الذي نلدى به المفكرون العرب واصدرت من أجله جامعة الدول العربية أكثر من ألفي قرار لم يتحقق منها قرار واحد .

فتخلفنا عن ركب العملاقة وتعرضنا لتطعاتهم ، وتمزقت وحدتنا فتاهت مصالحنا ، بينما يزخر وطننا العربي بأقاليم ذات موارد مالية هائلة بغير مجالات وطنية تستوعب استثمار هذه الموارد إقليميا ، وأقاليم أخرى تتمتع بثروات طبيعية بغير قدرة على استثمارها ، وأقاليم ثالثة تفيض بالموارد البشرية الفنية لكنها تفتقر إلى الموارد المالية والظروف الطبيعية التي تستثمر قدرات هذه الطاقات البشرية .

أيقظتنا أحداث الخليج حتى نبدا السير في الاتجاه العلمي الذي يحقق لنا نهضتنا الاقتصادية من خلال التكامل الاقتصادي العربي الممكن ، وليس عن طريق شعار العراق المستحيل لإعادة توزيع الثروة العربية . ذلك الشعار الذي لا يقدم سوى الحل المؤقت لتسكين القليل من الآلام الاقتصادية العربية المزمنة بينما يساعد

على استمرار أسبابها الكامنة وهى انعزال المقومات الاقتصادية العربية ، ويتصادم مع القواعد الممكنة التى تكفل استفادة جميع اصحاب الموارد الاقتصادية العربية المتكاملة من مزايا الاشتراك فى إقامة الكيان الاقتصادى العربى المتكامل .

وأمامنا نموذج من دول السوق الأوروبية المشتركة حيث لم تتنازل إحداها لغيرها عن ثرواتها الإقليمية ، وإنما اشتركت بها مع غيرها لإقامة الصرح الاقتصادى الذى مهد لإقامة الكيان الأوروبى فى مواجهة عمالقة الاقتصاد الأمريكىين واليابانيين ، والنمور الصاعدة فى شرق آسيا ، والصقور المستيقظة فى شرق أوروبا والاتحاد السوفىيتى .

وعندما تكتمل إقامة السوق الأوروبية المشتركة ستظل كل دولة مشتركة فيها محتفظة بمقوماتها الذاتية المنفردة ، متمعة بالمزايا المشتركة التى تحققها قواعد اشتراكها فى السوق المشتركة .

والتكامل الاقتصادى العربى لا يتحقق عن طريق الاكتفاء بتقديم المنح والقروض العربية ، وإنما عن طريق تخطيط قومى يستهدف إقامة استثمارات عربية مشتركة تخلق الارتباط السياسى للحفاظ عليها ، كما أنه لا يتحقق إذا انحصر بين الحكومات العربية ووحدات القطاع العام ، لأنه فى هذه الحالة يعتبر بمثابة تعاون قمة معلقة فى الهواء بغير دعائم شعبية تتعمق جذورها بإقامة المواطنين العرب مشروعات مشتركة ، فتنشأ بينهم مصالح مشتركة تحمى تعاون القمة وتدفع إلى المزيد من الارتباط السياسى حفاظا ودفاعا عن المصالح القومية المشتركة .

وفى يقينى إننا إذا بدأنا فى إقامة اقتصادنا القومى فإن دولاً أجنبية كثيرة سوف تهرع إلينا لأنها سوف تجد لدينا الفرص الاقتصادية

الهائلة والمستقرة التي ترحب باستثمار خبراتها ومعداتنا الحديثة التي تتناسب مع بداية عصر نهضتنا القومية ، فننتقل معها ، على قدر طاقاتنا المتكاملة ، إلى عصر التعاون الاقتصادي الدولي ونشارك معها في سلام معنا .

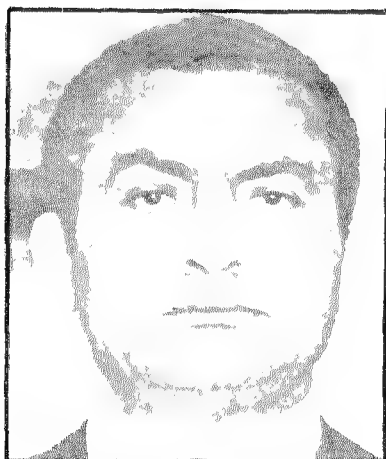
أكدت أحداث الخليج ، وما سوف يتلوها من خرائط اقتصادية جديدة ، إنها افراز مأساوى لازمة الاقتصاد العربى ، فالعراق التي رجعت إلى التاريخ القديم واعتدت على شقيقتها الكويت انطلقت من بواعث اقتصادية ، وعندما تطلعت الدول الأجنبية إلى التاريخ الحديث لمواجهة هذا العدوان انطلقت هي الأخرى من مصالح اقتصادية .

فالالاقتصاد هو دافع الاعتداء العربى .
والالاقتصاد هو باعث الدفاع الأجنبى .

العلاقات العربية



● جلالة الملك فهد بن عبد العزيز



● الرئيس محمد حسنى مبارك

التكامل الاقتصادى العربى

■ الامن القومى ■

المحتويات

الموضوع	الصفحة
■ إهداء	٣
■ مقدمة	٧
(١) أوقفوا الكارثة يا حكماء العرب	١٥
(٢) الأمن الأجنبي .. أو البديل العربي	٢٥
(٣) مصر وثورة اليمن ..	
وأزمة الخليج	٣٩
(٤) صراع الخليج ..	
وأزمة الأمة العربية	٥٣
(٥) اليمن .. والاستقرار ..	
في الجزيرة العربية	٦٧
(٦) هل كانت اليمن شريكة	
في صراع الخليج ١٩	٨٣
(٧) في صراع الخليج ..	
أين مصلحة الشعب اليمني ١٩	٩٧
(٨) في صراع الخليج :	
هذه مصلحة الشعب اليمني	١١١
(٩) صراع الشعارات !!	١٢٩
■ خاتمة :	١٥١

■ ■ صدر للمؤلف

- الاعيب متوكلية : (عام ١٩٦١) .
- اقتصاد اليمن : (عام ١٩٦١) .
- اسرار اليمن : (عام ١٩٦٢) .
- الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية : (عام ١٩٧٢) .
- سوق الشعارات في اليمن : (عام ١٩٧٣) .
- البديل للصراع الدموى في اليمن : (عام ١٩٧٤) .
- لهذا نرفض الماركسية : (عام ١٩٧٤) .
- نكبة الشعارات على الامة العربية : (عام ١٩٧٥) .
- ازمة الامة العربية وثورة اليمن : (عام ١٩٨٣) - الطبعة الخامسة ١٩٨٧ :

١٩٩١ / ٢٠١٧	رقم الإيداع
ISBN 977-02-3164-3	الترقيم الدولي

٢ / ٩٠ / ٨٣٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.).

■ المؤلف ■

الدكتور عبد الرحمن البيضاوي ..

نائب رئيس الجمهورية اليمنية السابق ..



● المؤهلات :

- ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٠ .
- دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي من جامعة القاهرة ١٩٥٢ .
- دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية من جامعة القاهرة ١٩٥٣ .
- دبلوم العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ١٩٥٩ .
- دكتوراه في الاقتصاد والتنظيم والإدارة من جامعة بون بألمانيا الغربية ١٩٦١ .

● قبل الجمهورية :

- مستشار المفوضية اليمنية بالقاهرة ونائب مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية (١٩٥٠ - ١٩٥٥)
- قائم بأعمال المفوضية اليمنية بألمانيا الغربية (١٩٥٥ - ١٩٥٩)
- وزير اليمن المفوض في السودان (١٩٥٩) .
- مستشار اقتصادي لملك اليمن بدرجة وزير (١٩٦٠) .

● بعد الجمهورية :

- نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والثروة المعدنية .

● أوسمة :

- وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من رئيس جمهورية (١٩٥٩) .

- وسام الأرز الوطني من رئيس جمهورية لبثان ١٩٦٩

■ مراسلات المؤلف : صندوق بريد (٥٧١) المعادي - القا

Bibliotheca Alexandrina



0171276